حق العودة
Haq Al-Awda

العـــدد (٤٣)
السنة التاسعة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

أيـــار
٢٠١١

ملف العدد:

النكبة مستمرة...
الشعب يريد إنهاء اللجوء

كاركاتير الفنان أحمد شامية، غزة، المرتبة الأولى، جائزة العودة، مركز بديل ٢٠١١.

ساهم في هذا العدد

عيسى قراقع - بيت لحم
احمد ابو غوش-رام الله
ايتان برونشتاين- الشيخ مؤنس
فوزي الديماسي - تونس
وليد العوض - غزة
برنارد سابيلا - القدس
نضال ابو عكر - بيت لحم
عواطف كريمي - تونس
دياب اللوح - غزة
تيسير فهمي - مصر
سريعة حديد - سوريا
هاني المصري - رام الله
عبد الفتاح القلقيلي - رام الله
احمد نبيل احمد - مصر
يوتم بن هيلِل - القدس
فريال خروب - نابلس
فيكتوريا بريتين - المملكة المتحدة
رشاد السامعي - اليمن
مصطفى عبد الفتاح - سوريا
آية عيد - مصر
شيماء عبد الفتاح - مصر
منار سيد - مصر
صبيح صبيح - فرنسا
ابتسام خليل - تونس
أوسنات بار-أور - حيفا
عمرو واكد - مصر
إيريس ميمون - بئر السبع
رانيا الياس - القدس
منى ابو شحادة - الناصرة
عمر إغبارية - المشيرفة
حنين نعامنة - حيفا
سهاد بشارة - حيفا
ابراهيم درغوثي - تونس
نزيهة الخليفي - تونس
تيسير محيسن - غزة
عباس سليمان - تونس
رنين جريس - حيفا

الافتتاحية

انتهاء النكبة المستمرة انتهاء للمشروع الاستعماري

فكرة "الدولة اليهودية" ومن ثم مشروع إقامة "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين، أنتجت مقولات وشعارت صهيونية استعمارية وعنصرية ترافقت مع تطبيقات عملية لها بأشكال متنوعة. ضمن هذا السياق، برز، على سبيل المثال لا الحصر، شعار "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض"، ومقولة "ليس هناك شعب فلسطيني... إنهم لا يوجدون أصلا"، ومفهوم "الدولة اليهودية" وغيرها. و السؤال الجدير بالطرح، بعد ثلاثة وستين عاما من النكبة، يتمثل فيما إذا تغيرت الأهداف الإستراتيجية لمشروع الاستعمار الصهيوني لفلسطين. وبالضرورة سيقود البحث إلى مراجعة إستراتيجية الصهيونية المتصلة بفرض السيطرة الدائمة على فلسطين والمنطقة وأدواتها لتحقيق ذلك.

بيد أن ما يبرز في سياق المراجعة أن الطروحات الفكرية والتطبيقات العملية للصهيونية وتجسيدها الفعلي (إسرائيل) يتكشف بوضوح أن الثابت في مسيرة الصهيونية منذ نشأتها، وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، ومن ثم قيام "إسرائيل"، وتوسعها أفقيا فيما بعد (الاحتلال)، تمثل في الاستيلاء على اكبر مساحة من الأرض بدون أو بأقل عدد من السكان الأصليين (الفلسطينيين).

وبتدقيق المسألة في ظل استمرار رفض عودة اللاجئين، والتهجير المتواصل، ومصادرة الأراضي، وزرع المستوطنين، والحيلولة دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، ناهيك عن الانتهاكات الجسيمة الممنهجة لمجمل حقوقه وحرياته العامة، يسهل القول أن الأدوات، والوسائل والأساليب كانت متغيرة وفقا للظروف والمعطيات اللحظية، بينما بقيت إستراتيجية الاستيلاء على اكبر مساحة بأقل السكان متصلة الحلقات عبر مختلف المراحل؛ ليس فقط باعتبارها تجسيدا للمشروع الاستعماري؛ بل وكضامن لديمومته، وفاعليته. تلك السياسيات والممارسات؛ أي الانتهاكات الجسيمة للحقوق الفلسطينية، والقانون الدولي عموما، يقابلها عدم نجاح القوى الفلسطينية، أو لنقل عدم تمكنها من إنهاء أو وقف المشروع الاستعماري، بالإضافة إلى فشل المجتمع الدولي – إن لم نقل تواطؤه– جعلت النكبة مستمرة. فالنبكة في السياق الفلسطيني ليست حدثا تاريخيا وقع في زمن ما نحي ذكراه، أو نستذكره باستدعاء ما كان من ظلم؛ بل هي حالة ماثلة من الاضطهاد الاستعماري الواقع حاليا على الشعب الفلسطيني.

وبالتدقيق أيضا، يمكن القول أن النكبة كاصطلاح فلسطيني هي تكثيف للأسباب الجذرية التي أوجدت الصراع، والمتمثلة في الاستعمار الاستيطاني الاحلالي، والاحتلال، والتمييز العنصري المأسس. وإدامة الصراع، ناشئة عن فعل محركات النكبة، أو ما يمكن تسميته مظاهر النكبة المستمرة، أو المفاعيل المباشرة لاستمرارها. يترتب على هذه القراءة أمرين أساسيين:

الأول: إن هذه المحركات أو المفاعيل، وان كانت أكثر وضوحا أو ملامسة عند قراءة المعطيات الماثلة، لا تنفصل عن الأسباب الجذرية التي ولدت الصراع أصلا، فهي وسائل وأساليب (قوانين وسياسات وممارسات) ممنهجة لإدامة السيطرة الاستعمارية عبر ما يعرف بإستراتيجية "أكبر مساحة بدون و/أو بأقل سكان".

الثاني: إن إستراتيجية مقاومة أو وقف "الانتهاكات الجسيمة للحقوق الفلسطينية والقانون الدولي" – بحسب تعبيرات المهنيين وهيئات المجتمع الدولي عموما– التي نشهدها يوميا، وعلى مختلف الأصعدة، لن تنجح إلا بمعالجة الأسباب الجذرية، وان أية معالجة لا تأخذ بالحسبان أسباب نشأة الصراع، ستنتهي إلى نداءات تتلو توثيق الانتهاكات، أو إلى معالجات سطحية كالمساعدات الإنسانية، أو في أحسن الأحوال إلى مجرد إدارة مؤقتة لازمات سيظل يفرزها الصراع ما دامت جذوره قائمة.

وعليه، فان مصادرة الأرض، والاستيطان وزرع المستعمرين، والتهجير، وهدم البيوت، والاعتقالات والتعذيب، والحصار والإغلاق، وتقييد الحريات... الخ، أصبحت بعد مرور أكثر من ٦٣ عاما من النكبة، أكثر من سياسات لتثبيت المشروع الاستعماري الصهيوني، إذ صارت، وان تبدلت الأنماط والمستويات في التطبيق، مكونا أساسيا من مكونات إسرائيل حيث لا يمكن لها أن تتجرد منه. فالتجرد هنا يقابله انتهاء النكبة المستمرة، والذي يتضمن بالضرورة تمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، أي انتهاء فكرة "الدولة اليهودية"، أو "الوطن القومي اليهودي"، أو "إسرائيل الديمقراطية اليهودية"، أي انتهاء المشروع الاستعماري المتمثل أصلا في خلق كيان حليف للغرب، مكوناته الأساسية (الأيدلوجية، والمصلحية، والمؤسسية) تمنعه من الاندماج في المنطقة.

هيئة التحرير

البقجة

بقلم: عيسى قراقع*

صورة للفنانة ريم الأزرق، مخيم عايدة، جائزة العودة، مركز بديل ٢٠١١.

ذهب الوطن خلف الذاكرة، وبدأنا كأشباح ولدنا في علبة سردين وحبات سمك نبتلعها بلا ماء أمام مدخل مكتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الواقع على أطراف المخيم.

نحن جيل ما بعد النكبة، صحونا على مطر الشتاء يدلف من تحت ألواح الزينكو، صوت ريح لا تفهم أن هناك بشرا عبروا في العتمة ناجين من مذبحة أو أكثر. نقرفص من البرد، نلتصق بالليل وبلحمنا وبأحلامنا ولكننا نرتجف. نشعل بابور الكاز، وننتظر أن ينسحب البرد من عظامنا، ونجري في ذلك الصبح الى المدرسة.

كل ما قيل لنا هو هذيان جاف عن مكان حملته الجرافات، وخطفته الدبابات، ونقلته إلى النسيان. ولا تفيد الذاكرة في سدّ رمق الجوع هنا، وإشعال معركة في طابور (السندكة) عندما توزع وكالة الغوث علينا المؤن والطحين والأرز والفول، ولا يؤخر طوشة بين النساء على حنفية الماء الجماعية، عندما تتطاير التنكات والصرخات، ولا تمتلئ البراميل ولا يشرب الناس.

نحن اللاجئون، الظلال، المشطوبون من الجغرافيا، الهائمون بلا أسماء، نقطن هنا، قرب مدينة تخاف أن نبتلعها بأساطيرنا الأولى، وأن تقترب خطواتنا من هدوئها الحضاري، تخاف من جوعنا وزفراتنا وتطلعاتنا المريبة، ولكننا هادئين جدا مشحونين بالأسئلة الصلبة وبالانتظار.

منذ ٦٣ عاما ونحن ننتظر البقجة، نفتح صرة ملفوفة في بطانية تقدمها لنا وكالة الغوث بين فترة وأخرى، نتحلق نحن الأولاد الصغار حولها، نفتحها، نفتش فيها عن كلسون جميل، أو كنزة صوف واحدة حتى لو كانت منتهية الصلاحية، ونرتدي بنطلونا حتى لو لم يكن على المقاس... رائحة الملابس تدل أنها قادمة من وراء المحيط، تبرعوا بها لنا بعد أن لبسوها سنين طويلة، ألقوها علينا، لبسناها وشكرنا الدول التي استعمرتنا والبستنا وأطعمتنا وأسقتنا زيت السمك... تشربه مكرها كما تكره الألم.

ومنذ ٦٣ عاما والبقجة من حولنا تكبر، والعالم المتمدن يمدنا بالمساعدات حتى لا نتحول الى فراشات قرب ينابيع الماء، وحتى لا نشكو سوء الحاضر فيأخذوننا الى مستقبل الإغاثة، حتى ينعشوا فينا القادم وندفن الماضي، ويصير البيت بعيدا كالتنمية والسلام الاقتصادي، وحتى نتقن تلقي وتقبل ثقافة زركشة الوجع، حتى وان كان في ذلك فجور على مرأى من المحرومين.

انتفخت البقجة! استبدلنا لامبة الكاز بالكهرباء، وعبرنا شوارع المخيم، ومدت لنا خطوط للمياه، صار لنا مراكز للشباب وحضانات للأطفال، واقتحمنا الجامعات، وانهالت علينا مساعدات البنك الدولي والمانحون وحكومات رأس المال الغربية، بقجة كبيرة، رشوة كبيرة، مقابل النسيان.

البقجة، مشروع تسوية الإنسان، تسهيل انفصاله عن التاريخ والذاكرة، لغة جديدة تسرق منك البيان واللسان والقمح والبيت والبرهان، وثقافة أخرى تجعلك تعيش بلا مؤرخين ومؤلفين لتكمل ما تيسر لك من عمرك بلا رواية، ويكون المنفى هو سن الرشد التدريجي ودرس الجغرافيا الجديد بين المسافة هنا وهناك.

والبقجة الآن صارت مشاريع تطوير؛ تطويرنا في ظل الاحتلال، إنتاج أفكارنا بما يجعل الجلاد مقدس، وبابا لدخول البقج المالية والمساعدات وأموال الرواتب وإشباعنا حتى التخمة بالقروض والهبات، وما عليك إلا أن تتكيف ولا تبحث عن حرية أو سيادة أو هوية، أو حدود بين روحك والمستوطنة.

الداعمون للبقجة يريدون أن يشجعوا زراعة الزهور، والحديقة بعيدة، وأن نزرع الأفوكادو وليس الزيتون، لأن في الزيتون آيات محكمات غاضبات. ويريدون أن ننتعش حتى نصل الى مرحلة الديمقراطية، وأن نتقبل نموذج التعاون للوكالة الأمريكية للتنمية القائمة على استمرار اعتقال الشعب الفلسطيني واغتيال الوطن وتخصيص حق العودة، من حق تاريخي وقانوني الى حق قابل للمساومة والمفاوضة مقابل دولة يهودية نقية أقيمت على مشروع الإبادة.

البقجة الآن تعني أنه ليس لك حكاية، وعليك أن تتحرر من الخيال القديم؛ من حكايات الصندوق والمفتاح ومشاهد الحرب والطرد وحكايات المهلهل وعنترة وليالي شهرزاد وإيقاع المتنبي في دار جدك. عليك الان أن تكمل الحكايات وحدك بلا معاونين أو أسانيد في الحجر والشجر والخميرة في العجين.

وعليك أن تشفى من قلق السؤال حتى يشفى المحتلون من قلق الهوية والوجود والخطر الديمغرافي وأشباح الجريمة، والعنصرية التي وصلت الى مستوى الفاشية.

البقجة يعني أن تدخل التجارة الدولية الحرّة، أن تستورد الخبز والكاز والبندورة، وربما زيت الزيتون قريبا. البقجة ان تدفع الضرائب للشركات والمحتكرين، وأن تتدرب على نظام السوق وليس على نظام ممارسة الحرية والكرامة والدفاع عن مقدرات البلد المنهوبة والمستعمرة.

افتح البقجة، رائحة قادمة من تل أبيب جنود يقتحمون نومك وذاكرتك، حقول تجف، مكان يضيق، ورائحة حرب هنا تدور تحت شعار السلام، فإما أن تلبس كل ما في هذه البقجة أو تموت!

* عيسى قراقع: وزير شؤون الأسرى والمحررين، عضو مجلس تشريعي، عضو جمعية عامة في مركز بديل.

حقوق اللاجئين في ظل موازين القوى الحالية

بقلم: عبد الفتاح القلقيلي (ابو نائل)*

هل إمكانية التوصل لحل نهائي يضمن حقوق اللاجئين في ظل موازين القوى الحالية امر وارد؟

تمهيدا للإجابة على هذا السؤال لا بد من استدعاء الحقائق التالية:

١. لا نبالغ إذا قلنا أن "حقوق اللاجئين" هي اساس القضية الفلسطينية؛ لان ظاهرة اللاجئين هي التعبير الاوضح عن الاحتلال، خاصة وانهم ليسوا مهاجرين بل هم مهجّرون بالقوة المباشرة او غير المباشرة.

٢. ولا نبالغ إذا قلنا ان الحد الادنى من حقوق هؤلاء اللاجئين هو العودة الى ديارهم، حيث ان قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ نص على ان حقوقهم التي تشمل العودة إلى ديارهم والتعويض عن ما لحق بهم من أذى.

٣. ولا نبالغ إذا قلنا أن الأحزاب والقوى الصهيونية، اليسارية منها واليمينية، المتطرفة منها والمعتدلة، تُجمع على ان "عودة اللاجئين الى ديارهم (اسرائيل) هو تدمير كامل لاسرائيل"، اي لا يقبلون بعودة هؤلاء الى اسرائيل. وتختلف هذه القوى فيما بينها حول امكانية التعويض المعقول عن اراضيهم، وعودة اعداد بسيطة لاعتبارات انسانية.

٤. ولا نبالغ إذا قلنا أن الدول المؤثرة في السياسة العالمية عموما، او تملك امكانية ضغط ما على اسرائيل، والدول دائمة العضوية في مجلس الامن؛ هذه الدول جميعا يتراوح موقفها في مسألة حقوق اللاجئين من التعويض والتوطين الى "حل متفق عليه". وهنا من الهام ان نشير الى ان منظمة التحرير الفلسطينية اوضحت بمناسبات عدة ان الحد الادنى الذي قد توافق عليه هو "حل عادل متفق عليه" لمشكلة اللاجئين. اي انها لم تعد تتمسك بحق عودة اللاجئين الى ديارهم، مع ان امريكا تعتبر ان حق عودة اللاجئين سيكون الى اراضي الدولة الفلسطينية التي ستقوم بناء على المفاوضات المباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. واما السلطة الاسرائيلية الحالية برئاسة نتنياهو فترى انه لا مجال لقبول قيام دولة فلسطينية (مهما كانت مواصفاتها وامكانياتها متواضعة) الى جانب دولة

اجتماع اللجنة الرباعية الذي عقد في موسكو في ١٠ آذار ٢٠١٠

اسرائيل ما لم يوافق الفلسطينيون على الاعتراف بان اسرائيل هي "دولة اليهود". اي ان غير اليهود على ارضها (بمن فيهم الفلسطينيون الحاليون الذين يطلق عليهم عرب إسرائيل) هم ضيوف او مقيمون، ولكن ليسوا مواطنين. فما بالك بالفلسطينيين اللاجئين الطامعين بالعودة؟!

٥. لا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان منظمة التحرير الفلسطينية (عام ١٩٩١) دخلت مدخل التسوية وهي في اضعف حالاتها، وبأقل تأهيل لمفاوضات متوازنة. فالمنظمة كانت تعاني من جفاف في مواردها العسكرية والمالية والدبلوماسية. وكانت علاقاتها العربية اما مضطربة (كما مع سوريا) او مقطوعة (كما مع دول الخليج)، او مرتبكة (كما مع الاردن). وكانت الجبهة العربية في اسوأ احوالها بعد هزيمة العراق التي اعتبرها الامريكيون والاسرائيليون هزيمة لكل العرب، بمن فيهم سوريا التي كانت ضمن قوى "حفر الباطن" المتحالف مع الامريكيين ضد العراق، ناهيك عن منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت متحالفة مع العراق، والاردن التي كان ينظر لها انها متحالفة او (على الاقل) متعاطفة مع العراق. ودوليا كان الاتحاد السوفييتي (السند الاقوى لمنظمة التحرير الفلسطينية) قد انهار قبل ذلك بثلاث سنين، وكانت روسيا كوريثة لهذه الدولة العظمى لا تزال تلملم نفسها، وتتلمس طريقها.

٦. ولكن الموضوعية تفرض علينا ان نشير الى انه كان هنالك عامل ايجابي في الواقع الفلسطيني وهو "الانتفاضة الفلسطينية"، رغم انها كانت قد بدأت بالتراجع لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية. ولكن الجدير بالملاحظة في هذا العامل ان القيادة الفلسطينية وظفت الانتفاضة كما وظف انور السادات حرب تشرين، إذ جعلها قنبلة دخانية تسلل عبرها الى زيارة القدس ثم الى اتفاقية كامب ديفد.

٧. لانخالف قوانين الحياة السياسية اذا قلنا ان التسوية (اي تسوية) تكون محصلة موازين القوى السائدة آنذاك.

بعد استعراض هذه الحقائق نقول انه لا أمل بتسوية في المدى المنظور (مع بقاء موازين القوى الحالية على حالها) تضمن الحد الادنى من حقوق اللاجئين (اي العودة الى ديارهم).

ولكن إذا طرحنا السؤال بشكل آخر، وقلنا: هل هنالك امكانية لنيل اللاجئين لحقوقهم؟ يمكنني ان اجيب بـ"نعم" ولكن بتغيير ميزان القوى من خلال تغيير المدخل، حيث ان منظمة التحرير الفلسطينية دخلت المدخل الخاطئ منذ مؤتمر مدريد، مرورا بأوسلو، تعريجا على طابا وشرم الشيخ وغيرها من اللقاءات والمؤتمرات. والواقع يقول: "اذا دخلت في المدخل الخاطئ، فإن ما تحسبه انجازا انما هو تراجع لانك ملزم بالعودة الى نقطة الصفر، او ما يسميه المفاوضون "المربع الاول". ومصطلح "العودة الى المربع الاول" هو من المصطلحات التي يكررها المفاوضون الفلسطينيون منذ ثمانية عشر عاما (١٩٩٣– ٢٠١١)، وفي مقدمتهم رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

* عبد الفتاح القلقيلي (ابو نائل): كاتب وباحث فلسطيني، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف.

حق العودة في مواجهة يهودية إسرائيل

بقلم: هاني المصري*

على الرغم من طرح الحكومة الإسرائيلية في عهد أولمرت في تشرين ثاني ٢٠٠٧ في مؤتمر أنابوليس ضرورة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، أو كدولة للشعب اليهودي، نلحظ مفارقة مدهشة ظهرت واضحة بشكل جليّ مع حلول الذكرى الثالثة والستين لنكبة فلسطين، وهي أن حق العودة لم يكن بهذه القوة والاتساع، ربما منذ تأسيس إسرائيل.

فعندما جاءت حكومة نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل، رفعت هذا الموقف أحيانًا إلى مستوى الشرط المسبق لاستئناف المفاوضات، ودائمًا وضعته شرطًا لا غنى عنه في أي اتفاق سلام، بحيث أصبح من الثوابت الإسرائيلية، التي عليها شبه إجماع، إن لم أقل إجماعًا كاملاً.

فلم تعد إسرائيل تكتفي بمطالبة الفلسطينيين بالتنازل عن حق العودة كشرط للاعتراف بدولة فلسطينية، وإنما أصبحت تطالبهم بالاعتراف بها كدولة يهودية، أو دولة للشعب اليهودي، وأخذت تحصل على موافقة دول العالم الغربي على هذا الطلب.

فبعد الولايات المتحدة الأميركية، اعترفت كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بيهودية إسرائيل، وأصبح هذا الأمر الخطير جدًا يتحول ويتسلل إلى أجندة أية لقاءات إسرائيلية مع أي طرف آخر، وإلى اللقاءات التي تهتم بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لدرجة أن هناك من القيادة الفلسطينية من صرح: "إنه لا يعنينا ماذا ستسمي إسرائيل نفسها"، وكأن المسألة مسألة تسمية، وليست محاولة إسرائيلية جديدة لتصفية القضية الفلسطينية، التي هي في جوهرها قضية لاجئين وحقهم في العودة.

وقبل أن نقف أمام انعكاسات الطرح الإسرائيلي على الفلسطينيين ومدى تمسكهم بحق العودة، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، أو دولة للشعب اليهودي، مثله مثل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود؛ يكون بمثابة صهينة للفلسطينيين، أي يحولهم إلى صهاينة. فالحركة الصهيونية قامت على مقولة: "حق الشعب اليهودي في كل أنحاء العالم في إقامة دولة يهودية على أرض الميعاد"، وعلى إنهاء حق أصحاب البلاد الأصليين في البقاء على أرضهم؛ بتشريدهم إلى مختلف أصقاع الكرة الأرضية.

فعندما يعترف الفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود، وأنها دولة يهودية أو دولة للشعب اليهودي، فهو بذلك يتبنى الرواية الصهيونية للصراع، وبعد أن يفعل ذلك يُسقط بنفسه حقوقه: بتقرير المصير، وحق العودة والتعويض، ومحاسبة إسرائيل على ما ارتكبته من جرائم وما ألحقته بالفلسطينيين من أضرار مادية ومعنوية لا حصر لها، منذ بدء الغزوة الصهيونية أواخر القرن ما قبل الماضي وحتى الآن.

وبعد أن يرتكب الفلسطيني هذه الجريمة يُسقط حقه ليس بعودة اللاجئين إلى ديارهم فحسب، هذا الحق الذي أقرّه القانون الدولي والمواثيق والقرارات الدولية، وإنما يجعل ظهر فلسطيني ١٩٤٨ مكشوفًا ومعرّضًا لتنفيذ مخططات التهجير "الطوعي" والقسري، التي لم تغادر أذهان وبرامج الكثير من القادة الإسرائيليين وأحزابهم.

جانب من مسيرة العودة السنوية الرابعة عشر، إلى قريتي الدامون والرويس (المصدر: arabs48.com)

لقد طرح أولمرت على الرئيس أبو مازن في أحد اللقاءات بينهما عام ٢٠٠٨، إقرار مبدأ تبادل السكان إلى جانب مبدأ تبادل الأراضي؛ حتى تتمكن إسرائيل من التخلص من نسبة كبيرة من فلسطينيي ١٩٤٨، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، لأن بقاءهم في وطنهم يطرح سؤالاً حول حقيقة دولة إسرائيل بوصفها دولة يهودية أو دولة للشعب اليهودي.

ما سبق يعني أن طرد الفلسطينيين باتفاق على طاولة المفاوضات، أو عبر جعل حياتهم جحيمًا لا يُطاق، أو بالقوة؛ ليست فكرة موجودة في عقول القادة الإسرائيليين الهامشيين الأكثر تطرفًا وعنصريةً فقط، وإنما معشعشة في عقول القادة الذين يقودون أحزابًا مركزيةً في إسرائيل.

لقد رفض الرئيس أبو مازن مبدأ تبادل السكّان، لأنه يدرك خطورته على القضية الفلسطينية والموقف الفلسطيني التفاوضي، ويشكل سابقة ستستخدم لاحقًا بطرد جميع الفلسطينيين من إسرائيل، حتى تصبح دولة نقية لا يقيم فيها، أو لا يحصل على الجنسية الإسرائيلية، سوى اليهود وأحفادهم إلى يوم القيامة.

في الوقت الذي وصل فيه التطرف الإسرائيلي إلى الذروة في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية، وخصوصًا فيما يتعلق برفض حق العودة والتمسك بشرط الاعتراف بيهودية الدولة، التي تعتبر أكثر تطرفًا منذ تأسيس إسرائيل؛ نجد أن تمسك الشعب الفلسطيني بحق اللاجئين في العودة وصل إلى الذروة.

ففي هذا العام نجد أن إحياء ذكرى النكبة يتم بشكل أوسع من أي عام مضى، كما يظهر من خلال المظاهرات المليونية التي يجري الاستعداد لتنظيمها في فلسطين والبلدان المحيطة، وغيرها من البلدان العربية والأجنبية، لدرجة أنّ هناك زخمًا كبيرًا لتنظيم انتفاضة شعبية ثالثة بمناسبة الخامس عشر من أيار.

فالمتابع لوسائل الإعلام والنشاطات والمؤتمرات التي جرت والجاري الإعداد لها، والمتجول على الفيسبوك و تويتر وصفحات الإنترنت وفي شوارع المدن الفلسطينية يجد ان اليافطات، التي تؤكد على حق العودة والتمسك بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً؛ منتشرةً في كل مكان.

يأتي هذا الزخم والالتفاف الواسع حول حق العودة، جرّاء فشل المفاوضات وما يسمى بـ"عملية السلام"، حيث أدى ذلك إلى انحسار الوهم بإمكانية المقايضة ما بين الدولة الفلسطينية على أراضي ١٩٦٧، وبين حق العودة، حيث تبين أن مثل هذه المقايضة ليست جائرة فقط، وإنما تتنازل عن حق أساسي من الحقوق الوطنية الفلسطينية، دون أن تساعد على تحقيق حق آخر وهو دحر الاحتلال وإقامة الدولة.

فثبت خلال مسيرة المفاوضات ما قبل وبعد اتفاق أوسلو: إن إسرائيل لا تريد أن تصفي قضية اللاجئين وخصوصًا حق العودة فقط، مقابل منح الفلسطينيين دولة، وإنما تريد أن تصفي القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، فالتنازل عن حق العودة تمثل بالموافقة على حل متفق عليه لقضية اللاجئين كما جاء في خارطة الطريق والمبادرة العربية، أو عودة رمزية أو في إطار لم الشمل لأسباب إنسانية، أو الاكتفاء بالمطالبة بالاعتراف بالمسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية عن تشريد اللاجئين، والاكتفاء بالتعويض أو بعودة من يريد العودة إلى الدولة الفلسطينية، أو بقاء اللاجئين في البلدان التي هُجّروا إليها، أو اختيار بلد لجوء جديد؛ كل ما سبق لا يساعد على تحقيق إقامة الدولة، وإنما فتح شهية إسرائيل التوسعية والعدوانية والعنصرية للمطالبة بتقديم تنازلات فلسطينية وعربية أخرى.

كما يأتي هذا الزخم الذي تشهده قضية اللاجئين كنتيجة مباشرة وسريعة للربيع العربي الذي أعاد الروح العربية، وفتح الطريق لإمساك الشعوب العربية بزمام أمورها بنفسها، وعندما تكون الشعوب العربية حرة وتقيم أنظمة ديمقراطية، لا بد من أن توفر للفلسطينيين دعمًا أكبر، وتلهمهم وتجعلهم أكثر عزمًا وتصميمًا على تحقيق أهدافهم.

إن الشعب الفلسطيني واحد، وقضيته واحدة، ويجب التمسك بوحدة الشعب والأرض والقضية، وعدم الانجرار وراء المخططات الإسرائيلية التي فصلت الشعب عن قضيته وأرضه، وقسّمت الشعب إلى شعوب، والأرض إلى أجزاء: أ، ب، ج، وإلى أرض ١٩٤٨، وأرض ١٩٦٧، والضفة وغزة، والقدس، والحبل على الجرار.

بدون التمسك بوحدة القضية وترابط جوانبها المختلفة، لا يمكن تحقيق أي حق، وإنما التنازل عن الحقوق مجتمعة أو أي حق منفردًا يجعل الطريق ممهدة لتصفية القضية الفلسطينية بالمفرق وبالجملة. كما أن أي فصل ما بين الأرض والشعب والقضية يحرم الفلسطينيين من أدوات وأوراق القوة والضغط، الكفيلة وحدها بتحقيق أهدافهم المتمثلة: بحقهم بتقرير مصيرهم بأنفسهم، ودحر الاحتلال، وتحقيق الحرية، والعودة، والاستقلال.

* هاني المصري: محلل سياسي فلسطيني.

الذكرى ٦٣ للنكبة سرقة وطن وتشريد أصحابه

بقلم: وليد العوض *

في الخامس عشر من أيار يحي شعبنا في الوطن والشتات ذكرى أليمة ما زالت آثارها المؤلمة تنعكس سلبا على حياة شعبنا في مختلف أماكن تواجده؛ إنها ذكرى النكبة التي حلت بشعبنا قبل ستة عقود وثلاث سنوات من الزمن؛ حيث أقتلع شعبنا وطرد من أرضه. في ذلك اليوم الأليم، اكتملت فصول المؤامرة التي حاكتها العصابات الصهيونية بالتواطؤ مع الامبريالية العالمية التي كانت آنذاك تتمثل في بريطانيا المنتدبة على فلسطين، فنفذت المؤامرة الكبرى التي تحول بفعلها معظم أبناء شعبنا إلى لاجئين في مختلف أصقاع العالم. في تلك الأيام السوداء، نجحت الحركة الصهيونية بتعاونها مع بريطانيا والعديد من الدول الامبريالية الناشئة ليس فقط بسرقة "أرض بلا شعب" كما كان يدعي منظرو الحركة، بل سيطروا على دولة كانت مؤسساتها قائمة بالفعل على الأرض وشعبها يسعى لاستقلاله.

وكما تشير مجمل الأبحاث والدراسات، فقد قامت العصابات الصهيونية مدعومة من بريطانيا بطرد أصحاب الأرض الأصليين في أوسع عملية تطهير عرقي منذ الحرب العالمية الثانية. قاموا باغتصاب دولة كانت قائمة بمؤسساتها المختلفة، لكنها خاضعة لسلطة لانتداب البريطاني التي قامت بنقض صك الانتداب وحرمت الشعب الفلسطيني من حقه في الاستقلال أسوة بشعوب البلدان المجاورة التي كانت خاضعة للاستعمار آنذاك. ولم يقتصر الدور التآمري على هذا فحسب، لكنها وفرت أيضا للحركة الصهيونية ومشروعها العنصري – عملا بوعد وزير خارجيتها اللورد بلفور– كل فرص وعوامل النجاح، بدءا من توفير السلاح والعتاد وإقامة عشرات معسكرات التدريب للمجندين اليهود، علاوة على تسهيلها لحركة الهجرة واستيعاب آلاف اليهود في العالم وإسكانهم في فلسطين. وفي نفس الوقت، مارست بريطانيا كل أشكال البطش والعنف ضد أصحاب الأرض الحقيقيين وحرمتهم من أي وسيلة للدفاع عن حقوقهم في مواجهة الخطر الداهم الذي كان ينمو ويتصاعد بوحشية أمام ناظريهم وعزموا على مقاومته ببسالة وعناد نادر، إلا أن حجم الدعم والتسهيلات التي قدمتها بريطانيا للحركة الصهيونية مكنتها من تحقيق نجاح مشروعها في اغتصاب وطن وتهجير الشعب الذي عاش فوق أرضه آلاف السنين.

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث أن ألف وثلاثمائة تجمع بين قرية ومدينة وبلدة فلسطينية يتجاوز عدد سكانها مئات الآلاف، كانت قائمة في فلسطين التاريخية قبل عام ١٩٤٥، بينما لم يكن الصهاينة حتى ذلك التاريخ وبالرغم من التواطؤ والتزوير البريطاني قد نجحوا إلا بإقامة ١٨١ مستعمرة فقط، لا يزيد عدد سكان الواحدة منها عن العشرات. ومع استمرار الدعم والتسهيلات المكشوفة من بريطانيا، وصل لاحقا آلاف اليهود من شتى أصقاع الأرض وشنت عصاباتهم المعروفة الارغون وشتيرن والهاغناة حربا وحشية وحملات إبادة وتطهير عرقي ضد شعبنا الفلسطيني الأعزل، إلى أن تمكنت هذه العصابات في منتصف أيار عام ١٩٤٨ من سرقة الوطن وهو ما نسميه عن حق (بالنكبة الكبرى) التي حلت بشعبنا الفلسطيني. في هذه النكبة سرقوا الوطن الذي كان قائما ويضم مؤسسات دوله قائمة بذاتها، سعى سكانها للاستقلال أسوة بجيرانهم وخاضوا كفاحا مريرا في سبيل ذلك، ولكنهم لم يحققوا ما كانوا يتطلعون إليه نظرا لحجم وطبيعة القوى المتآمرة على فلسطين وشعبها الأعزل الذي بذل التضحيات الجسام دفاعا عن أرضه ووطنه.

وفي معرض الحديث عن النكبة والوطن الذي سرق لابد لنا عند إحياء ذكراها من التأكيد للرأي العام بأن فلسطين لم تكن خالية من السكان كما يزعم الصهاينة، بل كانت وكما أسلفت دولة تخضع لإنتداب بغيض لعب دورا تآمريا في حرمان شعبها من الاستقلال كما نص صك الانتداب. وتشير العديد من الدراسات التي تناولت أوضاع فلسطين قبل النكبة، أن الصهاينة بنوا دولتهم العنصرية على مؤسسات دولة قائمة، فقد كان في فلسطين إبان الانتداب ١٧٠٠ منشأة حكومية من نوادٍ ومبانٍ ومؤسسات للصناعة وغيرها. كما كانت فلسطين تعتبر من أكثر الدول المجاورة تقدماً في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، فقد ضمت ٥٠٠ مؤسسة عاملة في مجالات متعددة. وتميزت فلسطين بموقعها الجغرافي المميز الذي كان يربط البلدان المجاورة بشبكة من السكك الحديدية، حيث كان فيها ٤١ محطة للقطار و٧٠٠ كيلو متر من السكك الحديدية، إضافة إلى ٣١ مطاراً و ٦٠٠٠ كيلو متراً من الطرقات المعبدة و٣٧ معسكراً للجيش البريطاني؛ سلم معظمها للصهاينة الغزاة، وقد استخدموها في حربهم لإبادة شعبنا وتهجيره عن وطنه.

في هذه النكبة أيضا استولت إسرائيل على ٢٠٠٠ معلم تاريخي من المساجد والمقابر والاديرة والكهوف ومراكز الآثار. كما كانت فلسطين غنية أيضا بمصادر المياه وعذوبتها وكان فيها آنذاك ٣٦٥٠ مصدراً للمياه، ومن

صورة من أرشيف النكبة تظهر التشريد، التدمير الذي مارسته العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨.

أجل السيطرة على كل هذا استخدمت العصابات الصهيونية كل وسائل الإباده من قتل وتدمير واغتصاب وحرق الناس وهم أحياء كما حدث مع أهالي طيرة حيفا. وقد أثبتت الدراسات التي صدرت مؤخراً بما فيها تلك التي صدرت عن كتاب وباحثين إسرائيليين أمثال ايلان بابيه وغيره ممن استفاقت ضمائرهم، فأشاروا إلى أن ٩٠٪ من القرى الفلسطينية نزح سكانها الذين مثل عددهم آنذاك ٥٢٪ تحت وطأة التعرض لهجمات عسكرية تمت أثناء وجود الانتداب البريطاني وتحت حمايته. ومع حلول شهر أيار عام ١٩٤٨ والإعلان رسمياً عن قيام "إسرائيل"، تم طرد النسبة المتبقية التي تمثل ٤٢٪ من السكان، وقد استكملت إسرائيل طرد العدد المتبقي الذي يمثل ٦٪ بعد اتفاقات الهدنة التي أعقبت قيامها.

وتبين تلك الدراسات أيضا أن العصابات الصهيونية ارتكبت في حربها ضد شعبنا أبشع المجازر التي عرفتها الإنسانية، حيث دمرت أكثر من ٥٠٠ قرية ومحلة، وارتكبت – فقط ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩– ٢٤٧ حادثة قتل وأبادة، منها ١٤١ مذبحة، تعتبر ٧٠ منها في إطار المذابح الكبرى و٧١ في إطار المتوسطة. إن هذا الإرهاب غير المسبوق الذي نفذته العصابات الصهيونية مكنها عام ١٩٤٨ من إتمام حلقات مهمة من فصول مؤامراتها القاضية باحتلال فلسطين وطرد أهلها الذين تحولوا إلى لاجئين فاق عددهم هذه الأيام سبعة ملايين لاجئ، تناثروا في اتجاهات متعددة إلى كل من لبنان والأردن وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة والى العديد من دول العالم الأخرى.

من خلال ما تقدم فان لغة الأرقام التي أشرنا لها أعلاه والعديد مثلها الذي تختزنه الأبحاث والدراسات تبين بشكل جلي أن دولة الاحتلال قامت بسرقة دولة قائمة بذاتها وشردت شعباً بغالبيته وقلبت حياته رأسا على عقب.

في هذه الأيام من شهر أيار، حيث تداهمنا كل عام الذكرى المؤلمة للنكبة التي ما زالت جرحا غائرا في الجسد الفلسطيني يقطر دما، نقول، بالرغم من مضي ستة عقود وأعوام ثلاثة من الزمن وما خلفته من آثار مريرة على شعبنا: سيبقى هذا الشعب يعاني منها إلى أن يتعافى من آلامها، ولن يتم ذلك إلا بتحقيق حقوقه العادلة في العودة والحرية والاستقلال.

إن شعبنا الفلسطيني ورغم الجراح التي أشرنا لها وغيرها الكثير، لم ولن يستسلم للوقائع التي فرضتها إسرائيل كنتاج للنكبة. فها هو يواصل مسيرتة الكفاحية متمسكا بحق العودة، وقد أسقط العشرات من مشاريع التوطين التي هدفت لتصفية قضية اللاجئين، كما تمكن من إعادة إبراز هويته الوطنية و كيانه المعنوي والسياسي بفعل التضحيات الكبيرة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية التي شكلت ذروة التحدي الفلسطيني في مواجهة النكبة. واستطاع عبر ممثله الشرعي والوحيد الوصول إلى كافة المحافل الدولية لكسب التأييد لحقوقه الوطنية المشروعة، وبناء كينيته السياسية الموحدة التي مثلتها نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وتنامي دورها ومكانتها على كافة الأصعدة. كما حظيت بإعتراف عربي وعالمي لتمثيل شعبنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، وكسبت تأييد العالم لحق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعودة لاجئيه الذين شردتهم النكبة قبل ستين عاما. وخلال العقود الطويلة من التضحية و العطاء المتواصل، أكد شعبنا بعزيمته واصراره المتواصل تصميمه على نيل حريته واستقلاله والعيش بحرية وكرامة، وعلى هذا الدرب: درب العودة والحرية والاستقلال، قدم مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى والمشردين التضحيات الكبيرة. وما زال شعبنا يخوض نضاله الدؤوب من أجل عودة لاجئيه الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨ مستندا لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار ١٩٤ القاضي بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم الاصلية.

ونحن نتحدث هذه الأيام عن النكبة لابد لنا من أن نشير ونحذر من سعي حكومة الاحتلال لاستمرار فصول النكبة التي لم تكتمل وفق المنظور الصهيوني، حيث يتواصل العدوان الإسرائيلي بكافة أشكاله وتزداد شراسة الحملات الاستيطانية وبناء جدار الفصل العنصري الذي يلتهم ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية، ويقطع أوصالها إلى معازل يصعب التواصل بينها، وإقامة حزام استيطاني واسع يعزل القدس عن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويترافق كل ذلك مع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة.

أمام هذه المخاطر فقد عاش الشعب الفلسطيني ثلاث سنوات ونصف عجاف من الانقسام المرير عصف بالوضع الداخلي الفلسطيني وهدد المشروع الوطني الفلسطيني برمته. لقد أسفرت الجهود الأخيرة عن التوقيع على اتفاق المصالحة، آملين تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه دون مماطلة وتسويف وإعلاء المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار. يجب أن نقول وبكل صراحة أن استمرار الانقسام يمثل نكبة جديدة للشعب الفلسطيني، كما أن استمرار الانقسام يمثل الهدية الثمينة للاحتلال وقادته الذين علا صوتهم احتجاجا على المصالحة. ومن هنا نقول مرة أخرى ونحن نعيش ذكرى النكبة أن المخاطر على شعبنا آخذة بالتزايد، ومعها تتزايد الحاجة للوحدة، خاصة أن القيادة الفلسطينية عازمة على التوجه لمجلس الآمن لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. إن هذا التوجه يتطلب التوحد في مواجهة مختلف هذه المخاطر، وهذا وحده يمكن أن يغلق الطريق على المخاطر التي تهدد مشروعنا الوطني، ويعيد الأمل المفقود للمواطن الرازح بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام، وهذا وحده أن يعزز صمود شعبنا ويمكننا جميعاً من مواجهة العدوان والتصدي لأهدافه التي مازالت قائمة على مبدأ بن غوريون القائل أن تدمير فلسطين الكامل شرط لقيام إسرائيل وبقائها.

* وليد العوض: عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

قراءة في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

(رؤية تحليلية)

بقلم: تيسير محيسن*

يتأسس حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، على ثلاث مرتكزات: (١) أن للفلسطينيين، حقوقاً طبيعية لا ينازعهم فيها أحد، تتمثل في حق العيش في طن حر والتمتع بالسيادة الكاملة عليه. (٢) أن لهم، بوصفهم شعباً، حقوقاً محمية/مصونة قانونيا تؤكد حقوقهم الطبيعية وتدعمها، متضمنة في العرف الدولي، وعدد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية، ومبادئ الأمم المتحدة وقرارات هيئاتها، وخصوصاً، قرار ١٩٤. (٣) إرادة الشعب الفلسطيني وإصراره على حقه في العودة، ورفض أي حلول تنتقص من هذا الحق.

مقاربات الحل:

منذ نشأت هذه المشكلة، لم تتوقف محاولات حلها، باعتبارها أبرز قضايا الصراع وأكثرها حساسية. يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من السلوك والمواقف انطوت عليه هذه المحاولات:

أولاً: المقاربة الدولية

نظرياً، تمسكت هذه المقاربة بمرجعية قرارات الأمم المتحدة، غير أن المشاريع المقترحة مالت إلى تبني فكرة التوطين والتعويض أكثر من إتاحة فرص العودة. ويعد مشروع "ماك غي" (١٩٤٩) أقدم مشاريع التوطين. وقد توالت المشاريع بعد ذلك، ويمكن إجمال المواقف والأفكار التي حملتها فيما يلي:

- اعتماد المقاربة الاقتصادية للتوطين والدمج في بلدان اللجوء. فلجنة "كلاب" أوصت بإيجاد برنامج للأشغال العامة. و"جون بلاندفورد" (١٩٥١) أوصى بتخصيص ٢٥٠ مليون دولار لدمج اللاجئين. ومبعوث الرئيس الأميركي أيزنهاور إلى الشرق الأوسط (١٩٥٣–١٩٥٥) اقترح توطين اللاجئين في الضفة الشرقية للأردن تحت مسمى الإنماء الموحد.
- ممارسة الضغط أو الابتزاز أو الإغراء على الدول العربية لإجبارها على القبول بتوطين اللاجئين على أراضيها.
- لم تستثن بعض المشاريع إمكانية إعادة بضعة آلاف من اللاجئين إلى إسرائيل، شرط أن توافق إسرائيل، ويوافق العائدون على العيش في كنف الحكومات الإسرائيلية (جون فوستر دالاس ١٩٥٥، كينيدي ١٩٥٧)
- بعض المشاريع قامت على أساس مقايضة أو مساواة حق العودة بالتعويض، علاوة على مدخل التنمية الاقتصادية في حل المشكلة (دراسة هيوبرت همفري ١٩٥٧، مشروع داغ همرشولد ١٩٥٩، جوزيف جونسون ١٩٦٢)
- اشتملت المشاريع اللاحقة للتوطين على تقديم تصورات تفصيلية وعملية تتعلق بالأعداد وأماكن التوطين وغير ذلك. المحامية الأمريكية "دونا آرزت" (١٩٧٧) قدمت اقتراحاً بتوطين نحو ٧٥ ألف فلسطيني. وتضمن مشروع "فانس" (١٩٦٩) إنشاء صندوق دولي لتوطين (٧٠٠) ألف في الأردن و (٥٠٠) ألف في سوريا وتفريغ لبنان من اللاجئين، كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك وفق الجداول التي وضعتها لجنة التقديرات عام ١٩٥٠. كما تضمنت رؤية بيل كلينتون (٢٠٠٠) اقتراح توطين بعض اللاجئين في دولة فلسطينية جديدة وفي الأراضي التي ستنقل من إسرائيل.
- تميزت المشاريع المقدمة من وكالة غوث اللاجئين بالطابع العملي كما تجلى الأمر على سبيل المثال في مشروع سيناء، أو تحسين حياة اللاجئين من خلال إعطائهم قطع أرض وقروض لتوطينهم كما جاء ضمن خطة لعام ١٩٥٩ التي كان هدفها توطين ٦٠٪ من اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان.
- تأثرت المشاريع المقترحة بالسياقات التاريخية، فقد أظهرت بعض المقترحات الأمريكية أن أحد محددات الموقف الأميركي تجاه اللاجئين يكمن في مواجهة الخطر السوفييتي في المنطقة، فمشروع أيزنهاور (١٩٥٧–١٩٥٨) ربط بين التنمية الاقتصادية ومحاربة الشيوعية. كما أن دعوات التوطين في العراق تصاعدت إبان حصاره ومن ثم احتلاله عام ٢٠٠٣. كما اتسمت معظم المعالجات المقترحة قبل صعود الحركة الوطنية الفلسطينية بالطابع الإنساني.
- مثلت المشاريع الدولية المقترحة في اغلبها انحيازاً واضحاً لإسرائيل، علاوة على أن المجتمع الدولي لم يتخذ أية تدابير عملية للضغط على إسرائيل أو إجبارها لتطبيق قرارات الشرعية الدولية. ومع الحرج الذي تسبب به هذا الانحياز، لم تتردد بعض الجهات الدولية في محاولة إبراز هيئات تتحدث باسم اللاجئين بما يفكك قضيتهم ويضعفها أمام الرأي العام العالمي، ومن ذلك أيضاً محاولات وكالة الغوث تحويل قضية اللاجئين من قضية دولية إلى قضية تتحمل مسؤولياتها الحكومات المحلية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

المقاربة الإسرائيلية:

أنكرت إسرائيل مسؤوليتها عن التسبب في نشأة مشكلة اللاجئين منذ البداية. وحملت مسؤولية المشكلة، وبالتالي حلها على الجانب العربي. يمكن استخلاص بعض الأفكار من جملة المشاريع المقترحة:

١. أجمعت المشاريع الإسرائيلية المقترحة على منع عودة اللاجئين، وعلى توطينهم في البلدان المضيفة لهم أو في بلدان أخرى ودائماً بتمويل دولي

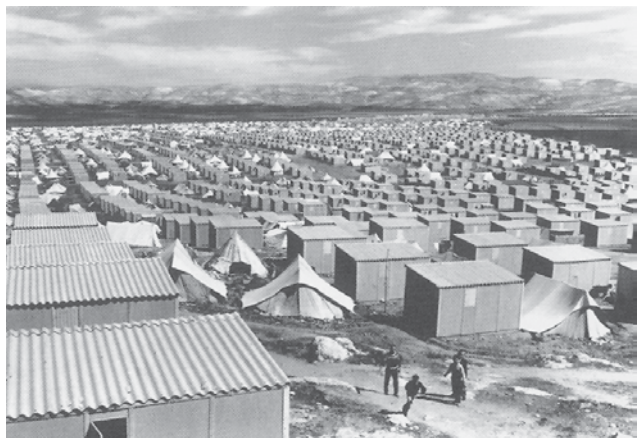

مخيم البقعة في الأردن، عام ١٩٥٠ (أرشيف الأنروا)

أو عربي. هذا ما خلصت إليه لجنة بن غوريون عام ١٩٤٨، وكذلك مشروع ييغال آلون بعد عام ١٩٦٧ الذي دعا إلى توطين اللاجئين في سيناء. كما اقترح أبا إيبان (١٩٦٨) التوطين في أماكن اللجوء بمساعدة دولية وإقليمية.

٢. بعض المشاريع غير الرسمية تضمنت بصورة أو بأخرى بعض "التنازلات" ويمكن تفسير الأمر برغبة إسرائيل بالحد من الضغط الدولي أو تجنب الحرج أو الخديعة في أحيان أخرى لاصطياد تنازلات بالمقابل من الطرف الفلسطيني أو الأطراف العربية. فقد تضمن مشروع ليفي أشكول (١٩٦٥) اقتراحاً باستعداد إسرائيل للمساهمة المالية. واشتملت دراسة أعدها شلومو غازيت (١٩٩٤) على اقتراح بعودة بعض لاجئي سنة ٤٨ ونازحي ١٩٦٧ إلى مناطق الحكم الذاتي.

٣. دفعت أطراف إسرائيلية مختلفة بالعديد من الأفكار والمقترحات، والممارسات التي تنطوي على عنصرية شديدة، وتعكس درجة الخوف من بقاء مشكلة اللاجئين بلا حل، أو حلها بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها. مارست إسرائيل ابتزاز الدول العربية بطرحها مشكلة يهود الدول العربية، والدعوة إلى الوطن البديل في الأردن، وهي فكرة طرحها بن غوريون وتضمنها مشروع ألون (١٩٦٨) وتمسك بها شارون بهدف السيطرة على الضفة الغربية، وُشنت حرب ٨٢ كمحاولة لتحقيق هذه الفكرة. ومن ذلك أيضاً السعي المحموم لإزالة المخيمات واستهدافها في كل الحروب.

٤. من التكتيكات التي اتبعتها إسرائيل في مواجهة مشكلة اللاجئين: الضم الزاحف (دايان)، تشجيع الجذب الاقتصادي والرحيل الإرادي (العملية الليبية ١٩٥٣–١٩٥٨)، المساومات مع الأطراف الإقليمية والدولية (التوطين في العراق)، التأهيل والتذويب، المذابح (١٩٨٢)، استدراج الطرف الفلسطيني لتقديم تنازلات بوهم تشجيع مبادرات السلام (جنيف ٢٠٠٢).

المقاربة العربية والفلسطينية:

اشتملت هذه المقاربة على التمسك بحق العودة ورفض أي شكل من أشكال التوطين وضرورة الكفاح من أجل التحرير والعودة حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين. تبنى الفلسطينيون لاحقاً هدف إقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع مع حزيران والتشديد على حقي تقرير المصير والعودة طبقاً لقرار ١٩٤. وكذلك فعلت الدول العربية باستثناء بعض الحالات التي وافقت فيها بعض الحكومات على مشاريع توطين بالتعاون مع وكالة الغوث وفي ظل الضغوط الممارسة عليها أو الإغراءات المقدمة إليها، مثل مشروع توطين سيناء (١٩٥٥)، ومشروع الرمدان (١٩٥٣)، ومشروع موسى العلمي ومشروع استغلال مياه الأردن (١٩٥٥). حافظ المخيم على رمزيته ورفضت الحركة الوطنية الفلسطينية بمجملها أي محاولات لإزالة هذا الرمز، بما في ذلك مشاريع تحسين ظروف معيشة اللاجئين في المخيمات أو ربطها بالخدمات البلدية في المدن المجاورة.

مع انطلاق مسيرة التسوية، ١٩٩١، واصلت الغالبية العظمى من الفلسطينين والعرب التمسك بحق العودة ورفض التوطين، غير أن ثمة اتجاهات جديدة برزت في صفوف نخبهم وأنظمتهم الرسمية. اتجاه ولد ضعيفاً رأى إمكانية مقايضة حق العودة بالدولة المستقلة وبناء شرق أوسط جديد وإنهاء حالة الصراع مرة وإلى الأبد. الاتجاه الثاني كان أكثر خطورة وأوسع انتشاراً في صفوف النخب والقيادات عبر عنه بعبارة "حلول إبداعية متفق عليها" لمشكلة اللاجئين. واللافت أن معظم المشاريع المقترحة تأسيساً على هذه الفكرة، جاءت بالشراكة مع أطراف إسرائيلية رسمية وشبه رسمية ودائماً برعاية دولية. من ذلك وثيقة أبو مازن–بيلين (١٩٩٥)، مشروع نسيبة–ايالون (٢٠٠٢)، وثيقة جنيف (٢٠٠٣)، وثيقة اكس آن بروفانس (٢٠٠٧). تضمنت هذه المشاريع، بصورة أو بأخرى، الأفكار التالية: تحسين شروط حياة اللاجئين حيث هم إلى حين، اعتراف إسرائيل بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين دون تحمل التبعات بالضرورة، العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية أو حمل جنسيتها والبقاء في الشتات كجاليات، عودة رمزية لإسرائيل على فترات زمنية متباعدة ومن خلال لم الشمل، التعويض المجزي مع التأهيل والتوطين، العودة إلى أراض تتخلى عنها إسرائيل ضمن تبادل الأراضي.

انطوت المقاربة العربية لمشكلة اللاجئين على تناقضات، فمن جهة التمسك بحق العودة ورفض التوطين، ومن جهة أخرى الاستعداد الدائم للمساومة والمقايضة وكذلك حرمان اللاجئين من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية بحجة رفض التوطين، الأمر الذي لا يقل خطراً عن التوطين، من حيث: خلق بيئة طاردة تجعل اللاجئ يؤثر الرحيل أو الانتقال والهجرة إلى أماكن أخرى في هذا العالم، إضعاف العزيمة النضالية بتحطيمه نفسياً وجعله يعيش حالة من الخوف المتواصل والعزوف عن الفعل الاجتماعي والسياسي والكفاحي الفاعل. وأخيراً، تعطي الذريعة للمؤسسات الدولية للتعامل مع قضية اللاجئين بوصفها قضية إنسانية وليست قضية سياسية.

مشروع توطين سيناء: دروس وعبر

قبلت الحكومة المصرية عام ١٩٥٣ اقتراح توطين بعض لاجئي قطاع غزة في سيناء تحت ضغوط دولية تعرضت لها مصر آنذاك لتلافي وقوع حرب مع إسرائيل ليست مستعدة لها من ناحية، ولتجنب العمليات الانتقامية التي كانت تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة، من ناحية ثانية. تضمن المشروع المقدم من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين توطين حوالي ١٢ ألف أسرة على أراض يجري تحويلها إلى أراضي زراعية في شمال غرب سيناء، دون أن يتعارض هذا الأمر بالضرورة مع حق العودة، كما يشتمل المشروع على إمكانيات التوسع في المستقبل. يمكن القول أن مشروع توطين اللاجئين في سيناء يعد من بين أخطر وأبرز المشاريع، لأكثر من سبب: (١) جرى المشروع بموافقة الحكومة المصرية وبتعاونها تعاوناً تاماً مع وكالة الغوث. (٢) قدم المشروع في زمن حرج، حيث لم تكن الثورة قد ثبتت أقدامها بعد، بما يعني عدم قدرتها على مواجهة إسرائيل عسكريا. (٣) المشروع الوحيد الذي يمكن وصفه بالمشروع المتكامل والمنظم وبدخوله حيز التنفيذ العملي. (٤) بدا أن سلوك وكالة الغوث بوصفها آلية دولية ليست في منأى عن تأثير القوى النافذة في النظام العالمي حيث يمكن استغلالها في غير الهدف الذي أنشئت من أجله. (٥) كشفت تداعيات المشروع وردود الفعل عليه وموقف الحكومة المصرية الذي استجاب لهبة مارس مدى غضب إسرائيل وحنقها من فشل المشروع، ما دفعها، من بين أسباب أخرى، للمشاركة في العدوان الثلاثي ١٩٥٦. (٦) أظهرت انتفاضة مارس ١٩٥٥ مدى تمسك الفلسطينيين بحقهم وعدم التفريط به واستعدادهم للموت في سبيله، كما أظهرت أهمية وحدتهم في مواجهة التحديات والمخاطر والمؤامرات الخارجية. (٦) المشروع وردود الأفعال عليه نبه القيادة المصرية الشابة إلى الخطر الذي تمثله إسرائيل ومدى التواطؤ الدولي معها، فاختار عدم الانحياز والاستفادة من الفرص التي تخلقها الحرب الباردة.

خلاصة

إذا كان الفلسطينيون، بالرغم من تمسكهم بحقهم، وتضحياتهم الجسيمة في سبيل تحقيقه، لم يتمكنوا من إعادة اللاجئين إلى ديارهم، فان إسرائيل بالمقابل لم تتمكن من شطب هذه القضية عن الأجندة الدولية، كما لم تنجح محاولاتها لإعادة توطينهم خارج ديارهم التي شردوا منها. ولعل الدروس المستلهمة من هبة مارس ١٩٥٥، ومن غيرها تسلط الضوء على الوسائل الممكنة لإجهاض أي محاولة للانتقاص من هذا الحق عبر التوطين:

- آمن الفلسطينيون منذ اليوم التالي للنكبة، أن الرد عليها والتغلب على آثارها، لن يكون إلا باستعادة الأرض المغتصبة، وبعودة أولئك الذين اضطروا لتركها بالقوة. وإذا كان بعضهم، في مجرى الصراع وتطوره، رأى إمكانية قيام دولة مستقلة على جزء من أرض وطنهم ضمن الحدود التاريخية لها، غير أنهم جميعاً لم يسقطوا حق العودة باعتبار هذا الإسقاط، فيما لو حدث، يعني التسليم النهائي لإسرائيل بحقها في الوجود على حسابهم.
- من المتوقع، ضمن البيئة الإقليمية التي تتخلق في هذه الآونة، أن تعود مشكلة اللاجئين لتشكل مصدر القلق الرئيس لإسرائيل: فمن ناحية سقطت أوهام التسوية على النحو الذي رُوج له خلال عقدين، ومن ناحية ثانية تستعيد الشعوب العربية، مع سقوط أنظمتها المتخاذلة والمتواطئة، عافيتها وقدرتها على الحشد والتعبئة واستعادة وعيها الثوري، ما يجعل من فكرة الزحف المليوني باتجاه الحدود فكرة شديدة الواقعية وتنطوي على فرصة تاريخية لقلب موازين الصراع في المنطقة. لقد سقط رهان إسرائيل على إمكانية مقايضة حق العودة بتقرير المصير، ولذلك ستلجأ إلى محاولات تقويضهما معاً.

* تيسير محسين: عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

للبيع في مزاد علنيّ: فلسطين

بقلم: حنين نعامنة وسهاد بشارة *

ليس خفيًا على أحد أنّ الممتلكات الفلسطينية العامة والفردية كانت قد شكّلت قاعدة أساسية في بناء الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصًا في السنوات الأولى التي تلت النكبة، وذلك وفقًا للإحصاءات التي أعلنتها إسرائيل آنذاك. شملت هذه الأملاك التي بات أصحابها، في غالبيّتهم العظمى، لاجئين في الشتات، أراض شاسعة مزروعة ومبنيّة وحسابات بنوك وممتلكات منقولة وأخرى وقفيّة من جوامع ومقابر وغيرها. ووفقًا لمصادر إسرائيلية رسميّة فإنّه في الفترة ما بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٣، تمّ تأجير نحو ٢٤٤،٥٦٤ عقارًا لأمد طويل، في الوسط المدينيّ، وبلغ المدخول منها نحو ١١،٤٥٣،٥٤٣ ليرة إسرائيلية.[1] يُضاف إلى هذه المبالغ مدخولات المحاصيل الزراعية التي لم يتسنّ للاجئين الفلسطينيين تحصيلها، علاوةً على الخسارة الناتجة عن فقدان كمّ هائل من الأملاك المنقولة وغيرها. ويمكن استقاء هذه المعلومات من رسالة كان قد وجّهها "الوصيّ" على أملاك الغائبين إلى رئيس حكومة إسرائيل آنذاك، في تاريخ ٢٤،٣،١٩٤٩، حيث يلخّص الأوّل بأنّ:

الأملاك المنقولة: تمّ جمعها في المدن والقرى المتروكة وإحضارها إلى مخازن، بعد تسجيلها وتقييمها من قبل مختصّين، حيث تمّ بيع الجزء الأكبر منها لـ"جيش الدفاع الإسرائيلي" ولمؤسّسات الحكومة وللوكالة اليهودية، إضافة إلى بيعها لأفراد.

[...]

تمّ نقل المصانع والمشاغل بغالبيّتها (مخارط وما شابه) إلى الصناعات العسكريّة - الأنواع الأخرى من المصانع المختلفة في مدن البلاد، المطاحن ومصانع الجليد وما شابه تم تفعيلها على يد هيئات تعاونيّة. وعلى يد أفراد.

الأراضي مؤجّرة لأمد طويل إلى مزارع وفلاحين على يد وزارة الزراعة - جزءٌ من البساتين يفلحه هذا القسم والجزء الآخر مؤجّر لأمد طويل على يد وزارة الزراعة لمزارع وأفراد.

هذا القسم فلح مساحات واسعة من كروم الزيتون (٥٠٠٠٠ دونم) وحقّق بذلك عددًا من الأهداف:

أ. وفّرنا ٥٠٠ طنّ من الزيت لاقتصاد الدولة.

ب. زوّدنا الولايات المتحدة قسمًا من المنتج (١٥٠ طنًا) مقابل فرق عسكرية.

ج. شغّلنا في العمل آلاف الفلاحين الذين اعتاشوا من العمل في قطف الزيتون.

د. تمّ احتلال قطاع اقتصاد هامّ وجرى دمجه في اقتصاد الدولة.

[...]

المدخول الناتج عن تصفية الأملاك المنقولة، التاجير، وعن القطاع الزراعي يتلخّص في نهاية شهر شباط بما يقارب٤/٣،٣ ملايين ليرة إسرائيلية."[2] (التشديد ليس في الأصل)

لكنّ النهب لم يقتصر على هذا الحدّ فحسب، ففي آب١٩٥١ ، أبلغ "الوصيّ على أملاك الغائبين"، في التقرير المالي للعام المنتهي بتاريخ ٣١،٣،٥١، والذي كان قد قدّمه إلى وزير المالية، بأنّ "المدخولات الكبرى في بند الجباية على حساب غائبين يتلخّص بتحويل ما مجمله٥٨٢،٠٠٠ ليرة إسرائيليّة من ودائع الغائبين في بنك باركليز."[3]

واعتُبر القانون الإسرائيليّ الوسيلة المركزية و"المُثلى" لمصادرة الحقوق الفلسطينيّة ونقلها بسبل "شرعيّة" لملكيّة يهودية؛ بدايةً لملكية دولة إسرائيل ولاحقًا لملكيّات فردية يهودية حصريّة. واشتملت المعادلات القانونية التي أعدّت لهذا الغرض على شقّين اثنين: أيديولوجي واقتصادي؛ الأوّل يشير إلى حتميّة يهودية أرض فلسطين إلى أبد الآبدين وحمايتها من "الغرباء"، والثاني - الاقتصادي - يقضي بإشباع الخزينة الإسرائيليّة وتعزيز اقتصادها، بحيث يكون كلّ شقّ امتدادًا للآخر ومكمّلاً له. بيد أنّه في الوقت الذي شابَ الحذر فيه نهج إسرائيل غداة النكبة، بالإفصاح علنًا عن مثل هذه المخططات واتخاذ خطوات "قانونية" مباشرة لتصفية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ممتلكاتهم، وذلك لإثبات شرعيّتها أمام المجتمع الدوليّ عبر تأكيدها عدم التخلي عن القانون الدوليّ كمرجعية في تعاملها مع هذه الممتلكات، فإننا نراها تدأب في السنوات الأخيرة على إجهار حتمية مشروعها الصهيوني في أرض فلسطين، عبر سلسلة من القوانين والإجراءات التي تبيح بيع هذه الممتلكات في الأسواق العقارية بحرّية، وهو ما يعني إحباط حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ممتلكاتهم، وما إلى ذلك من إسقاطات على حقّ العودة. ويأتي هذا التحوّل - غير المفاجئ! - في ظلّ قاعدة سياسيّة فلسطينية رخوة مزعزعة القوام غير قادرة على مواجهة المخطّطات الإسرائيلية بتاتًا.

أملاك اللاجئين في حي وادي الصليب معروضة للبيع، حيفا ٢٠١٠ (تصوير: جوليا فتسباتريك- عدالة)

تتلخّص المرحلة الراهنة بقانونين اثنين، هما أبرز ما تمخّض عن هذه المرحلة من وسائل لمصادرة الحقوق الفلسطينية بالكامل. القانون الأوّل هو قانون مديرية أراضي إسرائيل (التعديل رقم ٧) - ٢٠٠٩، والذي عُرف بقانون "الخصخصة"، وهو يتيح للحكومة الإسرائيلية بيع نحو ٨٠٠ ألف دونم من الأراضي المسجّلة على اسمها،[4] بما في ذلك تلك التي صادرت ملكيّتها من اللاجئين الفلسطينيين أو من الفلسطينيين الذين أصبحوا لاحقًا مواطنين أو مقيمين في دولة إسرائيل، في حين أنّ القانون الإسرائيلي سمح، على مدى العقود الستّة الماضية، بتأجير هذه الأراضي فقط مع إبقاء الملكية على اسم دولة إسرائيل. بيد أن هذا القانون الذي أثار حفيظة أطراف يهودية كثيرة لعدم تماشيه مع المبدأ الصهيونيّ القاضي بعدم بيع أرض الشعب اليهودي بتاتًا، وبذلك فقد كسر العقيدة الصهيونية الداعية إلى "حتمية الحقّ اليهودي في أرض فلسطين إلى أبد الآبدين"، وكذلك بسبب التخوّف من بيع الأراضي لفئات "أجنبية" غير يهودية، جعل دولة إسرائيل تلحقه بقانون ثانٍ يسدّ الثغرة التي فتحها قانون الخصخصة عبر الحدّ منّ قدرة كلّ من هو ليس "يهوديًا" على شراء هذه الأراضي.

ففي يوم التاسع والعشرين من آذار في العام الجاري، سنّ "الكنيست" الإسرائيلي قانونًا يحظر على أيّ جهة (عامة أو خاصة) بيع أراض أو تأجير عقارات لمدّة تزيد عن خمس سنوات، أو توريث أو إهداء حقوق في ملكيّات خاصة مسجّلة في إسرائيل، لـ"غرباء"؛ أي كل مَن هو ليس مقيمًا أو مواطنًا في إسرائيل أو يهوديًا تحقّ له "الهجرة" إلى إسرائيل وفقًا لقانون "العودة" الإسرائيلي. إلا أنّ القانون يحوي استثناء يتيح للدولة تسهيل البيع وفقًا لمعاملات تجري حسب قانون تشجيع الاستثمارات المالية (١٩٥٩)، أو في حال تمّت الموافقة على البيع بعد التشاور مع وزيري الخارجية والأمن في هذا الصدد. ويجدر التنويه إلى أنّ حظر بيع الأراضي لـ"الغرباء"، كان ساريًا منذ الثمانينيّات على الأراضي المسجّلة على اسم دولة إسرائيل فقط،[5] بينما يوسّع القانون الجديد رقعة هذا الحظر لتشمل الآن الملكيّات الخاصة أيضًا، سواء أكانت عربيةً أم يهودية، ولتشمل أيضًا نقل حقوق الملكيّة بالتوريث أو عبر إهدائها من قبل المالك لمَن يشاء.

يلخّص الاقتباس التالي المأخوذ من أقوال أحد المتقدّمين باقتراح القانون في جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في "الكنيست" التي عُقدت في تاريخ ٢٣،١١،٢٠١٠ لمناقشة نصّ القانون المقترح قبيل التصويت عليه، ماهية القانون الحالي وحصيلة نهج استعماريّ طال لأكثر من نصف قرن وهو لا يزال قائمًا:

سألنا أنفسنا كيف نضمن أنّ أراضي هذه البلاد، التي تمّ تخليص قسم منها في ذلك الحين بفضل هبات من الشعب اليهودي والقسم الآخر تمّ شراؤه على يد دولة إسرائيل؛ لن تقع في أيدٍ مُعادية عبر إجراءات فضفاضة، أو ربّما عبر طرق اقتناء أخرى تمكّنها من الاستيلاء على قطع كبيرة. فقد تكون هناك موجات شراء كثيفة، من شأنها نزع شوكة حقيقة أنّ هذه (الدولة) هي دولة الشعب اليهودي قبل كلّ شيء. الأراضي مخصّصة لهذا الغرض. كلّ الصراع بيننا هنا هو على الأراضي. هذا هو جوهر الصراع.

يستغلّ القانون الأخير الحالة "المدنيّة" للفلسطينيين أينما حلّوا لإقصائهم عن حقوقهم التاريخية في أراضيهم. فمن جهة، بات الفلسطينيون ممّن بقوا في فلسطين وأضحوا مقيمين أو مواطنين في "إسرائيل" لاحقًا، خاضعين لسلطة قانون أساسه عرقيّ/قوميّ يتيح بيع الأراضي الخاصة لليهود بشكل حصريّ، وبالتالي إلزامهم باعتناق الفكر الصهيونيّ فعلاً وممارسة. من الجهة الأخرى، يستغلّ القانون "إقامة" اللاجئين الفلسطينيين في أماكن الشتات لمساواتهم بكلّ حمَلة المواطنة الأجنبيّة ("الغرباء")، لنفيهم عن حقّهم التاريخي الشرعي في أراضيهم وممتلكاتهم وفي العودة إليها، وذلك بعد أن بقوا على مدى سنوات طويلة في عداد "الغائبين" وفقًا لقانون أملاك الغائبين الذي شكّل حجر الأساس لبُنَية المتاجرة بالحقوق الفلسطينية منذ البداية. وهكذا، يبقى ملايين اللاجئين الفلسطينيين في عهدة التشريد والفقر وانعدام الشروط الأساسيّة لحياة كريمة، حيث يمكثون في دول "استضافتهم" عراةً من كلّ متاع إلا القليل الذي استطاعوا تحميله على ظهورهم في طريقهم الطويلة إلى الشتات، تاركينَ قسرًا منازلهم ومصانعهم ومدارسهم وبنوكهم ومقابرهم ومشافيهم وكرومهم وحدائقهم، لتصبح سلعًا يتاجر بها الغرباء دون حسيب أو رقيب.

وتعود المخطّطات الداعية لتصفية حقوق الملكية الفلسطينية، مع اعتبار الرابط الوثيق للملكيّات بحقّ العودة، إلى السنوات الأولى التي تلت احتلال فلسطين، وذلك كما يستدلّ من تقرير كان قد قدّمه وزير المالية الإسرائيلي آنذاك ليفي أشكول، في أيلول ١٩٥٤، حول وضعية الأراضي في إسرائيل، وجاء فيه: "يجب تصفية]وظيفة[الوصيّ على أملاك الغائبين في أقرب وقت ممكن. الحقّ في وجوده يعود]للحاجة[في إنهاء] شأن[استبيان غياب]المالكين[عن الممتلكات وتسجيلها على اسم سلطة التطوير". استمرارًا لهذه التوصية، يسعى القانون الإسرائيلي، عبر هذه التشريعات، إلى إعادة تعريف الوضعية القانونية للأملاك الفلسطينية، متجاوزًا بذلك الالتزامات التي قدّمتها إسرائيل للمجتمع الدوليّ غداة النكبة، الأمر الذي يتنافى والقانون الدولي القاضي بعدم تغيير الوضعية القانونية للممتلكات التي يتمّ الاستيلاء عليها في أوقات الحرب، كما يتنافى أيضًا مع القرارات الصادرة عن الأمم المتّحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم حصريًا، وعلى رأسها القرار ١٩٤ للهيئة العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨.

المرحلة الراهنة تشكّل نقطة اللاعودة، فالمزادات العلنيّة التي تقيمها إسرائيل للمتاجرة بالأراضي الفلسطينيّة تستلزم تحوّلاً جذريًا في سبل العمل التي تمّ اتخاذها حتى اليوم للحفاظ على حقّ العودة وحقوق اللاجئين في ممتلكاتهم وفي سبل التصدّي للتشريعات الإسرائيلية بما يخصّ أملاك اللاجئين الفلسطينيين، عبر أخذ القانون الدولي كقاعدة للمطالبة الفعلية بهذه الحقوق. بهذا الصدد، يجدر البدء بالتفكير بكيفيّة استغلال القرارات المنبثقة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة، حيث تطالب "لجنة المصالحة من أجل فلسطين" - التي لا تزال قائمة ولو نظريًا - بين الحين والآخر، بتقديم ملخّصات عن وضعية هذه الأملاك، وكان آخرها القرار الصادر في تاريخ ٢٠،١،١١. من جهة أخرى، يُعتبر النقص الشديد في المعلومات التي بحوزة الفلسطينيين حول ملكيّات الأراضي في فلسطين وحول مصائرها اللاحقة، الحلقة الأضعف في نضالنا من أجل حقّ العودة، وعليه يجب مطالبة الأمم المتحدة بالكشف عن تحقيقات "لجنة المصالحة من أجل فلسطين" بهذا الشأن، لأنّ هذه المعلومات هي حقّ لكلّ فلسطينيّ. كذلك، يجب تكثيف البحث عن المعلومات والمستندات المتعلّقة بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية، والعمل على تجميعها، لتكوّن هذه كلّها سويةً أدوات لمواجهة مصادرة حقّ العودة الفلسطيني.

---

* حنين نعامنة وسهاد بشارة: محاميتان في مركز عدالة الحقوقي في حيفا.

[1] Michael R. Fishbach (2003) "*Records of Dispossession – Palestinian Refugee Property and the Arab- Israeli Conflict*", Columbia University Press, New York p 33.

[2] يُنظر رسالة د. شافرير،" الوصيّ على أملاك الغائبين" إلى رئيس الحكومة،٢٤،٣،١٩٤٩ ، أرشيف دولة إسرائيل، ملفّ ١٥٧٨/٥٤٤٠ [عبري].

[3] يُنظر التقرير الماليّ للسنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٥١ ، ب. بورات،" الوصيّ على أملاك الغائبين"، ٢١،٨،٥١ ، أرشيف دولة إسرائيل، ملفّ ١٥٨٢/٥٤٤٠ [عبري].

[4] تلك هي المناطق المبنية أو المعدّة للتطوير وفق مخطّطات هيكلية. من الجدير ذكره أنّ قانون الخصخصة ساري المفعول أيضًا على أراضي المستوطنات الإسرائيلية في شرق القدس وفي هضبة الجولان المحتلين عام١٩٦٧ ، والتي يسري عليها القانون الإسرائيلي بحكم ضمّ هاتين المنطقتين غير القانوني إلى نطاق دولة إسرائيل.

[5] قرار رقم ٢٥٩ لمجلس دائرة أراضي اسرائيل في تاريخ ١٩٨٢/٥/٢. http://www.mmi.gov.il/MoatzaWeb/InterHachById.aspx?HachId=259&SearchWords (Hebrew).

القرار عُدّل لاحقاً عبر قرار رقم ٣٤٢ في تاريخ ١٩٨٦/١١/١١، قرار رقم ٣٧١ في تاريخ ١٩٨٨/٢/١٦، وقرار رقم ١١١١ في تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١.

أثر التحولات والتغيرات السياسية في الوطن العربي على الساحة الفلسطينية الداخلية وبناء م. ت. ف

بقلم: احمد ابو غوش *

نظريا وتاريخيا، كان العرب يتشكلون كأمة لم يكتمل تكوينها تحت ضغط وفعل الحراب الاستعمارية. فالأقطار العربية الحالية هي نتاج تقسيم هندسه خبراء الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر للحيلولة دون قيام دولة عربية واحدة، لأن هذه الدولة– حسب مؤتمر خبراء الاستعمار الذي عقد سنة ١٩٠٧ – من شأنها أن تؤثر على مصالح الدول الاستعمارية وتشكل خطرا على تواصلها مع مستعمراتها. ورغم التجزئة، والمحاولات النشطة من قبل الاستعمار والقوى التابعة له في الأقطار العربية، في ظل مرحلتي السيطرة والهيمنة الاستعماريتين، لخلق ثقافة وبنى سياسية واقتصادية واجتماعية؛ وبالتالي هويات قطرية، ظلت الأقطار العربية تتأثر بالتحولات والمتغيرات الجارية في الأقطار الأخرى. وظلت فلسطين، بسبب الاحلال الاستيطاني وتهجير شعبها وتشريده في الأقطار العربية أساسا، وخاصة المحيطة بفلسطين، عامل تأثير قومي، أو عبر قطري، وظل الفلسطينيون يتأثرون بكل تحول يجري في الأقطار العربية، خاصة ذات الدور المركزي منها، لتشتتهم في الأقطار العربية وعيشهم على أرضية علاقات إنتاجها، وتحت مظلة أنظمتها السياسية.

قد يبدو من نافل القول التأكيد هنا أن دول وشعوب وأمم العالم من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، تمارس تأثيرا متبادلا فعالا أو ثانويا على بعضها بسبب تحول العالم في هذه الأيام إلى قرية صغيرة. ولكن اشتراك الجماهير العربية باللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة جعل للتأثير المتبادل فيها سمات ذات طابع متميز هي نفسها، تقريبا، سمات التأثير بين مكونات الأمة الواحدة. فهم يقرأون لنفس الكاتب، ويتأثرون بنفس مصادر الثقافة، ولهم نفس المصالح في ظل السيطرة الاستعمارية وما بعدها.

التحولات الجارية في الواقع العربي شأنها شأن أي تحول وفعل في بنى اجتماعية لأمة أو شعب، هي تحولات ذات صلة بالعمق التاريخي للتطورات الناجمة عن تفاعل بين عامل ذاتي قطري أو قومي وبين مكونات التأثيرات الموضوعية المتشكلة من عوامل موضوعية تخلق ظروفا موضوعية تحد من، أو تساعد على، إجراء التغيير والتطور. والتأثيرات العربية قد تكون فاعلة كعوامل ذاتية من خلال تدخلها في ما يحدث في الأقطار الأخرى، أو كعوامل موضوعية تخلق ظروفا موضوعية جديدة تسهل أو تعيق التحولات في الأقطار الأخرى. ومن راقب أحداث الحرب الأهلية في لبنان يمكنه أن يلاحظ أن أقطارا عربية كان لها تأثير مباشر من خلال قوى فاعلة في لبنان أو من خلال تأثيرها على، أو دعمها لقوى لبنانية فاعلة. وقد كان لسوريا دور رئيس في كل الأحداث والتحولات في لبنان.

للواقع الفلسطيني سمة خاصة، وبالذات قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان، وما زال يتأثر بالمتغيرات في الأقطار العربية، وخاصة في الأقطار التي يتواجدون فيها بعمق أكبر، مثل تلك التي على تماس أكبر مع القضية الفلسطينية كدول الطوق. وبسبب انطلاقة الثورة الفلسطينية، بدأ الفلسطينيون يحصلون تدريجيا على استقلاليتهم التي ولدتها قدرتهم على خلق آليات فعل لصالح قضيتهم وحصولهم على اعتراف عربي ودولي بتمثيل أنفسهم عبر م ت ف. وفي كل الحالات، تأثر الفلسطينيون بطبيعة النظام القطري الذي تواجدت الثورة فيه كساحة مركزية لفعلها، في الأردن أولا وفي لبنان ثانيا. وبعد قيام السلطة الوطنية، ظل الفلسطينيون يتأثرون، وإن كان بشكل أقل من السابق، بما يحدث في الواقع العربي من متغيرات.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن تأثير التحولات والمتغيرات بشكل عام على الواقع الفلسطيني يمكن أن يكون مباشرا وقويا، ويمكن أن يكون غير مباشر وأقل تأثيرا. ويمكن القول أن تحولات مهمة حدثت في الواقع الفلسطيني، وفي م ت ف بشكل خاص، متأثرة بالتحولات والمتغيرات الحادثة في الواقع العربي. فالتحول من نهج الثورة إلى نهج التفاوض لم يكن ممكنا بدون تأثير التحولات التي حدثت في مصر في ظل حكم أنور السادات وعقد اتفاقية كامب دافيد. وكذلك لم يكن مقدرا أن تعقد دول أخرى كالأردن اتفاقا سياسيا مع إسرائيل إلا بعد عقد م ت ف لاتفاق أوسلو.

كاريكاتير للفنان فادي السطري، رفح-غزة، جائزة العودة، مركز بديل ٢٠١١.

بين عامي ١٩٨٢ و ٢٠١١ حدثت متغيرات في الواقع الدولي والعربي أثرت على الشعب الفلسطيني، أبرزها:

١. الخروج من بيروت وانقسام قوى الشعب الفلسطيني بين نهجين، الأول مع استمرار الثورة والنضال، والثاني مع قبول مبدأ التفاوض مع الاحتلال. الأول لم يمارس نضاله بسبب منعه من قبل دول الطوق من ممارسة هذا النضال. والثاني كان ضعيفا بسبب الخلل في موازين القوى العربية والدولية لصالح إسرائيل وحليفتها المركزية أمريكا.
٢. سقوط الاتحاد السوفييتي وسيادة نظام القطب الواحد أدى إلى تحولات مهمة في الواقع العربي وفي م ت ف أيضا. هذه التحولات كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وقيمية أدت إلى تعاظم دور البرجوازيات التابعة في الأقطار العربية وتزايد عدد الأصوات المبيئسة من الثورة والنضال والمنسجمة مع رؤية دول المركز في رسم معالم الواقع العربي.
٣. ضعف التوجهات الثورية والتقدمية في الواقع العربي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وفشل الأحزاب القومية والوطنية في خلق حالة ثورية، أدى إلى صعود النضال المرتكز على أيديولوجية دينية، فبرزت في الساحة الفلسطينية حركة حماس، وفي الساحة اللبنانية حزب الله.
٤. تفاوض م ت ف مع إسرائيل أسفر عن اتفاق أوسلو بكل ما اعتراه من ضعف بسبب موازين القوى السائدة في الواقع الفلسطيني والعربي والدولي.
٥. اعتبار النضال الوطني الفلسطيني إرهابا بسبب التحولات القيمية التي فرضتها الولايات المتحدة على العالم والوطن العربي بعد هجمات ١١ سبتمبر.

قيام السلطة الوطنية الفلسطينية منقوصة السيادة وقمعها المتواصل من قبل الاحتلال، أورثها بسبب طبيعتها والشروط المفروضة عليها وضعف الدعم العربي الفعال لها، ضعفا مزمنا. وزاد الطين بله أن السلطة الوليدة وأدت أمها م ت ف، وعمها منذ البدايات إشكاليات تنموية وسوء إدارة وفساد. وانعكس ذلك على الحالة الجماهيرية، فصارت الجماهير، كما في كل الأقطار العربية، غارقة في هم العجز والفساد والتنمية التابعة.

التحولات السابقة وبالذات التحول في طبيعة الأنظمة العربية التي نمت فيها بشكل رئيسي البرجوازيات التابعة، وتبني هذه الأنظمة لسياسات تنموية مرتكزة على "وصايا" البنك الدولي وتفاهمات واشنطن القائمة على دعم اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص والانفتاح على التجارة الدولية، وسيادة الأنماط الثقافية الغربية وتشجيعها، مع ما رافق ذلك من تراكم في مديونية الأقطار العربية غير المنتجة للنفط، وتنامي التعليم، وضرب القطاعات الإنتاجية الوطنية، وتنامي نسبة البطالة، وترسخ الدكتاتوريات، وتعاظم الفساد بالتزاوج غير الشرعي بين الرأسمال التابع والسلطة، كل ذلك مهد لما نشاهده من ثورات. ساعد على ذلك التحولات السلبية التي عمقت من أزمة الأنظمة في الأقطار العربية، والأثر الايجابي المهم لهذه التحولات، وهو زيادة أعداد شرائح الطبقة الوسطى وتجذر القوى الشعبية وتبلورها بشكل أوضح، في ظل واقع أصبح التواصل فيه بين الأفراد والكتل الاجتماعية والسياسية سهلا.

لقد حدث التغيير بسلاسة نسبيا في مصر وتونس، وهو مستمر بصعوبة في اليمن وليبيا وسوريا، والعديد من الأقطار العربية مرشحة لهذا التغيير، فهل يحدث تحولات وتغيير في الواقع الفلسطيني؟

التغيير في مصر إن ظل يجري بوتيرته الحالية من شأنه أن يؤثر على كل الأقطار العربية وخاصة على الواقع الفلسطيني. فمصر بموقعها وقدراتها البشرية والمادية قادرة على خلق تأثير فعال في الواقع العربي. الدعوات اليوم إلى إقامة مجتمع ديموقراطي وإلى عدالة اجتماعية واجتثاث الفساد من شأنه أن يمكن الجماهير العربية من قرارها وقدراتها، ومن شأن ذلك أن يتسرب إلى قيم وثقافة كل الجماهير العربية. لقد تم إزالة الأنظمة الفاسدة والتابعة، وسيتوقف التأثير الإيجابي على مدى ما سيتحقق من بناء فعال في الأقطار العربية، وإذا أصبح التغيير شاملا، وسادت أنظمة ديموقراطية ليس مستبعدا أن تندفع الأقطار العربية نحو تنسيق أنجع، وصولا إلى أشكال من الوحدة. عندها ستصبح الأقطار العربية قادرة وستحقق أهداف الشعوب العربية في التحرر والتنمية والعدالة الاجتماعية.

على ضوء التحولات الملموسة حتى اللحظة سنشاهد في الواقع الفلسطيني تغييرا أوضح نحو الديموقراطية والتنمية الوطنية المستقلة وتصلبا في مواجهة الاحتلال، وإعادة بناء م ت ف وقدراتها ومؤسساتها بدعم من الأقطار العربية. وهذا يبشر بمستقبل فلسطيني وعربي مشرق.

* احمد أبو غوش: باحث وكاتب فلسطيني، له مؤلفات عديدة منها: السلطة الفلسطينية والتنمية المستحيلة (قيد النشر)، ملاحظات حول التطور العربي والمسألة القومية، وغيرها.

اللاجئ الفلسطيني والربيع العربي

بقلم: د. برنارد سابيلا *

هل ينتشي اللاجئ الفلسطيني بربيع عربي بعد ٦٣ عاما من اللجوء؟ حالة النشوة غالبا ما تكون عابرة، إذ يتأثر دماغ المرء بما يراه أو يشعر به ومن ثم تتلاشى الحالة بتلاشي العامل الذي أثارها في البداية. وفي وضع اللاجئ الفلسطيني فان الربيع العربي يولد إحساسا لا أصفه بالضرورة بالنشوة وإنما بالأمل، أو ببعضه على الأقل، بان التغيير يحدث حتى وان لم يكن متوقعا وبالتالي فهناك دائما إمكانية بحدوث اللامتوقع. لا اتفق بوصف حالة اللاجئين الفلسطينيين من الربيع العربي وكأنها حالة نشوة. ذلك لان اللاجئين لم يجلسوا طوال ٦٣ عاما وهم نيام ومن ثم جاء الربيع العربي لينتشوا! فاللاجئون الفلسطينيون في معظم أماكن لجؤهم عملوا جاهدين لكسب أودهم وتعليم أبنائهم وبناتهم وحافظوا على كرامتهم ومعها على ذكرياتهم ليبقوا الأمل حيا في حقهم بالعودة وفي الارتباط بالأرض رغم البعد ورغم مرور السنين.

السوال الأهم هو: هل يؤثر الربيع العربي بشكل مباشر على إمكانية تحقيق ما يصبو له اللاجئ الفلسطيني؟ المتفائل منا يقول بان أي تغيير في العالم العربي سيؤدي لا محالة لتقوية الحق الفلسطيني ولإمكانية ممارسة حقوقنا المشروعة وعلى رأسها حق العودة. ومن هنا تأتي حالة النشوة. ولكني لا اعتقد بان الحل سيأتي من الربيع العربي بالضرورة؛ بل هو ترجمة لإرادة ذاتية وتجربة حياتية. وطبعا فالربيع العربي لا بل المناخ العربي بشكل عام المواتي

بوستر إعلاني معلق في ميدان التحرير- القاهرة (المصدر: arabawy.org)

لدفع حقوق المواطن قدما ولوضع الدول العربية على طريق الاهتمام بأمن المواطن أولا وأخيراً، هو بلا شك مهم لتمكين اللاجئ الفلسطيني من تقرير مصيره وتحقيق أمانيه. وإذا ما توفر هذا المناخ العربي المواتي فلا شك بان "نشوة" اللاجئ الفلسطيني بالربيع العربي ستؤدي لحالة دائمة وليس فقط لحالة عابرة سرعان ما تختفي.

إن ما يحدث في العالم العربي اليوم هو حراك مرحلي، ولا بد لهذا الحراك من أن يترك بأثره على طبيعة الأنظمة وعلى التركيبة الاقتصادية–الاجتماعية في الدول العربية وعلى نوعية المشاركة السياسية. أما إذا ظل هذا الحراك مجرد دافع لنشوة هي الأخرى عابرة، فان الحراك الحالي لن يؤثر على وضع اللاجئين الفلسطينيين وعلى آمالهم بتحقيق حلم العودة. فالاحتفاء بالربيع العربي على انه الأمل وعلى انه سيحدث التغيير المطلوب على الواقع السياسي العربي والإقليمي، وبالتالي سيدفع باتجاه ممارسة حقوقنا المشروعة، هو احتفاء بحاجة لمزيد من العقلانية والتفكير وربما الانتظار.

فالنشوة لا تكفي بحد ذاتها وإنما علينا بلورة إستراتجية للوصول لحقوقنا قائمة على دراسة معمقة للواقع العربي والإقليمي والدولي. أرسل الربيع العربي برياحه المنعشة ولكنه لا يكفي، بحسب اعتقادي، كما هو عليه الآن لنقلة نوعية في مجتمعاتنا العربية تكون أساسا لدفع الحل العادل والدائم للأمام على أساس الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفي الاعتراف بما لحق بهم من أذى وضرر طوال السنوات الثلاث والستين الماضية.

* د. برنارد سابيلا: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، القدس المحتلة.

شتاء العرب أم ربيعه؟ انعكاساته ودروسه في الأولويات الفلسطينية

بقلم: صبيح صبيح*

بينما خصص الرحابنة فصل الشتاء للفراق، دخل الربيع للقاموس العربي الحديث، كمصطلح يبشر بنهاية صفحة من الطغيان والظلم حكمت العالم العربي لأكثر من أربعين عاماً. ما يشهده العالم العربي اليوم من ثورات متعاقبة، أعاد الأمل للفعل الشعبي ويشكل إعادة صياغة للكرامة الوطنية لشعوب طالما تم استعبادها باسم الوطن والوطنية والحفاظ على خط المقاومة. ولكن البعض رأى وصول الشتاء قبل أن يستمتع الشعب العربي برائحة الياسمين، فظهرت ما يسمى الثورات المضادة ومحاولات احتواء نتائج الثورات، منذرة بحكم جديد يستخدم الثورة الحديثة لشرعنة استبداد من نوع جديد، أو إعادة صياغة الوطني والمحلي ضمن رؤى معولمة وتحديدا تلك الاقتصادية النيوليبرالية. آمال ومخاوف ارتبطت بحجم مطالب الثورات العربية، ففي الوقت الذي تهدف هذه الثورات لتغيير علاقات القوى داخل المنظومة الاجتماعية السياسية العربية، لم تغفل تلك المطالب إعادة صياغة علاقات القوى بين هذه المجتمعات، والقوى الاستعمارية الرأسمالية. فهذه الأخيرة، لطالما مولت فئة المستبدين للمحافظة على مصالحها، وهي تحاول الآن استدراك فعلتها لركوب الموجة من جديد عبر تمويل الثورات باسم الديمقراطية ومقاطعة أنظمة بدأت تصّنفها بالاستبدادية. وكون الثورات حدثت في فترات زمنية قصيرة نسبيا وبشكل متلاحق ومتسارع، فقد أظهرت بشكل ملموس مدى النفاق الغربي المبتذل، والذي طالما ادعى الاستعلاء القيمي والأخلاقي. حتى الآن، استطاعت الثورات إعادة ترتيب الأنظمة داخليا، على الأقل رأسها، أما إعادة هيكلة علاقات التبعية الخارجية وإعادة هيكلة المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخليا، بما يتوافق مع الكرامة الوطنية، فما زالت مسائل معلقة، حيث لا زال الوقت مبكرا للحكم عليها في ظل المخاوف الكبيرة المرافقة.

نكاد نجزم، أنه على الأقل حتى الآن، بأن الأمل هو اللقاح الذي تم تناقله بين الأقطار العربية في ربيعه. فكيف انعكس نسيم هذه الثورات في الأرض الفلسطينية المحتلة؟

ما لبث الرهان من قبل احد أطراف الانقسام على الثورة المصرية لترجيح كفته في الحوار الداخلي الفلسطيني، حتى عُدِّل الميزان بانطلاق الثورة السورية، وظهرت النتائج سريعة بإعلان المصالحة الفلسطينية الداخلية. يعكس التغيُّر في المنطقة مدى اعتماد القرار الفلسطيني على بعده العربي، ولكن حتى الآن ما زالت الأمور في بدايتها، ومازال المشهد ناقصا، إذ لم يتضح بعد مدى تأثير البعد الدولي في هذه المعادلة. فلا يمكن تحليل الوضع الفلسطيني دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الدولية التي تجسدت في صقل علاقة التبعية والهيمنة والاستعمار. فما أن تم الإعلان عن المصالحة حتى لوح الكونغرس بسلاحه الرخيص القديم الجديد: المقاطعة المالية. فأي حراك بدأ أو سيأتي في فلسطين، يجب أن يتم تحليله على انه سيضرب علاقات الهيمنة هذه، مما يؤكد صعوبة التحدي لكثرة الفاعلين: المحليين والدوليين، والذين ستتضرر مصالحهم ورؤاهم من مثل هذا التحرك.

بناء عليه، ليس غريبا أن يبدأ في الأرض الفلسطينية المحتلة تحرك يشبه الثورة

د.سلام فياض أثناء احتفالية اليوم الأوروبي، رام الله، أيار ٢٠١١ (المصدر: مكتب رئيس الوزراء)

المضادة لتدارك أي ثورة مستقبلية. إذ تهدف مثل هذه التحركات إلى إعادة تشكيل المحلي أو الوطني دون المساس بعلاقات القوى وهذا اخطر ما في الأمر. **إن نجاح المصالحة أو أي حراك داخلي فلسطيني مرتبط بمدى قدرة الجسد الفلسطيني على عكس قوة وحدته في منظومة الهيمنة وعلاقات القوى والتأثير فيها وليس بمقدار إظهار مدى طوعية هذا الجسد أمام شروط الهيمنة باسم العقلانية والبراغماتية والواقعية.**

لهذا، على الشعارات التي تُرفع أن تخرج من شعائريتها اللفظية، والتي تعتمد غالبا الصيغ التوافقية كإنهاء الاحتلال وإنهاء الانقسام، وأن تصيب مراكز الهيمنة أنفسها. فإنهاء الاحتلال حق بديهي لا يستوجب الشعارات، ويقع على عاتق الشعب الفلسطيني ومؤسساته فعل تجسيد هذه الشعارات في برنامج وطني واضح يتكامل فيه عمل الفصائل والمؤسسات، ويعمل على استدراك الخراب الذي أصاب الجسم الفلسطيني خلال الأعوام الأخيرة. ولتوضيح هذه النقطة والابتعاد عن عمومية الطرح نقول ان المطلوب اليوم من الشعب الفلسطيني ومؤسساته وفصائله الوطنية وضع حد للهيمنة المهينة للكرامة الوطنية، والتي تجسد جزءا منها فيما يسمى الدعم الدولي المشروط، وتحديدا الأمريكي. فعلى الرغم من ضآلة هذا الدعم؛ إلا انه الأكثر إهانة بحق الكرامة الوطنية، فعلى المؤسسات "المستفيدة" من دعم الوكالة الأمريكية للتنمية باسم كرامة الوطن البدء بمقاطعتها والتنصل من توقيعها على ما سمي وثيقة الإرهاب والتي أعلنت حربا ممنهجة ماديا ومفاهيمياً على المقاومة الفلسطينية وشهداءها. استخدام سلاح المال السياسي خلق حالة جمعية من الاغتراب الفلسطيني داخل الوطن، ربما لم يستطع الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنين الصراع من تحقيقها. وربما نستطيع الذهاب إلى أكثر من ذلك بالقول انه تم تغذية الانقسام عبر المال السياسي نفسه، مما جعل الفرصة سانحة لطرفي المعادلة الفلسطينية للوقوع في شرك عملية من الإقصاء والتخوين أضرت بالكل الفلسطيني وبقضيته وجعلت أسباب الفرقة تسود على التاريخ المشترك والمصير والدم الواحد.

إعادة الكرامة الوطنية أمام المجتمع الدولي ومؤسساته هي جزءٌ من العملية النضالية. فمثل هذا التوجه قد يعيد للقضية الفلسطينية بعدها السياسي الحقيقي، بمعنى أنها قضية احتلال، وحقوق عادلة، وتحرر وطني وليست قضية إنسانية أو مال سياسي مقابل خدمات أمنية. فهذا التشويه المقصود للقضية انعكس بأسوأ صوره في ممارسات لقمع الحريات والاعتقال السياسي وإنتاج وابل من المنتفعين والفاسدين. ممارسات شوهت القضية أمام من يتضامن مع شعبنا من جهة، وجعلت أعداء الشعب الفلسطيني يضعون تسعيرة لكل فعل مشين نقوم به بحق أنفسنا من جهة أخرى. هذه الإهانة واللاتوازن انعكسا بشكل سلبي على صورة القضية الوطنية الفلسطينية في الخارج كما في داخل البيت الفلسطيني نفسه. ليس غريبا في مثل هذا الوضع، أن تصبح المقاومة مشروعا يتم تمويله من الخارج وفق شروط المؤسسات الدولية، وينتهي النضال بانتهاء المشروع. **ان ابتذال المنظومة الأخلاقية المغلّفة للنضال هي احد أهم أسباب تراجع الجماهير عن الانخراط في أي فعل وطني.**

مزيج من الاستبداد والاستعمار يميزنا عن الدول العربية كون الأخيرة لها سيادة، على الأقل من الناحية الصورية، داخل حدودها. اعتماد مزدوج، من جهة على اقتصاد الاحتلال والمال الدولي من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تعتمد الطبقة العاملة والشركات الصغيرة على اقتصاد الاحتلال، يعتمد أكثر من ١٦٠ ألف موظف في القطاع العام وما يقارب ٢٠ ألف موظف في القطاع الجمعياتي على المال الدولي. حجم التبعية مربك وهذا يتطلب من القيادة الفلسطينية، ومؤسسات الشعب الفلسطيني العمل الآن على إعادة بناء المنظومة القيمية السلوكية التي تغلف الفعل الوطني وتعطيه معنىً؛ سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو السلطة. دون ذلك، تكون محاولات المصالحة كنوع من الثورة المضادة ستنتهي بمحاصصة لسلطة شكلية خالية من أي سيادة بالمعنى الوطني والسياسي. محاصصة ربما تصطدم من جديد مع واقع التبعية السابق منذرة بانقسام أشد خطورة واغتراب أقسى من الذي نعيشه حاليا.

فكما كانت الثورة الفلسطينية ملهمة للعالم أجمع، عليها الآن أن تضيف العمق للثورات العربية القائمة. فالشعب الفلسطيني شعب تحت الاحتلال وعملية تنميته وثورته يجب أن تنعكس في قيمه الجمعية، في إنتاجه الاقتصادي واستقلاله، وليس في عملية فردنة للمجتمع تجعله مجتمعا مستهلكا للمنتجات الشكلية التي تعكس تطورا استهلاكيا فارغا نحو ثقافة رأسمالية مبتذلة طالما أنتجت الفقر والظلم الاجتماعي. علينا أن نقول، لا يوجد بيننا من سيشكل حصان طروادة للنيل من كرامة شعبنا ووطننا، وعلى من يأتي لدعمنا أن يدعمنا بشروطنا وليس بشروط مهينة حولتنا من شعب صاحب حق وقضية سياسية إلى مجموعة من المتسولين على عتبات ما يسمى المجتمع الدولي.

* صبيح صبيح: باحث فلسطيني ينهي رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي والتنموي في فرنسا.

ذكرى النكبة ٦٣

بقلم: فيكتوريا بريتين*

تتصادف ذكرى النكبة السنوية مع فشل في الدبلوماسية على مدى عشرين عاماً، وانقطاع الآمال بتغير موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل في ظل إدارة الرئيس الأميركي أوباما.

ولكن الأمر الأكثر ايجابية هو هذا الدعم – رغم بطئه الا انه ثابت – لحقوق الفلسطينيين في عدة أماكن مختلفة من أنحاء العالم، وكذلك من قبل المنظمات الرائدة في مجال الاتحادات التجارية والمجالس المحلية، حيث السياسات الجديدة المرتكزة على حملة مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها. ويعد كل ذلك مختلفاً عن الحقبة الزمنية السابقة من حيث التضامن مع الفلسطينيين والتي كانت تقتصر على الخطابات وتحليل الوضع في فلسطين وتقديم المعونات.

هذا وقد تحولت توقعات المجتمع المدني الفلسطيني من الخارج من خلال التطلع لأفعال ملموسة، مثل تلك الافعال التي قامت بها المنظمات المناهضة للفصل العنصري لجنوب أفريقيا في عهد الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF) في داخل جنوب أفريقيا، أومن قبل المؤتمر الوطني الإفريقي في الخارج. ولكن، إن عدم وجود وحدة سياسية فلسطينية وضعف التصور والمساءلة من قبل القيادة العالقة في متاهات مفاوضات السلام، هو ما يعرقل وعلى نحو خطير فعالية النهج الفلسطيني أمام العالم الخارجي.

ولا يتعدى ما يقوم به قادة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أمام الرواية المهيمنة سوى التشبيك والحديث والكتابة والنشر، ولكن كما هو الحال لدى الحملات المناهضة للفصل العنصري، سيكون هنالك تأثيراً أكبر لو قامت مجموعات كبيرة ومتنوعة سياسياً مثل: (سجناء سياسيين سابقين، نساء، رجال دين، وقيادات مجتمعية) بجولات خارجية تحمل أفكاراً ونداءً سياسياً واضحاً وموسعاً للمؤسسات في الخارج.

إن المضايقات التي يتعرض لها العديد من قادة المجتمع عند عودتهم بعد الحديث في الخارج يعتبر دليلاً ومؤشراً على فعالية حديثهم. وهو سبب كاف لزيادة هذه الخطابات والحديث رغم ما يتعرض له الشخص من مضايقات. ويبقى تأثير المتحدث الفلسطيني عن الأوضاع في فلسطين أقوى وله اثر بالغ، من ذلك الحديث الذي يكون من متحدث أو ناشط أجنبي زار فلسطين وعاد ليروي عن مشاهداته.

ومن السابق لأوانه تقييم تأثير الثورات العربية الحالية الحاصلة في العديد من البلدان العربية بشكل متحرك وديناميكي. ولكن من الواضح أن هنالك تحولاً في السياسات المتحجرة في المنطقة، أما ما سيحدث بعد هذا التحول فيعتمد على مهارات التفاوض في الصراعات على السلطة والتي من المرجح أن تستمر لفترات طويلة.

وكما هو الحال في كافة الدول العربية، فإن الشباب الفلسطيني بحالة نشوة وارتفاع منسوب الثقة بالنفس، حيث وجدوا في ذلك فرصة للتعبير عن الذات والحث على التغيير، الأمر الذي طالما رفضه الجيل القديم الذي يشعر بضعف انجازاته لأول مرة. إضافة إلى ذلك، فإن هناك تغيرات سياسية مهمة، كنهاية النظام المصري السابق الذي كان متواطئاً مع السياسات الإسرائيلية والأمريكية للإبقاء على غزة كسجن. وكذلك السنوات الطويلة من إهمال الحقوق الفلسطينية، في حين أن الحقيقة هي التلاعب على، وخداع الفلسطينيين من قبل بعض الأنظمة العربية. ويمكن أن نأتي لنهاية هذا الوضع إذا نجحت بعض هذه الثورات بوصول الحكومات التي تتبنى وتتبع سياسات داعمة للشعب الفلسطيني إلى الحكم، بدلاً من تبعيتها لاهتمامات الولايات المتحدة.

* فيكتوريا بريتين: محرر معاون سابق في جريدة الغاردين البريطانية، ناشطة في حملة المقاطعة. لها كتاب بعنوان: "ما من عذر للادعاء بعدم معرفة الحقيقة حول ما يحدث للفلسطينيين" (there is no excuse for not knowing that truth about what is happening to the Palestinians)

بوستر للفنان عبدالرحمن محمد، نابلس، جائزة العودة، مركز بديل ٢٠١١.

حنين لأغصان الزيتون

بقلم: د.أحمد نبيل أحمد أحمد *

الرحيل... كان البداية... منذ أكثر من ثلاثة وستين عامًا، بدأت رحلة الرحيل القسرى... رحلة آلام وشجون... غربت الشمس علينا فى تلك الأيام؛ وحتى الآن ننتظر أن تشرق علينا مرة أخرى ونحن فى الديار. منذ تلك اللحظات الفارقة فى حياتنا، لم يعد لنا مأوى سوى العراء؛ نلتحف السماء، ونتخذ من أوراق الشجر وأغصانها مأوى قد يحمينا من برد قارس.

لكن اليقين ثابت لن يتزعزع يومًا من الأيام: يقين العودة. فمهما طال الظلام لابد من نهار؛ نهار يأتي لينير لنا الطريق إلى الديار. شمس جديدة تشرق على أبناء العروبة فى كل ربوعها؛ لتزيح بقايا أشلاء كانت فى الماضي تعيق الطريق.

"**فلن يضيع حق وراءه مطالب**"، بتلك الكلمات البسيطة كان جدي، ذلك الكهل الذى تجاوز الثمانين خريفًا من العمر، يبدأ حديثه إلينا ونحن فتية صغار نلتف حول بعض الأغصان المشتعلة علها تحمينا من برد الشتاء.

ورغم مرور تلك السنوات على الرحيل، ثلاثة وستون عامًا مرت على نكبة فلسطين وشتات المهجرين، ولا يزال يحكي دون أن يمل يومًا. لا يزال يوصينا بأن نحكى لأطفالنا، لأطفال عروبتنا فى كل مكان؛ حتى تظل قضيتنا حية لا تموت... ولن تموت أبد الدهر. لا يزال صدى كلماته يرن بإذني: الإرهاب، القهر، التهجير الجبري من الديار.

"ذكرى" ستظل عالقة فى مخيلتي ما حييت، ذكرى الخروج من الديار. كنت طفلاً لم أتجاوز العاشرة، كنت ممسكًا بطرف جلباب أمي، وأصرخ من سخونة الأرض والأشواك تحت قدمي الحافيتين. كنا نلهث فى العراء ودوي القنابل خلفنا لا يفرق بين طفل وشيخ أو بين رجل وامرأة... رعب وفزع لطفل لم يتجاوز بعد الحلم.

كيف أنسى؟ ولماذا؟! أيمكن أن أنسى ما تفتحت عليه طفولتي من تشرد ومعاناة؟ أيمكن أن أنسى ما فعلته تلك العصابات فى دير ياسين؟ مجازر دموية ارتكبتها يد الطغاة... تطهير عرقي نفذته يد الإرهاب من عصابتي الإرغون وشتيرن من الصهاينة.

فمع بزوغ فجر التاسع من أبريل ١٩٤٨، استيقظت مفزوعًا من نومي على أصوت صراخ وطلقات رصاص ودوى قنابل... أكثر من مئة وعشرين رجلاً يهاجمون قرية دير ياسين: قريتي الحبيبة. قتل وذبح وحرق... ولما العجب؟ فهؤلاء هم الصهاينة! خرجت خائفًا مفزوعًا؛ رأيت بعيني مجازرهم البشعة. رأيت ظلام الليل وقد تبدد تحت نيران مدافعهم. قام أبي ومن معه من شباب القرية بإخراج النساء والأطفال والشيوخ خارج المدينة خوفا عليهم، وعاد والدي للدفاع عن الديار والحق المسلوب.

بدأت المواجهة؛ مواجهة الحق بالباطل، مواجهة أصحاب الأرض والحق للعصابات الصهيونية. تسلح أهل القرية ببعض العصي والحجارة وأسلحة بدائية

زيتون قرية شعب المهجرة، قضاء عكا

فى مواجهة العصابات المسلحة بالبنادق ومدافع الهاون من خلفهم. جعل أهل القرية من أجسادهم دروعًا تحمى الديار. وكانت المذبحة؛ قتل وحرق لأهالي القرية العزل دون أي ذنب ارتكبوه. أكثر من ٢٤٥ قتيلاً تم أبادتهم تحت حماية دولية. أدار الجميع وجهه، ولم يلتفت أحد إلى ما حدث؛ الكل أغمض عينيه.

فكان الهدف واضحًا؛ إرهاب شعب فلسطين. فما حدث كان إرهابًا لشعب أعزل. فمجزرة دير ياسين كانت واحدة من سلسلة المجازر التي رسمتها يد الشر حتى ترهب أهالي فلسطين... ولم يكن أمامنا سوى الرحيل.

وفى العراء... انتظرت عودة والدي طويلاً، لكنه لم يعد! أدركت وقتها أنه استشهد دفاعًا عن أرضه وديار؛ استشهد وهو يواجه قوى الظلم والقهر.

وبدأت رحلة الرحيل؛ أخذنا نتنقل من قرية إلى قرية، ومن مدينة إلى أخرى. كنا نتنقل على عربات الأبقار، وكانت النهاية إلى خارج حدود بلدي الحبيبة فلسطين. وجدنا أنفسنا فى لبنان. أما أهلنا فلم نعرف إلى أين كان مصيرهم؛ أترى إلى مصر أم العراق أم الأردن؟

إنه الشتات! تفرقنا... وفى رحلة الشتات كانت العربات تنقل إلينا كل يوم بعض أهلنا من الديار... وتعددت المآسي... رأيت شابة ترتدي ثوب زفافها؛ لكن الصورة اختلفت كثيرًا عما اعتادت عيناي أن تراه، فقد تبدلت الفرحة والابتسامة التى كنت أراها دائمًا تعلو شفاه العروس إلى دموع تركت أثرًا على خديها من حرارة البكاء.

أدركت بعدها أنها فقدت زوجها، بعد أن انهمرت عليهم القنابل من كل مكان أثناء الاحتفال بالعرس، فتحولت أصوات الزغاريد إلى صراخ ممزوج بدوي القنابل، وتحول العرس إلى مأتم. وفى أرض الشتات لم أحصد سوى اليقين بالعودة، والثأر لوالدي وأهلي.

واستمرت المعاناة فى الشتات، وازدادت مأساة لاجئي فلسطين يومًا بعد يوم. وفى المخيمات لم تتوقف مجازر ومذابح الكيان الصهيوني التي كانت تحدث على مرأى ومسمع العالم دون أن يحرك ساكنا. مذابح هنا، ومجازر هناك: غزة... قانا... صبرا وشتيلا.. إن ما يقدم عليه الاحتلال الإسرائيلي لا يحيرني؛ إن ما يحيرني غياب الضمير العالمي!

كيف تصم الآذان، وتكمم الأفواه، وتغيب العقول؟ أيعقل أن تستمر النكبة ثلاثة وستين عاما والكل فى ثُبات عميق؟!

والآن، وبعد أن تجاوزت الستين خريفًا، سأظل أحكى ما حدث كما أوصاني جدي حتى ألفظ أنفاسي الأخيرة. سأظل أحكي حتى أعود إلى الديار، ويعود الحق المغتصب إلى أهله. لن أنسى حقي المسلوب، لن أنسى بيتي الذى ترعرعت فيه، لن أنسى حلمي الذى عشت من أجله، سيظل حنيني لأغصان الزيتون يدفعني للعودة.

* د. احمد نبيل احمد احمد: باحث وكاتب مسرحي، مدرس بكلية التربية جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

أولويات الشعب الفلسطيني بعد مرور ٦٣ عاماً على النكبة

بقلم: دياب اللوح *

يُحيي الشعب الفلسطيني في الخامس عشر من أيار الذكرى الثالثة والستين للنكبة التي حلّت به عام (١٩٤٨م)، ويستذكر ما تعرض له من إرهاب دولة مُنظم مارسته دولة إسرائيل العنصرية، وما ارتكبته عصاباتها الصهيونية المسلحة المُجرمة من مجازر دموية وجرائم حرب بشعة، وما نفذته من عمليات تطهير عرقي عنصري بهدف ترويع وإرهاب المواطنين الفلسطينيين الأبرياء العُزل وإرغامهم على مغادرة ديارهم ومدنهم وقراهم ومُقتنياتهم واغتصاب أرضهم وممتلكاتهم بأبشع أشكال الاحتلال العسكري والاستيطاني في التاريخ المعاصر بقوة السلاح وبطش الآلة الحربية الإسرائيلية، مما أسفر عن تشريد وتشتيت الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني في أصقاع الأرض، يفوق عددهم اليوم أكثر من سبعة ملايين لاجئ يعيشون في ظروف غير إنسانية وصعبة، مئات الآلاف منهم لاجئون داخل فلسطين التاريخية تمنعهم السلطات الإسرائيلية من العودة إلى بيوتهم.

لازالت قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شُردوا منها قسراً تُشكل أولوية وطنية وسياسية هامة على رأس الأولويات والأجندات الوطنية الفلسطينية. ولا يمكن فصل هذه القضية عن باقي الحقوق والقضايا الإستراتيجية والكبرى، أو تأجيل بحثها على طاولة المفاوضات أو القبول بحل سياسي دونها. فهي تُمثل جوهر القضايا والاستحقاقات الوطنية جنباً إلى جنب مع تحرير الأرض المحتلة ودحر الاحتلال الإسرائيلي بكافة أشكاله العسكرية والاستيطانية عنها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

حق العودة حق تاريخي وقانوني ومُقدّس، وهو حق فردي لكل لاجئ فلسطيني مكفول بالقانون الدولي بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) الصادر بتاريخ (١١/١٢/١٩٤٨م)، القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، والتي رفضت إسرائيل تنفيذه ولا زالت تتهرب من استحقاقاته على طاولة المفاوضات وأمام المحافل الدولية للإصرار على بقائهم مُشرّدين في شتّى أنحاء العالم. وهنا تقع مسؤولية المجتمع الدولي ومؤسساته، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي لممارسة الضغط الكافي والمطلوب على دولة إسرائيل وحكومتها للالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية ولا سيما القرار (١٩٤)، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين،

صورة للدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ٢٠١٠ (المصدر: zoriah.com)

والتي هي أساس العدالة والأمن والاستقرار، ومفتاح السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. فلا حل دائم ولا سلام عادل بدون حل عادل لقضية اللاجئين يضمن عودتهم إلى ديارهم، ويضع حداً نهائياً لهذه المأساة الإنسانية غير المسبوقة في التاريخ البشري والإنساني.

إن الشعب الفلسطيني لا يزال يتعرض لأبشع أشكال العدوان والتصعيد العسكري الإسرائيلي الخطير وغير المُبرر، حيث ما زالت الحكومة الإسرائيلية تُمعن بشكل سافر في تنفيذ سياساتها العسكرية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني وتُمارس أعمالً القتل والتدمير والاعتقالات والإبعاد والعزل، وتواصل مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات غير القانونية وغير الشرعية عليها، وإقامة جدران الضم والعزل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية، والتي تعزل الابن عن أبيه، وتحول دون وصول الطالب إلى مدرسته، والفلاح إلى مزرعته، والعامل إلى مشغله، وتعمل على تهويد القدس ومقدساتها وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، بالإضافة إلى أنها لا زالت تحتل كافة مناطق الضفة الغربية وتُمارس أبشع الانتهاكات فيها وتفرض الحصار الظالم على قطاع غزة مما يزيد ويُفاقم الأوضاع الكارثية ويُعمّق المعاناة فيه. وفي الأثناء وخلال حدوث كل هذه الانتهاكات يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات اللجوء في داخل وخارج الوطن ولا سيما في لبنان أوضاعاً صعبة وغير إنسانية تُعمّق القهر والمعاناة في نفس كل مواطن فلسطيني.

إن الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات الذي يمر بهذه الظروف السياسية والإنسانية القاهرة لا زال يُجمع على أولوية عودة اللاجئين إلى ديارهم، وهي بمثابة امتحان لصدقية المجتمع الدولي ومؤسساته واختبار لقدرته على تحمُّل مسؤولياته السياسية والتاريخية والقانونية تجاه قضية أفرزتها السياسات الدولية، وتقاسُم المصالح والنفوذ الدولي بين الأقطاب الدولية آنذاك قبل وبعد وقوع النكبة.

لغرض تحقيق الاستحقاقات الوطنية الفلسطينية والحفاظ على الثوابت الوطنية والسياسية في النضال والعمل الوطني والسياسي والتفاوضي، من الأهمية بمكان العمل على نزع كل عناصر التعطيل، حيث أن أخطر ما يواجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة من نضاله الوطني هو "الانقسام الفلسطيني الداخلي"، الأمر الذي يتطلب توّفُر النوايا الصادقة أولاً وتضافر كل الجهود الوطنية المخلصة ثانياً، للعمل الجاد على إنهاء الانقسام الفلسطيني لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تُعتبر البوتقة الأساسية لوحدة الطاقات والإمكانيات الفلسطينية والحاضنة الكبرى للنضال الوطني الفلسطيني المستمر لاستكمال المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وحق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف. وبعد توقيع اتفاقية المصالحة، تتعاظم الحاجة لانجاح عمل اللجان المشتركة لوضع آليات عمل وحدوية، وقادرة على وضع برنامج وطني جامع من خلال ترتيب الأولويات الوطنية، وحتى لا تتبدل الوسائل إلى أهداف، فالوحدة الوطنية وسيلة من وسائل النضال الوطني الفلسطيني المستمر لبلوغ الأهداف، ويظل على رأس أولوياتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شُردوا منها.

* د ياب اللوح: سفير دولة فلسطين السابق لدى الصين، عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، ومفوض العلاقات الوطنية لحركة فتح في قطاع غزة.

التشريعات الإسرائيليّة تستهدف فلسطينيي الداخل والقدس على حد سواء

الكنيست الإسرائيلي: قوانين عنصرية في دولة تعتبر نفسها "ديموقراطية"

إعداد: مركز القدس للمُساعدة القانونية وحقوق الإنسان

تحتكم دولة إسرائيل في تشريعاتها ومنذ تأسيسها إلى القوانين التي يتبناها الكنيست "البرلمان"، حيث أنها لم تعتمد أي دستور لها ينظم شؤون التشريع وإدارة البلاد.

لكن بعض القوانين المقرة في الكنيست لا تخدم مصالح المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر بوجه عام، وفلسطينيي القدس المحتلة عام ١٩٦٧ بوجهٍ خاص، بل وفي معظم الأحيان تكون ضد حقوقهم كمواطنين وضد تاريخهم وقوميتهم، في دولة تحاول أن تفرض مسماها "دولة يهودية ديمقراطية"، حيث يعتبر العرب فيها أقلية تتمتع ببعض الحقوق ولكن ليس بالمساواة.

وتحت وطأة الضغط الذي تمارسه الأحزاب اليمينية المتطرفة لسنّ قوانين أكثر تشددا مع مطالب وحقوق المواطنين الفلسطينيين، سّن الكنيست خلال العامين الماضيين مجموعة من القوانين تستهدف الفلسطينيين، حتى أنّها وُصِفت بـ" العنصرية" من قِبل بعض الأحزاب الصهيونيّة، ومنها قانون النكبة، وقانون المواطنة، وتعديل قانون الأراضي (الخصخصة)، وغيرها.

قانون المواطنة خطر يواجه فلسطيني الداخل الفلسطيني

قانون المواطنة هذا، ينص على حِرمان التمتع بامتيازات المواطنة/ الجنسيّة لكل من يُدان "بالتجسس" أو "ارتكاب أعمال عنف" بدوافع قوميّة، أو أُدين بتهم تتعلق "بالإرهاب والتسبب في حرب أو تقديم الدعم للعدو أثناء الحرب".

وهذا القانون تقدم باقتراحه حزب "إسرائيل بيتنا" القومي المتطرف الذي ينتمي إليه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، حيث يؤكّد حقوقيون وسياسيون أنّ هذا القانون بالذات ارتبط بقضية المفكر العربي عزمي بشارة وما أثير حوله من اتهامات ذات غاية سياسية، لكنه يفتح المجال مع باقي القوانين العنصرية لحرمان أعداد كبيرة من فلسطينيي ٤٨ من حق المواطنة.

قانون النكبة خطر يواجه المؤسسات والجمعيات في إسرائيل

أما عن قانون النكبة فهو قانون يمنع التمويل عن مؤسسات عامة يعتقد أنها تتحدى بشكل علني تأسيس الدولة كدولة يهودية أو أي نشاط "ينكر وجود إسرائيل كدول يهودية وديمقراطية"، أي ليس إنكار وجود إسرائيل بوجه عام، بل يكفي لتنفيذ القانون على المستهدفين به عدم الاعتراف بها كدولة يهودية كذلك.

ويقول أعضاء الكنيست اليمينيون الذين تقدموا بمشروع القانون أنه يهدف إلى الدفاع عن "إسرائيل" في مواجهة ما يرونه من هجوم متزايد على شرعيتها بسبب الصراع المستمر مع الفلسطينيين ودول عربية أخرى، فيما يصفه ليبراليون إسرائيليون بأنه غير ديمقراطي.

مركز القدس للمساعدة القانونيّة: رُزمة القوانين عنصريّة ولا تتماشى مع حقوق الإنسان الأساسيّة

ومن جانبه أكّد مركز القدس للمساعدة القانونيّة في أكثر من نشرة وعلى مختلف الصعد، أن هذه القوانين هي قوانين عنصريّة بكل معنى الكلمة، وهي تتقاطع مع القوانين والتشريعات التي عُمِل فيها خلال حكم الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، والتي شرعنت في تلك الحقبة أساليب التفرقة على أساس العِرق واللون.

كما أن التشريعات الإسرائيليّة المختلفة، وخاصة قانون الدخول إلى إسرائيل، وفيما يتعلّق بحق الفلسطينيين بالإقامة في القدس، تتوجه بالأساس إلى شرعنة طرد الفلسطينيين من مدينتهم، وجعل إقامتهم فيها "مؤقّتة"، كأن هذا الحق هو "مِنحة" أو "هِبة" من دولة الاحتلال، ومرهونة لقوانين وتشريعات سنّها الكنيست الإسرائيلي، صادقت عليها المحكمة العليا الإسرائيليّة من خلال رفضها لالتماسات ضد هذه التشريعات.

وفي لقاء مع محامي مركز القدس الأستاذ سليمان شاهين حول تلك القوانين فقد أكّد: "أن التشريعات التي يسنّها الكنيست تأتي متوافقة مع المناخ السياسي العام في المنطقة، فهي تعكس القناعة والقيم السياسية من خلال فرضها التشريعات المختلفة".

مضيفا أن تركيبة الكنيست اليوم هي يمينية متطرفة، وبالتالي فان القوانين سوف تتخذ صفة العنصرية وإقصاء الآخر، وقال: "حملة الكنيست متوقعة وغير جديدة، فهي تستمد شرعيتها من الشارع والجو العام، حيث تستطيع سنّ أي قانون تريده بأغلبية أعضائه".

وأشار المحامي شاهين إلى أن قوانين الأساس التي سنت في بداية التسعينيات وهي ستكون "الأساس لدستور مستقبلي للدولة اليهودية"، تفرض قيوداً عامة ومعايير على التشريعات التي تسنها، وعلى هذا القانون تعتمد الكنيست في تشريعاتها، كما لم يكن للمحكمة الإسرائيلية أي تدخل في ما تشرعه الكنيست حيث كان تدخلها في مساحة ضيقة وشبه معدومة".

جرافات الهدم الإسرائيلي في طريقها لهدم منزل في الطور، القدس، ٢١-٥-٢٠٠٨ (تصوير: فرجينيا برادينياس)

وأوضح المحامي أن المادة الثامنة من قانون الأساس حول كرامة الإنسان وحريّته تقول: "يُحظر المس بالحقوق المضمونة في قانون الأساس إلا بقانون يتماشى وقيم دولة إسرائيل له هدف لائق وشرط أن لا يتجاوز المطلوب."

وأضاف: "الكنيست سنّ قوانين أساسية كأدوات قضائية بديلة لدستور، والتي تنظم أعمال السلطات وحقوق الإنسان في بعض المجالات، ولكن عدم وجود دستور كامل، وعدم وضوح أفضلية القوانين الأساسية على القوانين العادية، تجبر المواطنين والمؤسسات التوجه للمحكمة العليا لتفسير النظام القانوني في العديد من حالات الغموض؛ مما يجعل مكانة المحكمة العليا أقوى من المقبول في دول أخرى". مشيرا في ذات الوقت انه مع ذلك فان المحكمة العليا تتحفظ على ذلك، ولا تقوم بإلغاء التشريعات التي تُسن في الكنيست إلا في حالات نادرة جدا.

ولعل "محدودية تدخل المحكمة العليا" يعود لمواجهتها انتقادات شديدة من قبل أكاديميين وباحثين إسرائيليين بأنها تتجاوز صلاحيتها برقابتها على الكنيست- كما أوضح المحامي شاهين، مُشيرا أن هناك توجها لتحديد صلاحية المحكمة العُليا عن طريق تشريعات من الكنيست.

وأكد أن المحكمة العليا لم تكن مُنصفة بحق الفلسطينيين، وكانت بمثابة الختم لكل قانون يُسنّ ضد الفلسطينيين، حيث يحق للكنيست تشريع أي قانون دون تدخل المحكمة العليا التي يمكن لها النظر في القوانين عن طريق تقديم التماس من أي متضرر أو جمعية حقوقية.

وتطرق المحامي إلى عدد من القوانين التي تم تشريعها بالكنيست كقانون عزمي بشارة، وسحب الجنسية أو الإقامة أو الهويات من قبل الأشخاص "المتهمين بالخيانة" بسبب رأي سياسي... وبالفعل استخدم ذلك بحق نواب القدس ووزيرها الأسبق، وقانون النكبة وقانون الميزانيات الذي يفرض الرقابة على ميزانيات الجمعيات غير الحكومية.

جمال زحالقة: تحول الكنيست إلى محاكمة ميدانية لآراء سياسية

وفي تصريح خاص قال عضو الكنيست جمال زحالقة: "إننا نواجه اليمين الفاشي في كل البلاد، واصفا الكنيست "بالكهانا".

وتساءل زحالقة: "هل يعقل أن تقوم السلطة التشريعية بمحاكمة السلطة التشريعية؟" فهي تقوم بسنّ القوانين العنصرية متى يحلّو لها ذلك، مؤكدا أن ذلك يتناقض مع مبدأ فصل السلطات.

النائب محمد بركة: تشريعات الكنيست الحالية ذروة العنصرية

من ناحيته أكد النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، أن الولاية الحالية للكنيست سجلت ذروة جديدة في التمييز وقوانينها العنصرية، إذ أقرت خلال ٢٤ شهرا ٨ قوانين عنصرية بالقراءة النهائية، ولا يزال هناك عدد آخر من القوانين والقرارات في مراحل تشريعية مختلفة. وقال إن حصيلة هذه القوانين وحدها، بإمكانها أن تكون كتاب قوانين لأكثر الأنظمة السوداوية في العالم، بما فيها الأنظمة الفاشية.

وقال بركة: "إن كل فكرة عنصرية متطرفة تخطر على بال عضو كنيست وحتى من خارج الكنيست، يأتي في اليوم التالي طالبا تحويلها إلى قانون، وهذا ينجح في وضعية الكنيست اليوم، وهذا بات نوعا من التسويق السياسي لزيادة شعبية ذلك الحزب أو تلك الشخصية السياسية".

وقال بركة: إن أول هذه القوانين، استمرار تمديد القانون المؤقت لقانون المواطنة، الذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية، ويهدد بتمزيق آلاف العائلات العربية في البلاد، لكون أحد الوالدين من الضفة الغربية أو قطاع غزة المحتلين، إضافة إلى محاولة الحكومة المستمرة، لتمرير قانون يفرض على كل من يطلب الجنسية الإسرائيلية من غير اليهود بأداء قسم الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية.

وأوضح بركة أن الكنيست أقر سبعة قوانين بالقراءة النهائية، وسيتم إقرار قانون آخر جرى إقراره بالقراءة الأولى قبل فترة، وهذه القوانين هي:

١. قانون الأراضي الذي "يسمح" للحكومة ببيع أراضٍ جرت مصادرتها قبل سنوات بذريعة "الصالح العام" ولم يتم استخدامها، رغم أن أصحابها ما زالوا موجودين.
٢. قانون المزارع الخاصة، الذي يقضي بتوزيع الأراضي العربية المصادرة في النقب على العائلات اليهودية.
٣. قانون الاستفتاء الشعبي، لأي انسحاب من أراض تحت "سيادة إسرائيل"، والهدف منها مدينة القدس المحتلة وهضبة الجولان السورية المحتلة.
٤. قانون يسمح بتمديد اعتقال أسير فلسطيني دون حضوره للمحكمة لمدة ستة أيام.
٥. القانون الذي يحجب الراتب التقاعدي عن عضو كنيست.
٦. قانون النكبة.
٧. قانون لجان القبول للبلدات اليهودية، لمنع سكن العرب فيها.

وتابع بركة قائلا: "أما القوانين التي أقرت بالقراءة الأولى، فقد كان هناك قانون يقضي بسحب المواطنة ممن أدينوا بالمشاركة في عمليات أو "تجسس"، وهذا القانون كما يبدو سيقر بالقراءة النهائية، وقانون يقضي بفرض عقوبات على دعاة مقاطعة البضائع والمؤسسات الإسرائيلية والاستيطانية، وقانون يقضي بتمويل جريمة هدم البيوت".

وأضاف بركة: "وأقر الكنيست بالقراءة التمهيدية قانونا يفرض عقوبة السجن لمدة عام على كل من يدعو إلى عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية"، وقانون يمنح أفضلية عمل في سلك خدمات الدولة لمن خدم في الجيش والخدمة القومية".

وقال أن الكنيست اتخذ قرارات خطيرة وهي إقامة لجنة التحقيق ضد الجمعيات الحقوقية، وعمليا ملاحقتها، لأنها تكشف عن جرائم ومآسي الاحتلال، وقرار بإقامة لجنة تحقيق في مزاعم بيع أراض للعرب، والقرار بسحب امتيازات ثانوية للنائبة حنين زعبي.

صدر حديثاً عن مركز بديل

المرأة الفلسطينية بين اللجوء والعودة
في رواية: "الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل لأميل حبيبي"

وفاء زبادي

تتميز هذه الورقة بتركيزها على صورة الواقع الذي عاشه الشعب الفلسطيني بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٧٢، وأبدع في تصويره الأديب الفلسطيني الراحل إميل حبيبي. والمتشائل من الروايات الفلسطينية التي وصفت وصوّرت حياة الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨ على مدى أكثر من عشرين عاماً، وشكّلت درساً في النضال الوطني، وأرّخت للشعب الفلسطيني اجتماعياً، وسياسياً، وأدبياً، عبر مراحل قضيته خلال الأعوام ١٩٤٨.١٩٧٢.

هذه الورقة تسلط الضوء على الدور الفاعل للمرأة الفلسطينية في مواجهة النكبة، والحفاظ على الهوية، ومواجهة التركيع والتذويب، وصولا إلى الفعل المقاوم بكل أشكاله. تدرس الباحثة دور المرأة، كما صوره أميل حبيبي، سواء جاءت في صورة الحبيبة أو الزوجة أو الابنة، وتبين مركزية وديناميكية هذا الدور في بلورة المقاومة الفلسطينية كثقافة وكفعل.

ثقافة المقاومة في الأغنية النسائية الفلسطينية

د. معتصم عديلة

من خلال اختيار الكاتب للاغنية النسائية المقاومة استطاع ان يطرق اكثر من امر؛ مثل ارتباط الاغنية بكلماتها والحانها بمراحل نشوء القضية الفلسطينية من بدايات القرن العشرين حتى بداية القرن الحادي والعشرين. والابداع يظهر في ابراز تجليات الواقع الفلسطيني بكل ابعاده السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، المعرفية-الثقافية، وحتى النفسية، وتنوع ذلك تبعا للحالة في الاغاني النسائية. ولعل اهم ما يلفت الانتباه في هذه الورقة البحثية هو التعامل مع الاغنية، ليس كوعاء للوعي الشعبي، بل كأداة نضالية.

فالورقة تقدم الاغنية النسائية كاداة نضالية توثق وتؤرخ، تؤيد وتدين، تستنهض الهمم، تسجل اوجه المعاناة والوجع بكل الوانه، وترسم اقواساً من الفرح والامل، وتمضي لتؤكد الحقوق وتستشرف المستقبل.

رمزية مفاتيح العودة في أدبيات المرأة الفلسطينية اللاجئة وانعكاسها في أعمال المبدعين الفلسطينيين

جهاد سليمان المصري

تسلط هذه الورقة الضوء على تمسك اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بحق العودة، وتبين كيف اكتسب مفتاح الدار، بعد التهجير، رمزية وطنية، ومن ثم رمزية إبداعية متواصلة. الرمزية الوطنية تتمثل في أن مفتاح العودة بالنسبة للفلسطينيين هو بطاقة التمسك بالحق، والإصرار على العودة فعليا، رغم الإدراك اليقيني أن البيوت والأبواب ما عادت قائمة. اما الرمزية الإبداعية فتمثل في التقاط المبدعات والمبدعين من أدباء، وشعراء، ورسامين، ونحاتين، ومصورين، وفنانين، رمزية المفتاح ومن ثم جعلها محور أعمالهم الإبداعية على اختلافها.

بيان اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة
النكبة ليست ذكرى؛ النكبة مستمرة، وقد آن إنهاؤها!

يا جماهير شعبنا الباسل في فلسطين التاريخية وفي المنافي،

كلما امتدت النكبة لعام آخر، تزداد الحاجة إلى فعل جماعي منظم جريء يتجاوز عجز ما يسمى بالمجتمع الدولي وهيئاته عن اتخاذ إجراءات عملية في وجه إسرائيل؛ الدولة الاستعمارية العنصرية الخارجة على القانون والأعراف. ولعل بوادر هذا الفعل آخذة في التبلور شيئا فشيئا. فرغم النكبة المستمرة، ها هي جماهير شعبنا تتداعى للفعل في مختلف المواقع في فلسطين التاريخية، والمنافي، لتنتظم في مسيرات شعبية، وفعاليات سياسية ودعوية وثقافية وفنية، ترفع من خلالها الصوت عاليا لتؤكد بعد ٦٣ عاما من النكبة أن العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض حقوق وطنية وقانونية وإنسانية، فردية وجماعية، وغير قابلة للتصرف، أو التقادم، أو التنازل، أو الاستفتاء، وهي أساس الحل العادل للقضية الفلسطينية من خلال تطبيق القرارين الدوليين: ١٩٤ لعام ١٩٤٨، و٢٣٧ لعام ١٩٦٧.

يا جماهير شعبنا المناضلة،

إننا إذ نقاوم النكبة في عامها الثالث والستين للنكبة، فإننا نؤكد على ما يلي:

أولا: النكبة مستمرة: إن استمرار إسرائيل في سياساتها وممارساتها الاستعمارية العنصرية والتي أبرزها رفض العودة، وتهجير المزيد من الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، والاستيطان وزرع واستجلاب المزيد من المستوطنين، وهدم البيوت، وتهويد القدس، والقتل والاعتقالات والاعتداءات اليومية، والتنكر للشرعية الدولية، وغيرها، ما هي إلا تعبيرات عن النكبة المستمرة التي آن لها أن تتوقف.

ثانيا: تعزيز الوحدة الوطنية: إننا إذ نبارك لشعبنا توقيع اتفاق المصالحة، ومباشرة لجان العمل على إتمامها، فإننا نؤكد على إن هذه الخطوة تمثل احد أركان الرد الوطني اللازم في هذه المرحلة الدقيقة، وذلك لتحقيق الوحدة الوطنية، وتفعيل برنامج مقاومة الاحتلال، وإعادة بناء م ت ف على أسس وطنية وديمقراطية جامعة في مرحلة تتطلب توظيف الجهد كل الجهد لحماية وتحقيق الحقوق الوطنية.

ثالثا: العمق العربي: إن ما تشهده الساحة العربية من تحولات، ورغم أنها لا زالت في بدايتها، يشكل نقطة انطلاق جديدة لإعادة الهيبة والاعتبار لمفهوم العمق والبعد العربي للقضية الفلسطينية. وان على القيادة الفلسطينية أن توظف كل جهودها لتحسين الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في كل البلدان العربية بما لا يتعارض مع صون حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها.

رابعا: بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية: إن مشروع بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وخطة نيل الاعتراف الدولي بها على حدود عام ١٩٦٧، لا يفهم منه، ولا يجب أن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى المساس بحق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، كما ولا يجب أن يؤول إلى القبول بالتنكر لشعبنا في فلسطين ٤٨، كجزء أصيل ولا يتجزأ من شعبنا.

خامسا: مقاومة النكبة المستمرة طريق العودة: في ظل تواصل فشل المجتمع الدولي في معالجة جذور الصراع، وفي ظل إفشال إسرائيل لجهود مسيرة السلام ومواصلتها انتهاك حقوق شعبنا الأساسية، فان المسؤولية الوطنية لمنظمة التحرير، والقوى السياسي الفلسطينية، وقوى المجتمع المدني الفلسطيني، وكل القوى السياسية والمدنية المؤيدة لحقوق شعبنا، وفي مقدمتها حق العودة إلى الديار الأصلية تتعاظم اكسر وأكثر. وحيث أن النكبة مستمرة، فإننا نهيب بالجميع، أفرادا وقوى ومؤسسات، بجعل مقاومة النكبة المستمرة بكل أشكال النضال المشروعة مشروعا وطنيا متواصلا للتحرر والعودة.

المجد للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى،
عاشت م ت ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،
ومعا وسويا حتى العودة إلى الديار الأصلية، وفلسطين حرة ديمقراطية

اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة
١٥ أيار ٢٠١١،

في مهرجان رسمي وشعبي في الضفة والقطاع:
مركز بديل يكرم الفائزين/ات في جائزة العودة للعام ٢٠١١

رام الله.

غزة.

نظم مركز بديل يوم الجمعة الموافق ٦/٥/٢٠١٠ مهرجانا وطنيا لتكريم الفائزين والفائزات في جائزة العودة للعام ٢٠١١ في قصر رام الله الثقافي وقاعة الهلال الأحمر في خان يونس/قطاع غزة، وذلك بحضور الفائزين/ات ولجان التحكيم ولفيف كبير من الشخصيات الوطنية والسياسية والوزراء وممثلين عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ورجال الدين والإعلاميين والجمهور ومؤسسات المجتمع المدني وشركاء مركز بديل. وتدخل الجائزة عامها الخامس بزيادة عدد المشاركات إلى الضعف، واتساع تمثيل بقاع العالم في حقولها المختلفة، إذ وصلت المشاركات للجائزة هذا العام من جميع قارات العالم تقريبا بعد أن تم فتح الجائزة لجميع الجنسيات، مما أعطى زخماً كبيراً للجائزة، والتي يعتبرها الكثير من المراقبين منبراً إبداعيا داعماً لحركة العودة المتنامية محلياً ودولياً.

وقد افتتح مهرجان رام الله، والذي تم بثه على الهواء مباشرة عبر الفضائية الفلسطينية وفضائية ميكس، بافتتاح معرض النكبة ٦٣ الساعة الخامسة مساء، حيث اشتمل المعرض على ٦٠ لوحة تمثل الصور الفوتوغرافية والبوسترات والكاريكاتيرات التي تقدمت لجائزة العودة للعام ٢٠١١، وبعض الأعمال اليدوية التراثية (التطريز). بعد ذلك، انطلقت فعاليات مهرجان التكريم الساعة السادسة مساء، حيث افتتح المهرجان بالنشيد الوطني الفلسطيني والوقوف دقيقة إجلال وإكبار على أرواح الشهداء.

بعد ذلك ألقى رئيس مجلس إدارة مركز بديل د. نايف جراد كلمة المركز هنأ من خلالها باسم كافة هيئات وطاقم مركز بديل الفائزين والفائزات في جائزة العودة للعام ٢٠١١، وشكر لجان التحكيم على الجهد الكبير الذي بذلوه لإنجاح الجائزة. وقد أكد جراد في كلمته أن هذه اللجان ضمت خيرة الأكاديميين والفنانين والمثقفين والباحثين الفلسطينيين وعملت على تقييم المشاركات وتحديد الفائزة منها على أسس علمية ومهنية. وأشار جراد إلى أن ما يميز جائزة العودة هذا العام عن الأعوام السابقة النقلة الهائلة في عدد المشاركات في جميع الحقول أولا، وفي نوع وجودة المشاركات ثانيا، وما حققته من حضور شعبي ثالثا؛ الأمر الذي شكل حافزا للمركز للدفع باتجاه تطوير الجائزة أكثر فأكثر. كما أكد جراد في كلمته على أن فكرة الجائزة نابعة أصلا من كونها أداة إبداعية للتأكيد على أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، وفقا للقرارات الدولية شرط أساسي لأي حل عادل للقضية الفلسطينية.

ثم ألقت الدكتورة ليلى غنام محافظ رام الله والبيرة كلمة منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السيد الرئيس، أكدت فيها دعم الرئيس للجائز وأهمية هكذا مسابقة إبداعية تعبر عن إصرار الأجيال على حقهم في العودة.

وقد تعددت فقرات الاحتفال، فاشتملت على فقرة غنائية للمطربة ريم بنا، قدمت الفنانة خلال ٢٠ دقيقة مجموعة من الاغاني الفلسطينية المؤثرة التي تفاعل معها الجمهور بطريقة لافتة.

وتبعت الفقرة الغنائية، فقرة تكريم الفائزين/ات، وقد مثل لجنة التكريم في المهرجان كل من عضو اللجنة المركزية لحركة فتح السيد محمود العالول، والسيد عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، والسيد تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والسيد بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، وقامت لجان التحكيم المختلفة بتقديم أسماء الفائزين والمكرمين في جائزة العودة للعام ٢٠١١.

تلا ذلك عرضاً لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية ووصلة غنائية قدمها أفراد الفرقة ألهبت مشاعر الحضور. وقد عكس الحضور الجماهيري الشعبي للمهرجان مدى تعلق الشعب الفلسطيني بأرضه وديارة وبحقه في العودة إليها.

وفي قطاع غزة، نظم مركز بديل حفلاً تكريمياً للفائزين في الجائزة من سكان القطاع وذلك في قاعة الهلال الاحمر الفلسطيني في خان يونس، وذلك بحضور رسمي وشعبي والفائزين وممثلين عن فصائل وقوى منظمة التحرير الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين والفائزين ولفيف غفير من الجمهور والاعلاميين. وقد افتتح المهرجان بالسلام الوطني الفلسطيني والوقوف دقيقة صمت وحداد على ارواح شهداء الثورة الفلسطينية. تلا ذلك كلمة مركز بديل، حيث تطرق نعيم مطر، منسق المركز في قطاع غزة الى اهمية جائزة العودة والعمل الذي يقوم به بديل للدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الوطن والشتات، مركزاً على اهمية قرارات الشرعية الدولية والتمسك بها وعلى رأسها حق العودة حسب قرار ١٩٤. كما قدم نعيم التهاني للشعب الفلسطيني بمناسبة التوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية.

أما كلمة منظمة التحرير الفلسطينية فقد قدمها الاخ دياب اللوح عضو المجلس الثوري لحركة فتح ممثلاً عن الدكتور زكريا الاغا عضو اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين، حيث تطرق الأخ دياب إلى الدور المميز لمركز بديل في الوطن والشتات، وأثنى على عمل المركز، مؤكدا على الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة إلى الديار الأصلية. كما أشار وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني في كلمته إلى الدور والحضور الكبير لمركز بديل على الساحة الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة، مشيراً إلى البرامج التي ينفذها بديل وأهميتها في خلق حالة من الانتماء إلى القضية الأساسية، قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأثنى العوض على اتفاق المصالحة، داعياً الجميع إلى الالتزام ببنوده.

وبعد الانتهاء من الكلمات قدمت الفرقة الوطنية للفنون الشعبية بقطاع غزة عدة عروض من الدبكة الشعبية، تلا ذلك وصلة غنائية من اناشيد الثورة الفلسطينية المعبرة وقدم الفنان محمد عساف وصلة غنائية ألهبت مشاعر الحضور.

وفي نهاية المهرجان تم تكريم الفائزين والفائزات في جائزة العودة، حيث مثل لجنة التكريم كل من نعيم مطر منسق مركز بديل في القطاع، الاخ دياب اللوح عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، صهباء البربري زوجة الشهيد الشاعر معين بسيسو، رجل الإصلاح السيد أبو سامي أبو ظريفة، رئيس اللجان الشعبية للاجئين احمد السعدوني.

وبعد الانتهاء من التكريم، قدمت حفيدة الشهيد معين بسيسو كتابين من مؤلفات الشاعر معين بسيسو هدية لمركز بديل. يذكر أن مركز بديل لم يتمكن من بث احتفال قطاع غزة على الهواء مباشرة وذلك للتعقيدات الإعلامية التي يمر بها القطاع في هذه الأوقات.

أسماء الفائزين/ات في جائزة العودة للعام ٢٠١١

حقل البوستر:

	الاسم	الدرجة	مكان السكن
١	بسمة وايمن عزمي سعادة	الاولى	درعين/نابلس
٢	محمد زكريا ابراهيم الاغا	تقديرية	غزة
٣	عنان قاسم عبد القادر الزربا	تقديرية	نابلس
٤	سهيل سمير عبد اللطيف سالم	تقديرية	غزة
٥	مصطفى أكرم مصطفى بدر	تقديرية	بتير/بيت لحم
٦	زياد يوسف اسماعيل حج علي	تقديرية	رام الله
٧	علي حسن علي عوينة	تقديرية	بتير/بيت لحم
٨	حافظ معين حافظ عمر	تقديرية	رام الله
٩	محمد جلال موسى زهران	تقديرية	بيت لحم
١٠	هند سمير راشد فضة	تقديرية	نابلس

حقل الصورة الفوتوغرافية:

	الاسم	الدرجة	مكان السكن
١	علاء سعيد السعدي	الاولى	سانتياغو/الشيلي
٢	محمد وليد العزة	الثانية	مخيم عايدة/بيت لحم
٣	Andrea & Magda اندريا و ماجدا	الثالثة	ايطاليا/بيت ساحور
٤	محمد زكريا الاغا	تقديرية	غزة
٥	عبد الرحمن محمد سلامة الحمران	تقديرية	غزة
٦	هشام حامد احمد صرصور	تقديرية	الخليل
٧	محمد احمد محمد الحواجري	تقديرية	غزة/مخيم البريج
٨	مارغاريتا ديمشلز	تقديرية	تورينو/ايطاليا
٩	ايمن امين ابراهيم نوباني	تقديرية	نابلس
١٠	ريم عماد الازرق	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم

حقل قصص الأطفال

	الاسم	الدرجة	مكان السكن	العمر
١	سريعة سليم حديد	الاولى	حمص/سوريا	٤٥
٢	مصطفى محمد عبد الفتاح	الثانية	ادلب/سوريا	٤٠
٣	ساري عبد الرزاق عبد الحق	الثالثة	زيتا/سلفيت	٢٢
٤	عبد الفتاح محمد حسين شحادة	تقديرية	غزة	٢٩
٥	رجاء سمارة توفيق رنتيسي	تقديرية	رام الله	٤٨
٦	فؤاد محمد فرج عمران	تقديرية	حمص/سوريا	٣٥
٧	نردين عباس مطر ابو نبعة	تقديرية	عمان/الاردن	٣٩
٨	هيام عبد الله رشيد قادري	تقديرية	بيت ساحور	٢٥
٩	هنادي جواد يوسف حجازي	تقديرية	الخليل	٣٠

حقل الكاريكاتير:

	الاسم	الدرجة	مكان السكن
١	احمد جميل شامية	الاولى	غزة/تل الهوى
٢	رشاد محمد عبد الله السامعي	الثانية	اليمن/تعز
٣	حنين تيسير عوض الله العمصي	الثالثة	غزة
٤	عبد المهدي بسام عبد المهدي حنني	تقديرية	نابلس/بيت فوريك
٥	مصعب جمال ابو سل	تقديرية	غزة/مخيم البريج
٦	الاء حسني حسين جبارة	تقديرية	نابلس/سالم
٧	مراد نائل راشد دراغمة	تقديرية	بيرزيت/رام الله
٨	جميل صبح محمود القيق	تقديرية	غزة
٩	جهاد محمد عسقول	تقديرية	غزة/خان يونس
١٠	نبيل صبحي أبو غنيمة	تقديرية	غزة/الشجاعية

حقل الصورة الفوتوغرافية/الأطفال اقل من ١٨ سنة:

	الاسم	الدرجة	مكان السكن
١	صابرين اسعد	تقديرية/كاميرا	بيت لحم
٢	انوار رومي	تقديرية/كاميرا	بيت جالا
٣	ولاء الحموز	تقديرية/كاميرا	مخيم الفوار/الخليل
٤	مجدي الذيبة	تقديرية	مخيم الفوار/الخليل
٥	ميراس العزة	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم
٦	ياسمين الازرق	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم
٧	اريج اسحق	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم
٨	بلقيس الرفاعي	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم
٩	شروق اسعد	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم
١٠	بهاء ابو كشك	تقديرية	مخيم عسكر الجديد/نابلس

حقل القصة الصحفية المكتوبة

	الاسم	الدرجة	مكان السكن
١	محمد احمد حسن عثمان	الاولى	غزة
٢	خضر يوسف موسى مناصرة	الثانية	بني نعيم/الخليل
٣	منى سعيد محمد ابو شحادة	الثالثة	الناصرة
٤	نزار فواز محمد دقروق	تقديرية	سلفيت
٥	خلود العجارمة	تقديرية	مخيم عايدة/بيت لحم
٦	طارق حرب ابو عطيوي.	تقديرية	مخيم البص/لبنان
٧	عدنان حافظ جابر	تقديرية	فلسطيني مقيم في دمشق/سوريا
٨	احمد محمد عز الدين القسام	تقديرية	جنين
٩	علاء مصطفى الخليلي	تقديرية	مخيم العائدين/حمص
١٠	د. بيان سعيد علي عمرو	تقديرية	دورا الخليل وتسكن حاليا في جدة/السعودية
١١	سيد زكريا سيد إسماعيل	تقديرية	غزة

رام الله.

رام الله.

غزة.

طريق العودة

بقلم: سريعة سليم حديد*

بداية نهنئ فلسطين الحبيبة قيادة وشعباً على إتمام عقد المصالحة بين فتح وحماس، إنها لخطوة رائعة تدعم تشابك الجهود ذات الهدف الواحد التي من شأنها الوصول بالقضية الفلسطينية إلى قمة النصر والتحرير.

هذه المصالحة كانت بالنسبة لنا فوزا حقيقيا، لأنها أعطتنا الكثير من الآمال الطيبة بشأن القضية الفلسطينية، مما زاد بهجتنا أيضاً بالفوز في الجائزة الأولى في حقل قصص الأطفال.

كنت دائماً أطمح إلى أن أنشر مجموعاتي القصصية الطفلية، بين أيدي أطفال فلسطين، رغبة مني في إيصال الفائدة والمتعة لهم بأبسط طريقة، ومن أقرب مأخذ، لكنها الصدفة تفرض نفسها، لقد لعبت دوراً رائعاً في تحقيق هذا التطلع الكبير بالنسبة لي، ليس رغبة بالاشتراك بمسابقة على وجه التحديد، بل أمنية طيبة لأكون أقرب إلى أفكار وقلوب أطفال فلسطين الذين لا يقلون أهميّة بالنسبة لنا عن أطفال سورية.

منذ صغرنا ونحن نسمع ونشاهد ونعيش الإحساس الفلسطيني في إعلامنا الذي دأب جاهداً على نقل أخبار الشعب الفلسطيني ومعاناته يومياً، وحتى الآن، إضافة إلى ما قرأناه من كتب وقصص تخص القضية الفلسطينية، زد على ذلك الأفلام السينمائية والمسلسلات التي اهتمّت بنقل الوجع الفلسطيني بشكل صحيح، يعكس ما يجري على أرض الواقع، كل ذلك دلائل قاطعة على تمازج الإحساس الذي نما فينا على مر السنين الطويلة، وشكل لدينا دوافع كثيرة لمحاولة دعم الشعب الفلسطيني بشتى السبل.

أنا انظر إلى فوزي في المسابقة على أنه مشاركة فعّالة ومهمة في دعم أفكار الطفل الفلسطيني بشكل خاص، وتقديم نموذج يكون فيه كل الفائدة والمنفعة، حيث نضع الطفل القارئ في طريق التفكير والحث على التساؤل والتصميم على العودة.

هذا فوز معنوي هام، تعززت من خلاله ثقتي بنفسي، وتأكدت بأنني قادرة على إيصال كلماتي وبأسلوب سهل مبسّط إلى فكر الطفل وقلبه. فقد وضعت في قصتي (طريق العودة) عدداً من الأهداف عملت جاهدة على إيصالها جميعاً إلى قناعات مرضية بشأن مفهوم الطفل وآلية تفكيره، ومن هذه الأهداف: تقديم فكرة العودة بشكل سهل مبسّط، إضافة إلى إعطاء معلومات هامة عن طائر (أبو منجل) وهو طائر (الفينيق) كما هو معروف، حاولت لفت النظر إلى أهمية حماية الطيور من الانقراض، وحث الطفل على طرح الأسئلة، وإنشاء فكرة المقارنة ما بين هجرة الطائر، وهجرة الشعب الفلسطيني، ومن ثم عودة الطائر إلى عشه الذي بناه بنفسه. كذلك يجب أن يعود الشعب الفلسطيني إلى بيوتهم وأراضيهم التي هي من حقهم الأساسي، كل ذلك محصور في إطار مئتي وخمسين كلمة.

إن النجاح الحقيقي يتجلّى في كيفية عودة الكاتب إلى عمره الطفلي الذي من شأنه، أن يجعله يفكّر بآلية تفكير الطفل اليوم، وبإحساسه، هنا تكمن قدرة الكاتب الحقيقية في النجاح بتقديم قصة مناسبة للطفل، وخاصة للمرحلة العمرية الأولى، هذه المرحلة التي تحتاج إلى تكثيف كبير في الأحداث واللغة والفائدة مع مراعاة الأسلوب المبسّط السلس.

رسالتنا للشعب الفلسطيني في ذكرى نكبة عام ١٩٤٨ هي رسالة حب وتقدير لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم حركة المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج، هذا الشعب الذي ما فتئ يوماً يقاوم في سبيل نيل حقوقه كاملة، والذي دفع مقابل ذلك الكثير من الأرواح والدماء والتشرّد والقهر وما إلى ذلك.

إن أهم مقوّم للوصول إلى فلسطين الحرة ذات السيادة الوطنية هو اللحمة الوطنية بالدرجة الأولى بما تمتلكه قيادة وشعباً من مقومات أساسية، تجعل الطريق إلى نيل التحرير ممكناً جداً خاصة والبلاد العربية بشكل عام أمام تطور غير متوقع لعجلة الأحداث اليوم والتي تبشر بفضاءات إيجابية كبيرة.

* سريعة حديد: الفائزة بالمرتبة الأولى في جائزة العودة ٢٠١١، حقل قصص الأطفال، من سوريا.

قبلة على الجباه مع أمل اللقاء في احتفالية موحدة بالسنة القادمة في القدس

بقلم: منى أبو شحادة*

لم يخطر ببالي الذي قرعته المفاجأة تعلن لي خبر فوزي بجائزة العودة للعام ٢٠١١ سوى امرأتين. وبسرعة كان الهاتف يبحث بفرح عن اسم أم خالد في ذاكرته الالكترونية وانتظرت طويلاً إجابة أم خالد

(المرأة الأولى) بطلتي التي تنتظر مستقبلا أفضل يعيشه أحفادها في منزلها الكبير في إجزم، ومستقبلا أفضل يشرق على ذلك البيت الذي عوضته بحبها عن كافة الامتيازات التي حرمتها منه أيدي لطخت بخطوط نكبة تبلغ عمرها الخامسة والستين هذه الأيام. لم أرغب سوى بفرحة أم خالد تشاركني فرحتي بذلك الوقت، ولكنني تذكرت أن أم خالد لا تملك هاتفاً... ولكن لا بأس فقريباً سأعود لزيارة تلك المرأة الحديدية في "إجزم"، فأنا شربت من عين مائها ولا بد لمن شرب من هذه الماء أن يعود إلى ذلك المكان.

أما السيدة الثانية التي رغبت بان تقاسمني فرحتي ورغبت بأن تكون إلى جانبي لأقبلها شاكرة فضلها علي هي والدتي العزيزة، التي يعود الفضل الكبير لها بمراقبة لوحة أم خالد وهي ترسم على صفحاتي البيضاء من أول خطوط سمراء على جبينها حتى أملها الكبير بمستقبل مشرق لأبنائها وأحفادها في البيت الكبير في ناقورة إجزم. والدتي تلك الفلسطينية التي حاولت أن تشحذ هممنا لبناء غد أفضل في ناصرتنا الرائعة. هاتان هن السيدتان اللتان رغبت أن يشاركنني فرحتي بهذه الجائزة التي شاركت فيها لأول مرة هذا العام. وكنت سعيدة جداً بأنني وجدت بتلك المسابقة احتضانا لحنين تراب تلك الأرض التي حاولت قوات الاحتلال منذ سنوات أن تمحوه من قلوبنا، لكنها لم تستطع أن تمحوه من ذاكرتنا بوجود مؤسسات تعمل على إعلانها عالياً "وطننا ليس حقيبة ونحن لسنا مسافرين".

كنت اعلم مسبقاً بأنني سألتقي بسيدة استطاعت أن تصمد في منزلها أمام قرار السلطات الإسرائيلية قبل أن أصل إلى منزلها، ولكن عندما اقتربت من البيت الحجري الكبير ورأيتها تقف وراء حوض النعناع الكبير تنتظرنا بابتسامة مليئة بالفرح، وبترحيب مليء بالدعوات الصادقة التي تسعد كل من يسمعها، كان يرافقها عبق عبير النعناع الأخضر الذي يفوح بالمكان مذكراً بجذوره الترابية التي تضرب الأرض في الأعماق معلنة تشبثها بذرات ترابها. لم تكن سيدة عادية؛ بل كانت سيدة تلتحف بالبساطة المميزة والتي تزينها ابتسامتها الكبيرة. كانت أقوى بأضعاف مما كنت أتصور فقد كانت تحمل بروحها إيمانا ساطعاً لم تستطع سنين القهر أن تطفئه وتذيب حيويته، سيدة كأي أم فلسطينية ذات جبهة سمراء نقية ويدين صلبتين بللتهما قطرات عرق الأرض.

كنت احتاج لخبر مفرح وأنا في العمل حين وصلني خبر فوزي بالجائزة، لم أكن أتوقع الفوز ولكنني عندما أرسلت قصة أم خالد للمشاركة بالمسابقة شعرت بالراحة، فمن اليوم لست وحدي من ستحب أم خالد الماضي بل الكثيرون ممن سيسمعون قصتها ويرغبون بالوصول إلى البيت الكبير لتحيتها وارتشاف الماء من عين مائها الحلوة. اليوم تحققت الأمنية وباتت أم خالد بطلتي وفارسة العديد من الفلسطينيين الذين سيحلمون بالعودة وسيبذلون في سبيل عودتهم إلى الديار التي تنتظرهم المستحيل، فإلى أم خالد أهدي هذا الفوز المميز، ولملاكي الذي رافقني طيلة كتابتي هذه القصة لوالدتي أهديها محبتي وقلمي.

ولكن يبقى الشكر الأكبر لمؤسسة بديل على هذه المسابقة الرائعة التي تسحبنا من عصريتنا وعالمنا الالكتروني السريع وتعيدنا إلى ذاكرة الآباء التي تأبى مفارقتنا لنحلم من خلالها بربوع بلادنا الخضراء تستقبل أبناءها متمايلة تتراقص فرحة برجوعهم. جائزة العودة ليست فقط مسابقة عادية نفرح بنيلها والسلام؛ وإنما تبقى في ذاكرتنا هي وأبطالها. فباقة شقائق النعمان تقدم لكل من عمل على خروج هذه المسابقة إلى النور وسط الظروف التي نحياها من تقلبات سياسية وعزلة اجتماعية... نقبل جباه كل من شارك في سطوع شمس العودة هذا العام على أن نحضر السنة القادمة احتفالية موحدة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني دون الحاجة لاحتفاليتين لصعوبة الوصول إلى العاصمة المقدسية.

* منى أبو شحادة: الفائزة بالمرتبة الثالثة في جائزة العودة للعام ٢٠١١، حقل القصة الصحفية المكتوبة.

زَهْرَةٌ لقُلوب عاشَت النَّكْبَة

بقلم: د. مصطفى محمد عبد الفتاح

في العام الماضي كنت أتصفح الشبكة العنكبوتية باحثاً عن النشاطات الأدبية التي أعشقها فوقعتُ على نبأ يتحدث عن الإعلان عن الدعوة للمشاركة في جائزة العودة. تتبعت مسار الإعلان فوقعت بي الخطى في رحاب مركز بديل الفلسطيني، أثار الموضوع اهتمامي من عدة جوانب؛ أولها أن الأمر يعنيني كما يعني كل عربي في هذا الوطن الكبير، ثانيها أن المشاركة متاحة في عدة أطياف من المجالات الإبداعية منها قصص الأطفال، ثالثها أن المشاركة أصبحت متاحة للكتاب العرب بعد أن كانت في الدورات السابقة مقصورة على الكتاب والمبدعين الفلسطينيين.

كتبت قصةً قصيرة للأطفال بعنوان: "رغد والقمر"، وهي تتحدث عن طفلة تعيش مع أهلها بعيدة عن فلسطين، وتعيش موقفاً تكون فيه سبباً لنزوح عائلة من الأرانب من جحرها، ثم تهتدي الطفلة إلى الصواب من تلقاء نفسها وتعيد الأرانب الصغيرة إلى جحرها وإلى حضن أمها، وتعيش حلم العودة الذي يذكيه ضياء صديقِها القمر.

كانت المشاركة تكفيني لكون قصتي وصلت إلى مركز بديل عبر البريد الإلكتروني، وهذا يعني أن جزءاً مني دخل إلى أرضنا المحتلة الحبيبة، وكنت قبل ذلك أغبط جدي المرحوم الشيخ مصطفى الذي أتاح الله له زيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى قبل النكبة بسنة واحدة، وهي القصة التي ما برحت أمي ترددها على مسامعنا منذ كنا صغاراً، وكانت في كل مرة تضعنا في أجواء تلك الرحلة الجليلة إلى القبلة الأولى.

حين اتصل بي ممثل عن لجنة الجائزة لم أصدق أنني أتلقى هاتفاً من بلادنا الحبيبة فلسطين، لكنه حين أخبرني بنبأ الفوز أحسست بسعادة حلوة لم تألفها نفسي من قبل، فقد فزت بعدد من الجوائز الأدبية من قبل، لكنها المناسبة الأولى التي يدخل فيها اسمي بنسيج جائزة من داخل فلسطين الحبيبة، إنها المناسبة الأولى التي تأتلف فيها نفسي مع حلم العودة الذي يعيشه ملايين من أهلنا.

(صور درع الفائز وضعه كصورة مع المقال)

أما كون فوزي بالمركز الثاني فليس له سوى المعنى الإيجابي، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على النزاهة في التحكيم التي اتصفت بها لجان هذه الجائزة الغالية، وأنا الآن أتطلع للوقت الذي أزين فيه حائط مكتبتي المنزلية بشهادة هذه الجائزة، وأتطلع لإضافة قصتي مطبوعة فوق رفوف مكتبتي في ركن أدب الأطفال، وإن بقيت في النفس غصة أنني لن أتمكن من المثول في حفل الفائزين بسبب حال فلسطين الحبيبة.

إن حلم العودة لأهلنا الفلسطينيين هو الحليب الذي رضعناه حين كنا صغاراً في المرحلة الابتدائية من خلال مناهجنا المدرسية، فمن أنشودة "فلسطين داري.. ودرب انتصاري"، إلى أنشودة "وطني المحتل فلسطينُ.. لم ينبت فيه الزيتونُ"، إلى غيرها من الأناشيد التي كانت تزين كتبنا المدرسية، والتي أوقفتني كثيراً على جملة سمعتها من شاعرنا الكبير سليمان العيسى حين كنت في زيارة في بيته منذ أربع سنوات حيث قال: "أنا حلم عربي صغير يبحث عن التحقق"، فهذا الشاعر الذي اختصر نفسه على أنه حلم صغير، يشبه كل قلب فلسطيني مُهَجّرٍ بعيدٍ عن أرضه، فهذه القلوب هي مخازن لأحلام صغيرة، تأتلف مع بعضها لتصنع حلم العودة الكبير.

إنها الذكرى الثالثة والستون للنكبة، وهي الجرح الذي يتجدد في جسد أمتنا وروحها، لكنها ما تزال القضية الأولى التي تتمحور حولها كل قضايا أمتنا رغم بعد الزمن بها، لأنها حلم العربي المسلم بالمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، وحلم العربي المسيحي ببيت لحم وكنيسة المهد، وحلم كل فلسطيني يعيش في دروب الشتات، وحلم كل حرّ يرفض شرائع الظلم والاضطهاد التي تعكس الوجه الشّيطاني للمعادلة الإنسانية في هذه الدنيا التي رُكّبَت على النقص.

لا تنسى ذاكرتي حين كنت طفلاً ذلك الفلم المتواضع في إمكاناته الذي صاغته أيادٍ عربية مخلصة عن مجزرة كفر قاسم التي واكبت أحداث النكبة، أذكر يومها، عيني ذرفتا رغم صغر سني حين تابعت الشاشة الصغيرة.

أود أن أبث لأهلنا في الداخل الفلسطيني وفي المهاجر ما أشعر به من تفاؤل بعودة فلسطين إلى أهلها، وربما أصبح الأمر قريباً بقوة الله، فالمغتصب تحول في السنوات الأخيرة من المبادر بالاعتداء إلى الباحث عن أمنه وسط مخاوفه الكبيرة من محيطه العربي والفلسطيني.

في الماضي دخلَ موكبان مباركان القدس؛ الأول كان موكب الخليفة الراشدي العادل عمر بن الخطاب، وفتح القدس بالعهدة العمرية الرائعة التي أرست أعظم الأسس في التعامل الدولي، والموكب الثاني كان موكب الفاتح صلاح الدين الأيوبي الذي حرر القدس السليبة من أيدي المحتلين، وما زالت أمتنا تنتظر الموكب الثالث الذي يعود معه أهلنا إلى ديارهم السليبة.

إلى أهلنا الفلسطينيين أهدي قصتي "رغد والقمر" زهرة حب لقلوب عاشت النكبة ومازجت مرارتها عَلّها تكون نقطة بلسم طفولية تمسح بعض الحزن الذي سكن تلك القلوب.

* د. مصطفى عبد الفتاح: الفائز بالمركز الثاني في جائزة العودة لقصص الأطفال. سورية. إدلب

أشُدُّ على أيَاديكُم

بقلم: رشاد السامعي*

إن ما دفعني للمشاركة في مسابقة العودة لهذا العام في مجال الكاريكاتير وتصاميم البوسترات، هو أن القضية الفلسطينية هي قضيتنا جميعاً، وهمنا الأكبر هو الوقوف إلى جانب إخواننا الفلسطينيين فيما يواجهونه من أخطار محدقة بقضيتهم، وإبقاء قضية فلسطين حية وحاضرة في وجدان كل عربي حريص. لقد وفقني الله للفوز في هذه المسابقة، حيث حصلت على الجائزة الثانية في مجال الكاريكاتير، وبغض النظر عن الفوز أو الجائزة، فإن مشاركتي في هذه المسابقة الرائعة هي فخر لي ووسام اعتز به لأن فلسطين هي أمنا جميعاً وهي المحور الذي دارت حوله المسابقة التي تنادي بحق العودة.

لقد كنت متحمساً جداً للمشاركة في هذه المسابقة، وكانت فرصة لي كي اختبر إمكانياتي وما الذي يمكنني أن أقدمه لفلسطين ولقضية إخواننا اللاجئين على وجه الخصوص. وينبغي علي أن أتقدم بجزيل شكري لمركز بديل على إقامته مثل هذه المسابقات التي تحمل البعد الإنساني الذي يفضح التخاذل العالمي اتجاه قضية فلسطين.

لأصحاب فلسطين في الداخل أو الخارج، أقول إن فلسطين ستظل لأصحابها ولن تعترف بغيركم سكانا لها، فكونوا أوفياء لها. هذا ليس كلاماً إنشائيا ولست هنا لأقدم محاضرة في ما يجب وما لا يجب فعله، فأنتم أساتذتنا جميعاً، وفلسطين أصبحت جامعة مفتوحة لمن أراد أن يتعلم معاني العزة والكرامة والإباء، انتم إخواني قناديل تضيء ليالينا المظلمة... لن ننساكم... لن ننسى فلسطين؛ ففلسطين ليست مجرد ارض سلبت، أو بلاد احتلت؛ بل هي قضية العالم الحر الذي إن تخلى عنها فهو يتخلى بذلك عن كل معاني القيم والمبادئ.

إن فلسطين اليوم هي المفصل الرئيس في تحديد الهوية الإنسانية وصدق التوجه الدولي اتجاه احترام حقوق الإنسان.

اشكر مركز بديل أصالة عن نفسي ونيابة عن الفنانين بكل تخصصاتهم وتوجهاتهم. هذا المركز الذي منحنا هذه الفرصة لخدمة فلسطين بإبداعنا المتواضع الذي شرفتنا به هذه المسابقة، والتي خلقت جوا من التنافس الجميل بهدف التذكير بالقضية الفلسطينية وحق العودة.

احيي أخواني الفلسطينيين داخل الأرض وخارجها واشد على أيديهم وليس ما أقدمه لهم سوى حبر محبرتي ومداد قلمي... أتمنى أن يقبلوه مني.

* رشاد السامعي: الفائز بالجائزة الثانية عن فئة الكاريكاتير، اليمن/تعز.

مشاركات مصرية

إعداد: آية عيد، شيماء عبد الفتاح، منار سيد

عمرو واكد يتحدث لـ(حق العودة):

بمجرد اندلاع ثورة ٢٥ يناير خرج المصريون بكل أطيافهم وفئاتهم يطالبون بحقهم في العيش والحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط نظام قد حل عليه الفساد والقهر ووصل إلى مرحلة لا رجعة فيها، خرج المصريون جميعهم يهتفون تحت شعار واحد "الشعب يريد إسقاط النظام".

وكان من بين هؤلاء الفنان عمرو واكد الذي أعرب عن أمانيه وآماله في نظام جديد لا يشوبه الفساد، لم تكن أمنية عمرو واكد فحسب، بل شاركه فيها فنانون كثيرون.

نقتبس هنا القليل من حديث مطول دار مع الفنان:

نحن الآن بصدد مرور ٦٣ عام على نكبة فلسطين وقد تناولت الدراما المصرية العديد من الأعمال التي دعمت دور القضية الفلسطينية، أولا هل انت من أصول فلسطينية؟

لا طبعا... أنا مش من أصول فلسطينية، وحتى لو كنت من أصول فلسطينية فدا حيكون شرف ليا، ولكن الحقيقة أنني عربي ومصري حتى النخاع، للأسف النظام السابق روج هذه الإشاعة بسبب شخصية جهاد الفلسطيني التي قدمتها في فيلم "أصحاب ولا بيزنس"، اعتقد بهدف عزلي عن الجمهور، أو عزل الجمهور المصري عن شخصية جهاد الفلسطيني.

بصدد الدور الذي قدمته عن جهاد الفلسطيني في فيلم "أصحاب ولا بيزنس"، نحن دائما ما نرى تقديم أعمال عن المقاومة الفلسطينية، ولا نرى فيها حقيقة وحجم العدوان الإسرائيلي بقدر العدوان الذي نراه على أرض الواقع، هل من الممكن تقديم عمل فني يتم فيه عرض المجازر الإسرائيلية؟

أنا عن نفسي ممكن أعمل أي عمل مكتوب بشكل جيد، وهدفه نبيل ولو الموضوع يتعرض للقضية الفلسطينية بأي شكل من الأشكال طبعا أعمله.

مصر قبل مبارك كانت منهارة، هل هذا صحيح؟

دة كلام مش صحيح، الدليل على ذلك انه كانت توجد في مصر شركة تسمى شركة النصر للاستيراد والتصدير كانت تبع المخابرات المصرية، كانت هذه الشركة تؤمن مصالح مصر وكان أولها منابع النيل، في عهد مبارك الشركة انسحبت من إفريقيا والله أعلم إذا كانت هذه الشركة موجودة أو مش موجودة ، والنهاردة في إثيوبيا ٢٠٠ مشروع إسرائيلي، وما فيش ولا مشروع مصري في إثيوبيا...هل ده صدفة ده استحالة، يعنى إيه مفيش سفارة إيرانية في مصر، وفيه سفارة لإسرائيل، ما معنى حبس ناس فى امن الدولة من المقاومة الفلسطينية، وما معنى أن أبني جدار فولاذي، كل ده اختيارات خاطئة...

وكيف ترى القضية الفلسطينية بعد الثورة؟

اعتقد أن الثورة ستتيح لنا مزاولة فكرة التكاتف العربي الذي افتقدناه طيلة حكم النظام البائد الذي عزل مصر عن محيطها العربي، فلو كنا متكاتفين لانفضت مشكلة احتلال العراق للكويت بدون نقطة دم واحده، كذلك كان من الممكن الدفاع عن العراق ضد الاحتلال الأمريكي.

تيسير فهمى تتحدث لـ "حق العودة":

نحن الآن فى سياق حدث تاريخي قد تم على الأراضي المصرية في الوقت الحالي، وهى عملية المصالحة بين حركتي حماس وفتح، كيف ترين تلك المصالحة ودورها في المستقبل، وهل ستستمر؟

ستستمر هذه المصالحة إذا تكاتف كل من الطرفين وان كانت النية جادة بينهم مما يمكنهم من تخطي كل العقبات، وأن يكون هدفهم الحقيقي هو قيام دولة فلسطينية وليس مين يبقى الزعيم ومين يمسك الحكم، وأنا شايفة إن مصر قامت بدورها على الوجه الأمثل في هذه المصالحة على عكس النظام السابق.

الثورة التونسية تعلن سقوط وهم العروش وتعد فلسطين: "إنا قادمون"

بقلم: فوزي الديماسي*

إنّ الظلم، والقهر، والفقر، عوامل تنذر بقيام الثورات، آجلا أم عاجلا، إذ لا يمكن للظلم بأنواعه: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، أن يستمرّ، ويسود لسنوات عديدة دون أن يخلّف في الأنفس الشعور بالغليان. والشعوب كما البراكين، يذهب الظنّ بالحاكم السخيف بأنّه قادر على السيطرة على الشعوب بسياسة العصا والجزرة، وقد تنجح سياسة العصا والجزرة هذه، ولكن إلى حين.

الثورة التونسيّة، هذه الثورة التي دشّنت عصر سقوط الأقنعة، والعروش الشاحبة، كانت نتاجا لتراكمات عديدة من أهّمها: الواقع الاجتماعي المتردّي، والحيف في توزيع الثروات الوطنيّة، فمن الجهات من لم يبلغ خطّ الفقر حتّى، علاوة على تفشّي ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا، وبراثن البطالة التي امتدّت لكلّ الجهات، كانت قادحا لاشتعال التحرّكات الشعبيّة، التي عمل الحاكم على إخمادها بمنطق القوّة، لا بقوّة المنطق. ولعلّ أحداث الحوض المنجمي، التي شهدها الجنوب الغربي احتجاجا على تفشّي ظاهرة المحسوبيّة والرشوة والتلاعب بالمال العام، والانتدابات المشبوهة في شركة فسفاط قفصة، ولعلّ أحداث الصخيرة بالجنوب الشرقي، وأحداث قرنانة بالشمال الغربي، وأحداث بني قردان بالجنوب التونسي، والتي كانت كلّها ذات صبغة مطلبيّة، قد لعبت الدور الرئيس في الإعداد للحظة انتفاض على الأوضاع المزرية، التي كانت نتيجة لتطبيق سياسات اجتماعيّة فاشلة. وفي كلّ تحرّك شعبيّ هنا أو هناك، كانت تحضر عصا الحاكم، ويحسم الأمر بالقوّة، ولكن على رأي المثل العربي "إذا بلغ الشيء حدّه، انقلب إلى ضدّه".

خيّم الصمت لسنوات، وكبّلت ماكينة الاستبداد الأنفس، والضمائر، ولكن نسيت آليّات القهر السلطانيّ، أنّ الكبت يولّد الانفجار، وذات يوم أقدم محمّد البوعزيزي، من مدينة سيدي بوزيد بالوسط الغربي، على إشعال النار في جسده، احتجاجا على وضعيّة اجتماعية مَا، وكانت تلك اللحظة، هي التي دغدغت بركان الغضب في التونسيين، وأينعت المسيرات، والمظاهرات، في كلّ مكان من البلاد التونسيّة، وكان الشباب وقود هذا التحرّك. فالشباب كان قد تحرّك عفويّا، فلم تقده أحزاب سياسيّة، أو مكوّنات المجتمع المدني، أو طبقة المثقفين. كانت ثورته على القهر، والظلم، والفقر، والبطالة، جسدا بلا رأس كما وصفت ثورة الكرامة التونسيّة، إذ كانت لحظة عفويّة، وقد فاجأت الأحزاب،

شباب تونس يحتفلون بنجاح الثورة المصرية (المصدر: الجزيرة)

والمنظّمات الأهليّة. فكان الشباب في كلّ المدن والقرى التونسيّة، كما الموج في يوم مطير، في تالة من محافظة القصرين، ومنزل بوزيّان من محافظة سيدي بوزيد، وفي بنزرت، والعاصمة، والشابة محافظة المهديّة، والقيروان، وقبلي؛ كان الشباب التونسي بمثابة السدّ المنيع أمام قهر الحاكم، وظلمه، وسطوته، ورصاصه الحيّ. والثورة التونسيّة التي قادها الشباب بامتياز، كانت ثورتين: ثورة واقعيّة في مواجهة عصا القمع والرصاص، وثورة افتراضيّة، لعبت دورا رياديّا، في كشف الوجه القبيح، لسلطة طالما تغنّت في المنابر القوميّة، والإقليميّة، والدوليّة بالمعجزة الاقتصادية التونسيّة، واحترام منظومة حقوق الإنسان والديمقراطيّة، والتغنّي بتلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد كان صندوق التضامن الوطني ٢٦-٢٦ هو الواجهة التي تختفي وراءها آلة القمع، والقهر، والظلم التونسي الرسمي، ولكن شباب تونس كشف عورات كلّ الخطابات الرسميّة الجوفاء، على الشبكة العنكبوتيّة، وكان بذلك صوت الداخل المقهور، في كامل أنحاء المعمورة، وكان كذلك سندا للشباب الثائر في المدن والقرى، أمام سكوت الإعلام الرسمي التونسي، سواء منه المكتوب، أو المسموع، أو المرئيّ، هذا الإعلام الذي كان طوعا، وكرها، بوقا من أبواق الدعاية للحاكم. فالشباب التونسي كشف جرائم النظام بالصوت والصورة، واستغلّ الثورة التكنولوجيّة أيّما استغلال، لإحاطة الناس علما بما يدور في تونس أيام الثورة، وهذا الفعل الافتراضي، كان له تأثير مباشر على باقي الدول العربيّة، التي تطوق شعوبها للحريّة والكرامة.

إنّ الثورة التونسيّة التي قادها الشباب، كانت قادحا لتحرّك عدّة دول ومدن، وعلّمت الناس صدق قول شاعر تونس أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر

والشعب التونسي، ذات لحظة، عانقت نفسه الحريّة والإنعتاق والقطع مع الظلم والاستبداد والقهر، والحكم الشموليّ، لتفتح بذلك صفحة جديدة مع تاريخ يؤمن بإرادة الشعوب، تاريخ يكشف على أنّ الحال لا يتبدّل بحال في ظلّ الخمول والركود والرضا بالدون. وغيّر شباب تونس ما بنفسه، من سكوت ومن كبت، وواجه واقعه وأراد تغييره. وكان له ما أراد يوم ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، يوم قال للعالم العربي خصوصا، وللعالم عموما، أنّ إيمان أيّ شعب بنفسه وبوحدته، وبإرادته وبقضاياه العادلة، لا يمكن أن يوقف هديره ماكينة الاستبداد، مهما كانت قوّتها، ومهما كان بأسها. وقد جاءت على إثر ذلك ثورة مصر المباركة، لتبيّن بما لا يدع مجالا للشكّ، بانّ العرب عليهم أن يتخلّصوا ممن باعوا قضياهم العادلة في سوق النخاسة الدوليّ، وممّن باعوا قضيّة العرب، القضيّة الفلسطينيّة، مقابل الحفاظ على عروشهم من قبل أمريكا، وإسرائيل، ولكن نسي هؤلاء، وأولئك، أنّ إرادة الشعوب العربية من الماء إلى الماء ستدكّ عروشهم.

* فوزي الديماسي: تخرّج من كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة/تونس - قسم اللغة العربية - وحاصل على الإجازة في اللغة والأدب العربي، يكتب النقد الأدبي ومقالات رأي في العديد من الجرائد التونسية والعربية.

حنـظلـة الفـــن البـديـــل: صـــوت الـــرفـــض العـــاشـــق

بقلم: ابتسام خليل *

بين تونس وفلسطين أكثر من نبض عاشق، ومن موعد مع التاريخ ومع الفن البديل في مختلف رؤاه وتعبيراته، سواء ارتبط ذلك بالمسرح أو السينما أو الدراما التلفزيونية أو الأغنية الملتزمة...، فمأساة فلسطين في الوعي الجمعي عند التونسيين أعمق غورا من عذاب الاجتثاث من الأرض سنة ١٩٤٨. لقد أمست فلسطين المحتلة رمزاً للحق المغتصب ولكرامة العرب المعطوبة، خاصة بعد أن أظهرت هزيمة ١٩٦٧ مدى الضعف العربي.

لقد كانت شعارات البورقيبية من "فرحة الحياة" و"الصدق في القول" و"الإخلاص في العمل" تجد أبواقا لها في شتى القنوات السمعية البصرية من إذاعة وتلفزة وأغان ومسرح مرتهن للسلطة؛ لكن هل لبّت هذه الفنون التي تروج لمقولات السلطة حاجيات فئات واسعة من الشعب التونسي ومن شبابه المتعلم الجامعي؟

فئات من البسطاء ومن النخبة أيضا همشت طيلة عقد من نيل الاستقلال وتواصل تهميشها. فيمّمت في كثير من الأحيان عيونها وأحلامها شطر المشرق، وخاصة شطر القائد المصري الرمز "جمال عبد الناصر". ثم أتت الهزيمة، والحماس والغليان الشعبي يهيب بكل عربي أن يرفع رأسه ويفخر بعروبته. وإذا الكرامة والحرية الحقّة محض سراب في عيون التونسيين والعرب عموما. لقد احتلت الأرض الفلسطينية والشعوب والحكام العرب ينظرون! نعم، وطنوا النفس على أنّ خسارة المعركة لا تعني أنهم خسروا الحرب. ولكنّ النكسة كسرت حلم الجموع المسحوقة الحالمة ب "تونس" وطنا تعيش فيه بكرامة، وفي ذات الآن يملك هذه الجموع حب وطن آخر وليس ذلك الوطن إلا فلسطين، لا ترضى بغير تحريره، وترفض واقع الهزيمة والنكسة رغم انكسار الحلم.

ولما فاجأت ست طائرات صهيونية الشعب التونسي في صباح الأول من أكتوبر ١٩٨٥، بقصف "حمام الشط"، ازداد هذا الرفض اشتعالا واكتواء بدماء التونسيين والفلسطينيين التي سالت يومذاك، في خط واحد هو خط الانتماء إلى امة واحدة وقضية واحدة. لقد سمّى الاحتلال الإسرائيلي تلك الغارة "غارة الساق الخشبية" تلميحا إلى أنّ الناجي السعيد لن يكون عائدا فحسب من الموت، بل لن يخرج حيا إلا بسيقان خشبية. وفات إسرائيل أنّ هذه المذبحة لأبناء الشعبين ستكون الوقود الأكبر لوعي التونسيين بالمصير المشترك مع الشعب الفلسطيني. ألم تهب تلك المحنة الفن الملتزم في تونس سيقانا سوية تمشي بها خطوات ثابتة في السينما البديلة والمسرح ذي الهمّ النضالي؟

ولم يكن شأن الاغاني في تونس مختلفا، إذ التفتت الأغنية الملتزمة إلى الواقع المحلي التونسي والى شعر المقاومة الفلسطيني بكل إكبار وانحياز إلى قضية عادلة غير قابلة للمساومة. فهل من الغريب وقد تحققت ثورة تونس يوم الرابع عشر من كانون الثاني أن يرفع شباب تونس صوته مناديا بحرية القدس؟ لقد تعانقت في ساحة القصبة شتى الفنون من غناء ملتزم ومسرح بديل ومواقف مرتجلة تمتلئ بروح المرح والإقبال على الحياة. أيعد إسرافا في الحلم أن تكون الشعارات المطالبة بمجلس تأسيسي وبالكرامة للتونسي جنبا إلى جنب مع لافتات كتب عليها بمداد العنفوان والغضبة الشابة المباركة "الطريق إلى القدس يبدأ من القصبة"؟

كاريكاتير للفنان الأسير أنس حنناوي، سجن جلبوع المركزي، جائزة العودة، مركز بديل ٢٠١١.

الأغنية التونسية البديلة، أعلامها ورسالتها:

لقد كانت الأغنية الملتزمة، منذ انطلاقتها في تونس، على موعد مع فلسطين. ف "الهادي قلة" احد رموز هذه الأغنية البديلة، قد بدأ مشواره الفني في التلحين والغناء خلال السبعينات، وهو ما يزال طالبا بفرنسا. وقد غنى لأول مرة بتونس سنة ١٩٧٧، فاعتلى ركح مسرح قرطاج الأثري آنذاك في عرض تميّز بمشاركة الشاعر الفلسطيني الكبير "محمود درويش". لقد اشتهر الهادي قلة خاصة بأغنيته الرائعة "بابور زمّر"، عن هجرة الشبان التونسيين والرحلة في عرض البحر كما الدواب تحشر في "سفينة/ أي بابور" باللهجة العامية التونسية، لا لشيء إلا لانغلاق أسباب الحياة الكريمة في تونس.

وقد وجدت هذه الأغنية رواجا واسعا لدى مختلف الفئات الاجتماعية في تونس، لا سيما في أوساط الطلبة في المبيتات الجامعية. وإن لم يحسب لل "هادي قلة" إلا هذه الأغنية "بابور زمر"، وتلحينه لقصيدة محمود درويش "برقيّة من السجن"، لكفاه ذلك فخراً. فما من ريب أن أغاني "الهادي قلة" التونسي، وأغاني الشيخ إمام كانت وراء ظهور فرق موسيقية تنشد الاختلاف والأغنية الجديدة ذات الرسالة النضالية، مثل فرقة "الحمائم البيض"، وفرقة "البحث الموسيقي"، إلى جانب أصوات متميزة مثل صوت "الأزهر الضاوي" وصوت "الزين الصافي".

إنّ مجموعة البحث الموسيقي بقابس، كانت تعبير عن غليان الشارع التونسي بحق، ألم تتكون أواخر السبعينات بعد أحداث ٢٦ كانون ثاني الأليمة؟ لقد أرادت الالتصاق بهموم الفقراء والكادحين والعمال والعاطلين عن العمل في تونس، وغنت للشهيد والسجين في كل مكان في الدنيا. و كان شعر "آدم فتحي" من خلال فرقة "البحث الموسيقي" وفرقة "الحمائم البيض" يتنفّس نسائم الغضب واليقين في "العودة". وكان الفلسطيني ليس استثناء، إذ التونسي ليس تونسيا ببطاقة الهوية، بينما يحمل بين جوانحه السجن وكل حالات التضييق والحصار وتكميم الرأي المخالف، الم يحلم "آدم فتحي" وفرقة "البحث الموسيقي" وكل تونسي رافض للذل؟ الم يحلم ولسان حال "آدم فتحي" يقول:

سآخذ وجهي وارحل ....
إن أزفت ساعتي
ثائراً كالرياح
.....
لكني سأعود
ومعي غضب قاصف
ومعي خطوة باتساع الوجود
سآتي بوجهي وارجع ...
قائلا للنخيل
قف برغم الرياح
قائلا للزياتين، للبرتقال الوليد
فلنقم وطنا في الصباح الجديد"

السينما والمسرح في تونس: نحو بديل واثق الخُطوات

تبدو السينما التونسية محتشمة في تناول القضية الفلسطينية، بقدر ما حضرت فلسطين ومأساة الأرض المغتصبة في الشرق العربي عند سينمائيين نوّعوا الرؤى وتساءلوا عن الحل بمرارة أو المحوا إليه بشكل غير مباشر. وقد جاء شريط "الخطاف لا يموت في القدس" للمخرج "رضا الباهي"؛ ليكسر القاعدة ويقدم الاستثناء الجميل، الحامل للبعد النضالي إلى جانب الطموح الجمالي والرؤية الإخراجية المميزة. لقد تاهت السينما التونسية في حي من أحياء المدينة العتيقة وبقيت أسيرة الحنين ومغازلة الجوائز العالمية عبر مخاطبة الخيال الأوربي عن المشرق والأجساد الأنثوية المبذولة للعين بكرم حاتمي، فابتعدت هذه السينما، إلا في حالات قليلة، عن الجمهور التونسي العريض وعن آلام الشعب الحقيقية وأحلامه وطموحاته. وإن قسنا حضور فلسطين في السينما فلن نظفر بأكثر من شريط وربع، أو شريط ونصف في أفضل الأحوال، هذا في انتظار شريط مملكة النمل للمخرج التونسي شوقي الماجري الذي سيخصصه لمقاربة مأساة فلسطين متناولا إياها من منظور إبداعي سينمائي، حشد له مختلف مقومات النجاح وعوامله.

فهل من سبيل إلى إنتاج واقع سينمائي بديل يفتح مسالك اللقاء بين مختلف التجارب وبناء ثقافة سينمائية تكون رافدا قويا للثورة التونسية ولديمقراطية التعبير دون السقوط في فخ الاستشارات الوطنية الشكلية مرة أخرى؟

وفي مقابل هذا الضمور لقضية فلسطين في السينما التونسية، أمكن لتجارب مسرحية أن تتوهج في الإمساك بخيوط المأساة الفلسطينية دون أن تتعسف على الشخصية التونسية، ودون إهدار للخطاب البصري الجمالي أساسا. إذ ينجح الثنائي ليلى طوبال وعز الدين قنون في مسرحية آخر ساعة، فإذا الزيتون الفلسطيني يجلب إلى الزيتون التونسي أمام فعل اقتلاع هذه الشجرة في الحالتين بالقوة، وكأن الزيتون يتناثر دمعا، يذبح وينسكب دما لا زيتا.

يقول الأب وهو الشخصية المغلوبة على أمرها في المسرحية "الزيتون، يما الزيتون": إنها القطيعة بين جيل الآباء وجيل الأبناء (الابن في المسرحية عازف قيثار، لا تعني له الأرض شيئا فضلا عن الزيتون). وقد كتبت صراع الأجيال هذا، الفنانة المسرحية ليلى طوبال باقتدار كبير، وقالت إنها رأت "عجوزا فلسطينية تحضن شجرة الزيتون أمام الجّرافة الإسرائيلية"، و قد حركت هذه الصورة فيها "تاريخا كاملا من الذل والخوف والهزائم العربية".

لذلك يبدو تمسّك الأب بالزيتون كدسا من الانكسارات ومن التشبث بالجذور والهوية في رفض للامحاء تعبر عنه شخصية "نجمة" أحسن تعبير: "نحبك يا بلادي مهما عملت، ومهما ظلمت، ومهما خصيت، وذليت، ومهما بكيت".

وليست مسرحية "جوانح المحبة" للمخرج حافظ خليفة إلا علامة مضيئة من محاورة التراث (طوق الحمامة لابن حزم) في مسار من المغامرة والتجريب بعد نجاح مسرحيتيه "زرّيعة إبليس" و"حس القطا". إذ كانت "الكوميديا دي لارتي" منظورا فارقا، تناول حافظ خليفة من خلاله، الحب في هذا الزمن الذي يرقص فيه القتلة على قبور الأبرياء ويشربون نخب الجريمة المتكررة بنشوة. فأي حب يبحث الصديقان حازم (عبد الرزاق مصطفى) ومهدي (عبد المجيد جمعة)؟ ما الذي سيحررهما من الألم الممضّ، وقد قادتهما رحلتهما إلى فلسطين ليريا مأساة اغتصاب الأرض وتهجير الشعب الأعزل أمام العالم كله؟ بأي حب سيلوذان وقد أيقنا أنّ الحب في هذا الزمن سراب لا يوجد إلا على صفحات الفيسبوك والطرق السيارة الافتراضية، وتظل الكوميديا السوداء مكمن القوة في مسرحية "جوانح المحبة". ألم يعمد حافظ خليفة إلى جعل العرب في صورة الكائنات الآيلة للانقراض ما دامت لا تقرر مصيرها، هل كان بعيدا عن الإنصاف، مغرقا في التشاؤم عندما جعل العرب كائنات تنبح لفرط ما نددت واحترفت التنديد، ما رأي أبي العلاء المعري لو بعث حيا ورأى حال العرب وهو الذي قال: "الكلب من لا يعرف للكلب تسعة وتسعين اسما"؟ تسعة وتسعون اسما للكلب يا ترى، يقول؟ أم تسع وتسعون اسما للثور؟

لا تقتلوا ناجي العلي مرتين ركوبا على ثورتي تونس والأقصى:

حنظلة يتضامن معك يا فيتوريو، فكلا القاتلين يكره الحرية"، انه ليس شعاراً. لقد قتل فيتوريو اريجوني، ناشط السلام والمدون الايطالي يوم ١٤ نيسان ٢٠١١ بعد أن هددت السلفية الجهادية في غزة بقتله ما لم يطلق سراح زعيمها الذي اعتقلته حماس الشهر الماضي. لقد حرّك اغتياله هذا سيناريوهات قتل القسّ الشاب في تونس بعد نجاح الثورة في تونس، ومن اشدّ هذه السيناريوهات اتساخا تلفيق سيناريو اختلاف بين القس وبين شاب نجار يعاشره على خلفية شذوذ جنسي يجمعهما في علاقة مريبة، ولقي هذا السيناريو من يصدقه، للأسف، بعد فشل سيناريو آخر، وهو رمي النهضة الحزب الإسلامي المحظور سابقا بتهمة قتل القسّ، وليست الغاية من هذا السيناريو إلا زرع البلبلة والفتنة بين الشعب التونسي.

الثورة والثورة المضادة في تونس ومصر، ومن ورائهما أيادي المتربصين في الداخل والخارج. فيحضرني مشهد ذو دلالة قوية على الأيادي الأجنبية التي صنعت مصير فلسطين المأسوي، ففي مسلسل تلفزيوني بعنوان "قمرة سيدي محروس"، يجمع مشهد قصير بليغ بين الممثل التونسي "فتحي الهداوي" ومن يحدثه في المقهى، وبعد حوار قصير، يصدع الممثل (ويجسد شخصيته فتحي الهداوي) بان قضية فلسطين لعبة لعبها الكبار (كبار الدول الأجنبية)، واتفقوا، ولا تحل قضية فلسطين ب "تخميرة في سيدي محروس". هكذا قال فتحي الهداوي الممثل على لسان الشخصية في مسلسل "قمرة سيدي محروس"، فقطع مع التناول العاطفي للقضية الفلسطينية ببعض كلمات منتقاة باللهجة العامية، وبكاريزما يصعب أن يفك المتفرجون أسرها ويخرجوا من دائرة سحرها وسحر القول الفصل.

نعم، حسن القطع مع العقلية الغيبية ومع التوسل بالأولياء الصالحين من اجل رفع الغمة عن الشعب، ولكن في نفس الوقت هذا المشهد التلفزي خطير، إذ يضع التغلب على إسرائيل وعلى إرادة الشعوب الغربية القوية أمرا غير معقول، أليس في هذا المشهد بلاغة، ولكن، في ذات الوقت فيه نبرة واقعية هي اقرب إلى التشاؤم و العجز والانبطاح؟

أما حنظلة في مسرحية مديح البيت للتونسي "محمد دغمان"، فلا يستعيد من خلالها مأساة ناجي العلي فحسب، إن حنظلة و ناجي العلي في العرض، رمز لواقع بأكمله، هو الواقع التونسي والواقع العربي وواقع الصراع العالمي، كل ذلك عبر شخصية حنظلة، الطفل الجاثم هناك في كاريكاتور ناجي العلي بين الأبيض والأسود.

يجب أن نتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من فجر الثورة وفجر الفن البديل، فلا نقتل حنظلة الفلسطيني وحنظلة التونسي مرة بأيدي تونسية أو بأيدي مصرية، ومرة بأيدي فلسطينية، وأخرى بأيدي أجنبية. ويظل حنظلة الشاهد على الصراع، ويظل شهيد هذا الواقع الذي يظل حيا فينا. الم يقل ناجي العلي: "الطريق إلى فلسطين ليست بالبعيدة ولا بالقريبة، إنها بمسافة الثورة"؟

لقد سئل ناجي العلي عن موعد استدارته لتتسنى رؤية وجهه، فأجاب عندما تصبح الكرامة العربية غير مهددة، وعندما يسترد الإنسان العربي شعوره بحريته وإنسانيته".

واستطيع أن أضيف على ذلك أيضا "عندما يأمن بوائق الأخوة، أبناء الوطن قبل الأجانب"، عند ذلك تحين رؤية حنظلة اسما آخر للفن البديل في تونس مسرحا، أو سينما أو دراما تلفزية أو أغنية ملتزمة.

وبإمكان "حنظلة الفن البديل" أن يعود لنا وجها وصوتا تونسيا ويرغم الغد الفلسطيني الذي طال تسويفه على الإمكان لكي لا يقول هذا الغد المرتقب: "ليت هندا انجزتنا... ليت ثورة...".

---

* ابتسام خليل: كاتبة وناقدة من تونس.

الثورة التونسية قطرية النشأة قومية الامتداد والأثر

بقلم: عواطف كريمي*

انطلاقا من أن الثورة التونسية التي انطلقت بهبة شعبية عارمة هي ثورة الحرية والكرامة قبل الخبز، وهي تلك الصحوة العربية التي جعلتنا نرى الأوطان وننظر إليها بعين القداسة والمحبة، وبعين الجسارة والتحدي؛ فهي تحدٍّ لكل ما هو عنوان للصمت والقهر والذل والخنوع والفساد... تحدّ لما كانت تمثله الأنظمة العربية من تواطؤ وبشاعة ملّها الإنسان العربي بعد أن رزح تحت سياطها طويلا؛ انها ثورة تتحدى المستحيل نفسه وتنفتح على كلّ الاحتمالات بما فيها احتمال العودة إلى الحس القومي وبقوة.

الثورة التونسية، فجر الثورات العربية وأول الغيث النافع الذي استبشرت بهطوله الشعوب العربية؛ فشعرت بان زمن عودة الأوطان إلى أهلها قد حان، وان زمن النضال الفعلي للرقي والخروج من مستنقع الصمت والاستسلام قد ولى، وأن الاستعداد الفعلي لخلق مشروع وطني قومي شامل يتغذّى من روح الثورة ويستقي منها عوامل القوة والعطاء والارتقاء ليس بمستحيل على الشعب العربي. هذا الشعب العربي الذي باندماجه في الجسد القومي يحقق خطوته الأولى لتحقيق الوحدة العربية والألفة العربية المنشودة، والتي بإمكانها لو توفرت لها كل العناصر لأمكنها الخروج بالأمة من حالة الضعف والوهن والتذبذب إلى حالة امتلاك الحرية والمشاركة في صنع القرار عربيا وعالميا.

وحدة الأمة العربية لم تعد مجرد حلم بل أصبحت الخيار الوحيد للخروج من بوتقة الضعف المادي والمعنوي، واسترداد الثقة بالنفس والإيمان بأننا أمة ذات مجد وفكر ورسالة حضارية سامية. وحدة الأمة العربية هي الحل الأمثل للوقوف سدًا منيعا في وجه الغزاة والطغاة والمحتلين والطامعين في نهب ثرواتنا... ولعل انبثاق فجر الكرامة العربية وهبوب نسمات الحرية التي كان منطلقها تونس قد أسهم في التعبئة من اجل ثورة مصر الكنانة، فأول الغيث قطر ثم ينهمر وها هي اليمن وسوريا وليبيا والبقية تأتي، في طريقها إلى تحقيق ما أنجزته تونس ومصر. وهو أمر قد يساهم في تنمية الشعور بالحس القومي والرغبة في الانتماء إلى وطن أكبر يكرس للحريات وكرامة الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج، تسوده الديمقراطية ويسعى إلى تحقيق أهداف الثورة والانتصار لها والمحافظة عليها في مرحلة أولى، ثمّ اتخاذها أساسا لانطلاق المراحل القادمة. كما أن التمسك بالتوجه الشعبي العفوي للثورات والإيمان بمفهومها التحرري بإمكانه أن يساعد في خلق روح وطنية ظلت في غفوة لعقود طويلة، ويوقظ غيرة قومية أرادوا لها أن لا تفيق من غيبوبتها لغايات استبدادية واستعمارية بشعة.

مسيرة في رام الله تضامناً مع الثورة التونسية (المصدر: وكالة وفا)

فالإنسان العربي اليوم يجد نفسه متعطشا أكثر من أي وقت مضى إلى تنظيم الصفوف وترميم الأوطان تحت شعار ثورة الحرية والكرامة والعزة، للخلاص من غول الاستبداد والعبودية والتخلف والتغييب السياسي الذي مورس عليه لعقود وعقود بنية تركيعه وتنويمه وتقزيمه من قبل أنظمة متواطئة غاشمة ظالمة، ومن قبل غرب يرعى مصالحه عامة ومصالح طفله المدلل (إسرائيل) خاصة.

وهكذا يمكننا المرور من مرحلة النضال القطري وتحقيق أهداف الثورة على مرحلة النضال الفعلي وتحقيق أهداف الأمة وذلك بالتوسع في نشر الروح القومية وأهدافها الخالدة التي نعلم أن أهمها وأقدسها قضية فلسطين المحتلة. وللدور التوعوي هنا أهمية قصوى لدعم القضية إعلاميا وماديا ومعنويا، وذلك بالوقوف إلى جانب الثورات العربية المناضلة والمقاومة في كل أرجاء الوطن العربي حتى نحقق وحدة وقوة ومنظومة قومية يحسب لها العالم ألف حساب. ولا يقتصر دورها على أفق قطري ضيق قد يحقق ارتياحا مؤقتا ونصرا قصير المدى، ولكنه لن يرتقي بالثورة العربية إلى مصاف الثورات الخالدة التي تعيد بناء التاريخ العربي المعاصر وتصنع كرامة الإنسان العربي ومستقبله المشرق. لن تبلغ الثورات العربية التطور التاريخي والحضاري المنشود دون العمل على توفير أرضية نفسية وثقافية وعلمية ووطنية سليمة الفكر والروح والانتماء، تراهن على الإنسان العربي كأهم عنصر من عناصر إنجاح هذه الثورة في ظل مجتمع سليم يسوده الاحترام رغم الاختلاف، ونظام سياسي نظيف وعدالة اجتماعية شاملة وديمقراطية صحيحة صادقة... عندها سيتمكن الإنسان العربي من صنع المعجزات لأنه توصل إلى المصالحة الفعلية مع نفسه ووطنه وهويته، ولأنه تمكن من التحرر من عقده وكسر قيود الخوف والذل والخضوع وأصبح سيد نفسه وحياته وقدره. يومها سترتفع راية العروبة عاليا وستتحرر الأوطان من كل أشكال الظلم والقهر والسيطرة والطفيليات العالقة.

* عواطف كريمي: أديبة وشاعرة تونسية مولودة في مدينة قابس/ تونس، من شباب ثورة الياسمين، صدر لها ثلاث مجموعات شعرية.

الثورة التونسية: دور الأدب في تحفيز وتجذير الوعي الشعبي على المستويين القطري والقومي

بقلم: إبراهيم درغوثي*

كثير من الثورات التي اندلعت في العالم في الأزمنة السابقة، ومنذ الثورة الفرنسية الشهيرة حتى الثورات الحالية التي بدأت في دك الأنظمة الفاسدة في مجتمعنا العربي، كانت قد سبقتها وواكبتها ثورة في الثقافة والأدب سميت قديما ثورات تنوير العقل، ولازالت التسمية تؤدي معناها حتى اليوم. لأنه بلا تنوير للفكر لا يصلح المجتمع، ولا يقدر على تأدية الواجب المنوط به في التحرر من سطوة من يستبد به.

ومن المفيد هنا التذكير بالقصيد المدوي ذي الصرخة العالية التي انطلقت من حنجرة ذلك الشاعر الشاب الذي عاش حتى ثلاثينات القرن الماضي في تونس، وأعني به أبا القاسم الشابي وهو يحرض شعبه التونسي على الثورة والخروج على المستعمر الغاشم الذي ركب على صدور التونسيين، فملك رقابهم وكمم أفواههم وأستعبدهم جيلا بعد جيل. فجاءت صرخة الشاعر عالية مدوية تحرض على الخروج على هذا الظلم، وتدعو لانتصار إرادة الحياة في زمن كان من الصعب جدا فيه الدعوة إلى الخروج على الطغاة:

إذا الشَّعْبُ يَوْمَاً أَرَادَ الْحَيَاةَ فَلا بُدَّ أنْ يَسْتَجِيبَ القَـدَر

وَلا بُـدَّ لِلَّيْـلِ أنْ يَنْجَلِـي وَلا بُـدَّ للقَيْدِ أَنْ يَنْكَسِـر

نعم، هو الأدب الذي يصنع إرادة الحياة، هو الذي يحرك الجماهير لتخرج علنا على الظالمين في كل الأزمنة والأمكنة في هذا العالم، خاصة بعد انتشار وسائط الإعلام الحديثة من تلفزة وانترنت وفايس بوك وغيرها. حتى أن قصيدة إرادة الحياة التي رددها الشاب الخارج على نظام بن علي في تونس تجد لها صدى في ساحة التحرير في القاهرة، وفي ساحة التغيير في صنعاء، وفي ميدان اللؤلؤة في المنامة، وفي بقية ساحات وشوارع كل المدن العربية التي تمر بالثورة في هذه الأيام. الثورة التي ستغير وجه المنطقة وستصنع ربيع هذه الأمة الذي طال انتظاره.

لقد خفت صوت الثورة في العالم منذ السقوط المدوي لحائط برلين والمنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا تحت ضغوطات الرأسمالية العالمية، ولكن ومنذ اندلاع الثورة الشعبية التي أطاحت بنظامي بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر عاد للثورة تألقها من جديد في وطننا العربي خاصة، وفي العالم المحب للحرية والديمقراطية عامة، وأصبح هذا التعبير متداولا جدا في كل وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة على مساحة الوطن الكبير من محيطه إلى خليجه، ذلك أن مصطلح التغيير ما عاد كافيا للتعبير عن هذه الثورات التي لم نعد قادرين على أن نصفها بالكبرى، لأنها لا تريد أن تكتفي بالحدود البسيطة من التغييرات لطبيعة المجتمع وإنما غايتها اقتلاع البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة قبل اندلاع الثورة، ليقع تغييرها بأخرى تجدد نمط العلاقات القائمة في المجتمع على أسس ثورية جديدة.

لقد حصلت هذه الثورات الجديدة في وطننا العربي إثر تراكمات كبيرة في المجتمع على مدى سنوات من كبت للحريات واعتداء على كرامة الإنسان العربي، وبيع لحقه في العيش الكريم وتفويت في ثروات الأوطان للشركات الرأسمالية، ومحاولات لإبعاده عن الالتصاق بهموم أشقائه خاصة في البلدان التي هيمنت عليها الصهيونية وعصابات الإجرام الأمريكية في فلسطين والعراق، حتى أنه ما عاد في مقدور هذا المواطن أن يسكت على كل هذا الضيم والهوان، وصار يبحث عن القشة التي سيقسم بها ظهر بعير هذه الأنظمة الفاسدة. ولعل للأدب دور كبير في حصول هذه الثورات خاصة، فهي نتيجة لتكميم الحكام لأفواه حتى لا يسمع للقلم صوت إدانة لما يحصل، فينسد الأفق في وجه الشعب، ويغيب الأمل في حصول التغيير. ولكن أنّى لهم أن يقتلوا في المبدع جذوة التّوق إلى الحياة الكريمة.

وهكذا يسعى الأديب إلى أن يكون صوت أمته، يبلغ آلامها ويصف معاناتها وتطلعاتها للفجر الجديد. هو ذا الأديب المصلح الذي يقود شعبه بالكلمات التي ينشرها على صفحات الجرائد والمجلات إن شعرا أو نثرا، ويدفع من خلالها في كثير من الأحيان ضريبة ثقيلة قد تصل حد القتل. فكم من مبدع عانى ويلات السجن والمنفى من أجل حرف رفعه في وجه طاغية. وكم من أديب ظل يعاني طيلة حياته من الحرمان المادي والمعنوي لأنه تجرأ على قول لا في وجه الجبروت والطغيان السائد في مجتمعه في عهد الاستعمار المباشر أو عهود الحكومات التابعة للاستعمار.

لأن الأديب الحق هو ضمير أمته وصوتها الصداح الذي يتجرّأ على ما لا يقدر عليه غيره ويقول ما يسكت الآخرون عن ذكره؛ فهو المصلح الذي تصلح به حال الأمم إذا صلح حاله، وتفسد حالها إذا فسد حاله. وهو الذي يجعل الشعوب تخرج للشارع رافعة قبضات الرفض تارة وبوارید الحرية تارة أخرى.

فمن ماكسيم جورجي إلى بابلو نيرودا، ومن أبي القاسم الشابي ومحمود درويش وسميح القاسم وكل شعراء وكتاب الأرض المحتلة في فلسطين والعراق الذين آمنوا بحق شعوبهم في الحرية والكرامة الوطنية، إلى كل الشعراء الوطنيين في العالم أجمع. هؤلاء الذين آمنوا بحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه وفي بناء الدولة على أسس وطنية تحترم مواطنيها وتدافع عن كرامتهم وحقهم في الحياة الكريمة.

لذلك يخاف الطغاة من الأدب والأدباء، أصحاب الأقلام الشريفة، فيحاولون قدر جهدهم استمالتهم إلى جانبهم بالترغيب مرة وبالترهيب مرات. وذلك بسن الجوائز والهدايا واللطائف ولكن أيضا بإقرار موانع النشر وقوانين الحظر والحجز ومنع تداول المنشورات. فيظل الأديب ضائعا في حضرة السلطة – إلا من عزم على مقارعة السلطان والخروج من بيت الطاعة – ورفع لواء الانتصار لقضايا شعبة.

فلا إمكانية لتحرر الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إلا بتحرر العقل العربي من ظاهرة الخوف التي سادت في مجتمعاتنا، ومن هيمنة الفكر الذي ينظر للركون إلى الطاعة والرضا بالمقدر.

لقد ظل الأدب العربي شعرا ونثرا، على مدى أكثر من قرن يلعب دوره في إذكاء روح الوطنية على النطاق القطري؛ أولا ضد الاستعمار المباشر في كل قطر من أقطار الوطن العربي، ثم على النطاق القومي عامة وذلك بانشغاله بالمهام القومية التي ناضل المواطن العربي من أجل تحقيقها كأحد أشكال الوعي الاجتماعي والسياسي للإنسان العربي.

وقد لعب الشعر خاصة دورا كبيرا في إذكاء روح الوطنية بين كل العرب في أوقات الشدة خاصة. ولعل ما كتب حول مأساة محمد الدرة مثلا من قصائد شعرية خير دليل على توصيف هذه الحالة التي ألهبت المشاعر القومية في أذهان كل شعراء الوطني العربي على امتداد أرضه.

كما أن الشعراء العرب لم يسكتوا على مآسي أمتهم منذ حرب استقلال الجزائر ومأساة الشعب الفلسطيني التي اندلعت منذ ثلاثينات القرن الماضي حتى الآن (شعر الانتفاضة خاصة)، والتي كانت واحدة من أمهات القضايا التي فجّرت قريحة الشاعر العربي وجعلته يعايش معاناة شعبه. كما لا ننسى ذكر الغزو الأمريكي للقطر العراقي وهيمنته على مقدرات ذلك الشعب العربي أيضا. هذا الزلزال الكبير الذي أيقظ ضمير الأمة العربية، وفجّر مكنونات المبدعين والكتاب وحوّل أقلامهم إلى أصابع إدانة ترفع في الوجوه التي تواطأت مع المحتل مباشرة أو خفية قبل أن تحط على مكامن الجرح الذي نخر الجسد العربي المريض.

إن النشاط الأدبي الهادف إلى تجذير الوعي الشعبي على المستوى القطري ولخدمة القضايا القومية من ثمة، هو تعبير عن وعي الإنسان العربي بالكلمة الصادقة، الكلمة الناطقة، الكلمة الحارقة التي لا تخجل من عري الواقع العربي، ولا تضع ورق التوت على السوءات. إنه تعبير عن شعوره وأحاسيس هذا العربي تجاه أخيه الإنسان عامة فما بالك بإنسان يرتبط معه بروابط كثيرة لعل الإحساس القومي أكبرها وأكثرها تأثيرا في الذات البشرية. فلئن كان قربنا من الإنسان وقت مصائبه يعتبر من خاصياتنا كبشر، فإن هذا القرب يزداد أكثر كلما كانت وشائج التلاقي معه حميمية أكبر. ولعل من أكثر هذه الوشائج تأثيرا في النفس الترابط القومي والإحساس بالانتماء إلى أمة واحدة لها تاريخ يمتد على مر العصور والأزمان.

* ابراهيم درغوثي: قاص وروائي ومترجم تونسي، من مواليد توزر/ تونس سنة ١٩٥٥.
عضو الهيئة الإدارية لاتحاد الكتاب التونسيين.

ضرورات إعادة البعد القومي للقضية الفلسطينية

بقلم: د. نزيهة الخليفي*

لقد حفّزت ثورة الشعب الفلسطيني على النكبة الشعوب العربية وبثّت فيها روح المقاومة والثورة والنضال ضدّ الأوضاع المتردّية التي ظلّت ترزح تحتها طيلة سنين عديدة، ولا سيّما استبداد حكّامها. لذلك فمصطلح النكبة لا يطلق ولا ينطبق على الشعب الفلسطيني، ذلك الشعب الصامد والمناضل على الدّوام، لأنّ النكبة، حسب لسان العرب، تلك "المصيبة من مصائب الدّهر، وإحدى نكباته... وهي حوادث الدهر"[١]. والشعب الفلسطيني شعب عريق عراقة التاريخ ذاته، لم يستسلم أبدا للحركة الصهيونية رغم ما لاقاه من طعنات وارتكاسات على مستوى ثوراته. ولم يستكن، ولم يهدأ له بال أمام العدوّ الذي يرى ضرورة الاجتياح المتواصل للمدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الحقوق، وإذلال الشعوب، وإفقار الأغلبية منها، لكنّ ذلك لن يقود الشعب الفلسطيني إلى النزوح ولا إلى الركوع، بل إلى تأجج الثورة والانتفاضة التي تتغذى من ذاتها ممتلكة لشروط التأجج والاستمرار كلّما غالى الاحتلال في صدّها وقمعها.

إنّ الثورة الفلسطينية هي ثورة قوى عظمى تضاهي ثورات الفيتناميين والأفغان والجنوب إفريقيين... ورغم أنّ إسرائيل ليست بقوة الاتحاد السوفيتي السابق، أو أمريكا... غير أنّ المسألة تستدعي وقتا للحسم في القضيّة باعتبارها ليست مسألة انتصار أو انهزام، فتلك مسائل لا تمت إلى القضيّة بصلة بل المسألة في رأينا هي: ما هي استراتيجيات هذا الانتصار؟ وكيف له أن يؤكّد ذاته ويتحقق؟ وكيف يمكن التسريع به؟

تلك أسئلة ظلّت تؤرق الفكر العربي وتملي عليه اقتراح بعض الحلول لعلّها تشفي الغليل فتتحقق ويحدث الانتصار. لنقل أوّلا بأنّ التاريخ لم يسجّل شعبا عريقا تعرّض لاضطهاد وطني واقتصادي بمستوى ما تعرّض له الشعب الفلسطيني، وان هذا الشعب لم ولا يمكنه أن يصمت ويتراجع عن الثورة، فشعاره الاستمرار والتصعيد والتجذّر، لأنّ عهد الاستبداد والتخاذل والظلم أصبح مرفوضا لدى الشعوب العربية، في امتلاكها لأجيال أكثر وعياً وأكثر تحدياً. كما أنّ عهد الحقيقة لم يعد حكراً على وسائل الإعلام الرسمية التي تصوغها كما تشاء، وأنّ عصر المعلومات قد كشف عن كلّ الحقائق ولا مجال لإخفائها وتزييفها وتمويهها، وهذا سيزيد من تعزيز وتيرة الوعي واليقظة لدى الشعوب ورفعها لشعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لأنّ احتلال الأوطان لا يُستردّ إلاّ بالقوّة والتضحية في سبيلها والمقاومة والصّمود، وهذا ما سجّله وأثبته تاريخ الشعب الفلسطيني.

ذلك أنّ النكبات والنكسات لم تصادر وعي الشعوب بحقوقها، بل إن مقاومة الشعب الفلسطيني ومن خلفه مساندة الشعوب العربية والإسلامية المتصدّية لمظاهر الهيمنة ومحاولات التطبيع أثبت أن النكبات التي ألمّت بنا كانت قادرة على تحفيزنا نحو مزيد من المقاومة وليس العكس، ولعلّها تذكير مرّة أخرى بضرورة المقاومة، وحتمية تحقيق الانتصار وتحرير الوطن. ولكن كيف يتحقق حلم الشعب الفلسطيني وما هي آليات اشتغاله لإنجاح ثوراته؟

سنجمل اقتراحاتنا في عدّة نقاط موجزة، وعلى ضوئها يمكن القول بأن استرداد الحقوق بدأ يقترب ليتحقق على أرض الواقع، بحسب ما شهدته وأكدته التجارب العربية الأخرى المجاورة أمثال الثورة التونسية والمصرية من إماطة اللثام عن الحقائق المزيفة واجتياز الحدود لتكسير أعمدة الظلم المستبدّ.

- إنّ الشّرط المركزي الذي لا مناص منه في تحقيق حلم الشعب وحلم الدولة، هو توافر قيادة سياسية تمثل الشعب تضع نصب عينيها تحرير البلاد كغاية إستراتيجية، وتتبنى تكتيكات تنسجم مع هذه الغاية. وذلك لا يتحقق إلاّ بالتشكيل والتجديد في الهياكل المكوّنة لمؤسسات واطر الثورة الفلسطينية عبر بلورة قيادة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني تتوحد فيها مختلف الأحزاب والقوى ومنظمات المجتمع الأهلي والنخب السياسية. وبالضرورة لن يكون ذلك بمعزل عن توحيد أداة النضال الوطني وسدّ الثغرات أمام العدوّ حتى لا يثير الفتنة والبلبلة والإرباك في صفوف المناضلين.
- الاعتماد والمراهنة فقط على الشعب: هنا تبرز ضرورة الاستفادة من الثورات العربية للنسج على منوالها، فهي تقدّم نماذج ملموسة، وتقدّم أيضا دعما لم يتح للشعوب الأخرى في كامل تاريخها، لأنّ هذه الثورات قد حرّرتنا من رموز التبعية الإسرائيلية على غرار مبارك وبن علي التي كانت تحاصرنا على عكس الشعوب التي كانت أعناقها تمتدّ نحو تحرير الأوطان.
- إعادة تفعيل دور فلسطينيي الشتات، وبالذات لاجئي لبنان وسوريا والأردن؛ فهم ينتظرون العودة إلى فلسطين، ولا يجوز إغفال قدراتهم واستثناءهم أو تهميش دورهم وأهميته في صنع الثورة والقرار.
- العودة هي الأساس: إنّ التركيز والإصرار على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم يعدّ من الشعارات الأولى للمناضلين حتى يساهموا في تقويض النظام الذي تبنيه دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.
- مراجعة أخطاء ما سمي "عملية السلام": حيث يلزم من جميع الأطراف، وبمشاركة المجتمع المدني، تقديم بديل يعيد للقضية الفلسطينية مكانتها، ويتجاوز كل ما لحق بها من إضرار جراء اتفاقيات أوسلو.
- تفعيل دور الشباب: الشباب ليس بالمعنى الرقمي العددي بل بمعنى الطاقة الفاعلة التي تملك تصوّرات جديدة والقادرة على الدفاع عن تلك التصوّرات بكلّ الوسائل بما فيها التضحية بالحياة.
- وحدة الشعب الفلسطيني: حيث يلزم العودة فعليا للتمسك بحقيقة وحدة الشعب الفلسطيني في كل مواقعه، وخاصّة (الضفة والقطاع وكذلك الأرض المحتلّة عام ١٩٤٨ بالإضافة إلى الشتات)، وهذا لا يمكن بلوغه والحفاظ عليه في ضوء التنازلات وعملية التسوية المذلّة، بل تتحقق عبر النضال ومواجهة الاحتلال.
- تبنّي شعارات ثورية وواقعية قابلة للتحقيق ومنفتحة على معنى النضال، تتماشى مع قدرات الشعب الفلسطيني الذي لا يهدأ دون تحقيق أهدافه واستعادة حقّه على كامل التراب الوطني الفلسطيني.
- إعادة الاعتبار لدور الشعوب العربية حيال القضية الفلسطينية: حيث أن العلاقة بالأنظمة العربية الرسمية لا يجب أن تكون على حساب العلاقة مع الشعوب العربية التي في معظمها تنادي بتحرير كلّ فلسطين باعتبار أن الرهان على المجتمع الدولي، أو الأنظمة، لن يؤدي الى حل الصراع جذريا.

بهذا، يمكن للشعب الفلسطيني أن يحفز الشعوب العربية على الوقوف معه، وبهذا يكون للتضامن معنى، حتى يتحقق النصر وتتحرّر فلسطين بأكملها.

---

١ - ابن منظور، لسان العرب المحيط، م٦، دار الجيل بيروت، ١٩٨٨، ص٧١٣

*د. نزيهة الخليفي: من شباب الثورة التونسية مواليد مدينة القصرين/ تونس، حاصلة على ماجستير في اللغة والآداب العربية، وتكتب النقد الأدبي.

الانشغال في بناء تونس بعد الثورة لا يمنع إعادة الاعتبار لقضية فلسطين

بقلم: عباس سليمان *

تقتضي الإجابة عن السّؤال المتعلّق بعلاقة الثورة التونسية بمصير القضية الفلسطينية أن نفيض القول قبل تقديم الإجابة في المحورين التّالين:

أوّلا: لا يبدو سليما ولا مناسبا ولا عقلانيا الفصل بين قضايا العرب التي لئن اختلفت جغرافيتها فإنها تلتقي في التاريخ وفي الأسباب وفي المكوّنات وفي رؤوس الفتنة الواقفة وراءها. ولئن حاول الزّعماء والقادة أن يضربوا طوقا حول شعوبهم وحول قضاياها متعللين بالخصوصية وبالسيادة الداخلية، فإنه من نافلة القول أنه قد استقرّ في يقين الشعوب أن القضايا العربية واحدة، وأن المصير العربي واحد، وأن العدو المتربّص بالعرب واحد، وإن بدا متعدّدا فهو خارجي، له مع الأمة عداءات دينية وعرقية وحضارية، أو هو داخلي يدعمه هذا الخارجي ويقف وراءه لمصلحة يشترك فيها الاثنان.

لا احد بمقدوره أن يدّعي أن لكل شعب عربي قضاياه المنعزلة تماما، وان لكل بلد خصوصيته التي قد جعلته في منأى عن أن تطوله يد الأعداء، وان ما يحدث في بلد ما ليس غير حدث معزول لا علاقة له بالتاريخ المشترك، ولا يؤشر على وجود همّ مشترك. إننا لم نسمع بحدث عاشه شعب عربي لم يترك آثاره الايجابية أو السيئة في بلاد العرب قاطبة، ولن نعود إلى التاريخ البعيد رغم انه حافل بالأمثلة لنؤكد ما ذهبنا إليه، إنما يكفينا من التاريخ دليلا ما حدث في عامنا الجاري هذا من ثورات بدأت في تونس ثم سرعان ما انتشرت في بلاد العرب حتى طالت مصر وانتفاضات امتدت في السعودية واليمن والأردن وسوريا وليبيا وبدرجة اقل الجزائر والمغرب. أليس هذا الانتشار السريع تكذيبا للانعزالية المغلفة بشعار الخصوصية وتأكيدا على أن الهم العربي واحد في كل الأمكنة، وان العدو العربي المبثوث هنا وهناك لا يختلف كثير عن العدو العربي القابع ينتظر فرصته من بعيد؟ أليس هذا الانتشار السريع غير المسبوق وغير المبرمج دليلا على أن الثورة تصنع الثورة، وان الانتفاضة تنجب الانتفاضة وان التاريخ يمهل كثيرا ولكنه لا يهمل ولو قليلا.

إن الذي حدث في تونس لا يستقيم أن نصفه بالصدفة، فوقائع التاريخ وصيرورته تنفيان المصادفات وتعزيان النّتائج دائما إلى أسباب تحركها ودوافع تدعو إليها؛ ولذلك فانه سرعان ما استحال إلى سبب يحرك شعوب العرب الأخرى. ولذلك رأينا وسمعنا العرب هنا وهناك يسألون عن موقع القضية الفلسطينية بعد الثورة التونسية مقلبين السؤال على جنبيه المختلفين: هل تفعل هذه الثورة فعلها فتدفع بالقضية إلى الإمام، أم هل يخسر الشعب الفلسطيني سندا ثقافيا وتاريخيا متمثلا في تونس التي قد تنكفئ على ثورتها تتعهّدها وتحميها بما لا يسمح بالالتفات إلى القضايا الأخرى ولو كانت كبيرة كقضية فلسطين؟

ويبدو أن في ما قدمنا ما ينبئ على أن الثورة التونسية لا تستطيع إن تكون غير محرّك قوي نحو التخلص من الاستيطان والهيمنة الذين ترزح تحتهما فلسطين وقد نعزو ذلك إلى الأسباب التالية:

أولا: بهذه الثورة تخلص التونسيون من غول اسمه الخوف استقر فيهم عقودا رغم أنوفهم، حتى خلناه طبيعة فيهم لن يتركوها ولن يتزحزحوا عنها فأصبحوا قادرين على الكلام وعلى الكتابة وعلى الخروج لإبداء الرأي.

ثانيا: تأكد التونسيون من حقيقة غابت عنهم عقودا بفعل القهر الذي عاشوه فعليا أن القوة هي قوة الشعب لا قوة الذين يدعون أنهم زعماء الأمة وسلاطينها، وتأكدوا انه يوم يريد الشعب الحياة يستجيب القدر.

ثالثا: عندما انتبه الشعب التونسي إلى حقيقة ما عاناه اثر تعدّد الشهادات وخروج المساجين وروايتهم لما تعرّضوا إليه وعودة المنفيّين واثر رؤيتهم رؤية العين ما مارسه طاغية تونس والمقرّبون منه من نهب، أن هذا الغاشم ليس أقوى من إسرائيل ولا اقل منها شراسة ولا أكثر منها كرها وعداء للحرية والديمقراطية وحقوق الناس في العيش المحترم، بل لعلنا لا نجازف ولا نبالغ إذا قلنا إن ما فعله بن علي في التونسيين لم تفعله السلطة الإسرائيلية في شعب فلسطين وان اختلف المقام قليلا.

إن ما استقر في يقين الشعب التونسي بعد رحيل بن علي وانتصار الثورة في جزئها الأول هذا لدليل قاطع على أن هذا الشعب أصبح ينظر إلى المسالة الفلسطينية نظرتين تأتلفان ولا تختلفان: الأولى أن مساندة القضية متأكد فعلا لا قولا وينبغي أن يستمرّ إلى أن يتحقق النصر، والثانية أن الأمر ليس مستحيلا ولا بعيد المنال إنما هو في متناول هذه الشعوب التي أطاحت بأنظمة لعل اعتاها كان تونس ومصر وليبيا واليمن...

المحور الثّاني: ويتعلق بالإخوة الفلسطينيين أنفسهم الذين لا شك أن الثورة التونسية ستكون محركا آخر لهم ودفعا جديدا لهم وهو ما نفسره في النقاط التالية:

أوّلا: استقرّ بعد الثورة في يقين الفلسطينيين بداية وإسرائيل ثانيا أن عمر الاستبداد قصير وان طال، وان إرادة الشعوب لا يثنيها الحديد، وان الموت في سبيل الحرية أصبح أكثر من أي وقت مضى مطلبا ملحا للنساء وللرجال، للشباب وللشيوخ على حد السواء، وهو أمر يزيد الاحتلال ارتباكا وتقهقرا ويزيد الشعب العربي الفلسطيني إقداما وجرأة وتضحية.

ثانيا: ثمّة إحساس بالغيرة الايجابية سرى بعد ثورات العرب في نفوس إخوتنا الفلسطينيين جعلهم يشعرون انه لم يعد عليهم أن يصبروا أطول مما صبروا، وان ما حققه التونسيون والمصريون والليبيون واليمنيون ليس معجزة بقدر ما هو نتيجة للإرادة ونهاية لمسيرة تداعت أخيرا بتعدد نقاط سوادها. ولا نشك في أن هذا الإحساس الايجابي سيقصر عمر الاستيطان بما فيه من شحنات قوية. آن الأوان لان تتحول إلى قوة أقوى والى فعل أكثر فعلا والى إقدام لا يني ولا يكلّ.

ثالثا: نعتقد أن من دواعي مزيد الصمود ومواصلة الإقدام ما بات مستقرّا في أذهان الفلسطينيين من إنهم ليسوا الوحيدين الذين تهمهم القضية، وان الذين استطاعوا أن يطيحوا بطغاة تونس ومصر وليبيا لن يتراجعوا قبل أن يساهموا بكل جهدهم في تحقيق حرية فلسطين.

وعلى ما تقدم يصح القول أن الثورة التونسية لم تكن في خدمة تونس وحدها؛ إنما طالت نتائجها بلاد العرب قاطبة. ولعل هذه النتائج ستكون أبهى وأوضح وأكثر فعلا وأزيد حفرا في التاريخ عندما تصل إلى تحقيق استقلال فلسطين وهو أمل أصبح قريب المنال وفي متناول الأيدي، ممكنا لا استحالة فيه، ذلك إن جيل الثورات الحقيقية هذا لا يؤمن بالمستحيل.

---

* عباس سليمان: قاص وروائي وناقد تونسي من مواليد سنة ١٩٦٥ في قفصة/ تونس، يعمل مفتشا في سلك التعليم.

اللاجئون وحلم العودة

بقلم: نضال ابو عكر*

عقود من الصراع المستمر والمتواصل والمتجدد والذي تعلو وتائره أحيانا وتتراجع أحيانا أخرى، تستوجب إعادة النظر والقراءة الصحيحة للبحث في أسباب الفشل في التوصل إلى سلام حقيقي. ولا شك أن الموقف الإسرائيلي الذي يتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وينظر إليه باعتباره "زوائد بشرية يجب التخلص من اكبر عدد من أبنائه، و/أو حصرهم في اقل مساحة ممكنة من الأرض أولا، وتأرجح الموقف الفلسطيني الرسمي بين التمسك بالثوابت والقبول بما هو اقل مما قدمت التضحيات من اجله ثانيا، وكذلك الهبوط العام في الموقف الرسمي العربي وسياسات الدول الكبرى وانحيازها للمشروع الصهيوني ثالثا؛ كلها عوامل ساهمت في عدم تحقيق الانتصار وبالتالي تقدم المشروع الصهيوني. ورغم ذلك كله، فالهمجية الصهيونية وكل الحروب والمشاريع السياسية لم تستطع أن تلحق الهزيمة والاستسلام بالعرب والفلسطينيين رغم الاختلال الكبير في موازين القوى لصالح الرؤيا النقيضة التي لم تستطع تحقيق الانتصار الكاسح، حيث لم ينجح المشروع الصهيوني في تحقيق الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، ولا زال الفلسطينيون يتمسكون بحلمهم وحقهم في العودة ولم يفرطوا به رغم أن المخاطر في هذه المرحلة قد تكون اكبر من أي وقت مضى، لا بل لا زالوا، ورغم كل الظروف المجافية، ينظرون لحقهم بالعودة باعتباره جوهر القضية الوطنية ومفتاح الحل للصراع القائم في المنطقة.

إننا ونحن نستذكر النكبة ونحيي الذكرى الثالثة والستين لتلك المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني، والتي تمثلت بالاقتلاع والتشتيت، نتذكر ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تطهير عرقي في العام ١٩٤٨ حسب ما وصف المؤرخ الإسرائيلي ايلان بابيه، مما أدى لتشريد ونزوح قهري لأكثر من ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني واحتلال ما يقارب ٧٨٪ من ارض فلسطين التاريخية؛ الأمر الذي نتج عنه إقامة دولة الكيان الصهيوني التي عملت على استجلاب يهود العالم؛ ليستوطنوا في قرى وبلدات ومزارع سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين.

وقد نشأ عن هذه المأساة التاريخية الكبرى بحق الشعب الفلسطيني أن استباحت الحركة الصهيونية وبدعم امبريالي استعماري، وسكوت رجعي عربي، فلسطين أرضا وشعبا؛ انسجاما مع المخطط الامبريالي للمنطقة العربية المتمثل باتفاقية "سايكس بيكو" التي قسمت الوطن العربي من جهة، وأتاحت الفرصة لزرع كيان صهيوني في قلب العالم العربي من جهة أخرى. وقد تم استخدام وتوظيف الأسطورة التوراتية لخدمة هذا المشروع وإقامة "دولة يهودية" لتكون الشرطي المتقدم لحماية مصالح الاستعمار الغربي في هذه المنطقة حسب وعد بلفور.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد أقدمت العصابات الصهيونية على ارتكاب المجازر العديدة في الكثير من المدن والقرى الفلسطينية، وجلبت الدمار والخراب على حياة ووحدة الشعب الفلسطيني وبنيته الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية، ليتحول إلى جماعات مشتتة في كافة بقاع الأرض.

على اثر ذلك كله فقد احتدم الصراع بين الحركة الصهيونية وكيانها المادي "إسرائيل"، وبين العرب والفلسطينيين الحالمين بحقهم في العودة والحفاظ على هويتهم الوطنية التي تتعرض للضياع. ولا يمكن إغفال الإرادة الدولية التي لولاها لما كان بالإمكان أن ينجح المشروع الصهيوني بإقامة "الوطن القومي لليهود" في فلسطين، والذي استند إلى قرار التقسيم ١٨١، الذي رفضه العرب لأنه نص على إقامة دولة يهودية ودولة للعرب في فلسطين، وقد أعقب ذلك توالي الاعترافات الدولية ب "إسرائيل" وتقديم كافة أشكال الدعم والإسناد لها ومنحت عضوية في الأمم المتحدة.

إن مأساة الشعب الفلسطيني هي مسؤولية دولية أخلاقية وقانونية، وعليه، فان المجتمع الدولي مطالب بتصويب هذا الخطأ التاريخي والاعتراف بهذه المأساة

مخيم عايدة، بيت لحم، أيار ٢٠٠٨

والمسؤولية عنها، وليس كافيا إصدار قرار ١٩٤ الذي نتمسك به، الداعي للعودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وإنما هناك ضرورة للسعي الجاد لتطبيقه وإيجاد الآليات الضامنة لتحقيقه.

وفي درب آلام اللاجئين المرير، جاء المخيم بعد الخيمة رمزا لحالة التشرد والضياع، شاهداً أوحد على ما لحق بالشعب الفلسطيني من مآسي ونكبات، وشهيداً حيا يحمل معاني البؤس والشقاء وفي نفس الوقت الحلم بالعودة إلى ارض الآباء والأجداد. وقد أصبح المخيم الدفيئة والحاضن للنضال الوطني الفلسطيني والذي يرى في الكفاح خشبة الخلاص من حالة الضياع، ويعلي صوته عاليا بان اللاجئين ليسوا مجموعات سكانية مهمشة تقف في طوابير لتمد يدها لوكالة الغوث لتطعمها، وإنما شعب مكافح من اجل قضيته العادلة، وفي خضم ذلك قدم المخيم التضحيات الجسام على مذبح الحرية والعودة.

لقد رفع شعار العودة والتحرير قبل العام ١٩٦٧، إلا أن الهبوط بسقف هذا الشعار ارتبط بمسيرة النضال وقيادة الثورة والتغيرات الدولية، إلى أن وصلنا إلى اتفاقية أوسلو التي وضعت قضية اللاجئين في إطار الحل النهائي أو تجاهلتها واعتبرها البعض ورقة للمساومة.

إن الاحتلال لا زال يتنكر للمسؤولية التاريخية والقانونية عن مأساة الشعب الفلسطيني، رغم أن القيادة الفلسطينية قدمت في أوسلو اعترافا بحق إسرائيل بالوجود، ولكن للأسف مقابل اعتراف إسرائيل بـ(م.ت.ف) كممثل سياسي للشعب الفلسطيني، لم تتوفر بعد الإرادة الدولية القادرة على أن تفرض على إسرائيل تطبيق القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة حسب القرار الاممي ١٩٤، رغم أن قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة كان متصلا - بحسب المراسلات والمداولات في حينه- بهذا القرار والعمل على تطبيقه.

لقد راهن الشعب الفلسطيني بعد النكبة على الأنظمة القومية لإنجاز حقوقه الوطنية، ولاحقا فجر ثورته الفلسطينية المعاصرة، ولا زال مستمرا في نضاله ولم يسقط تطلعه وحلمه بحق العودة، ويرى في هذا الحق أنه حق لا يسقط بالتقادم، بل هو حق فردي وشخصي وجماعي وليس من حق أياً كان التنازل عنه. وكما تحولت الدولة الفلسطينية من إمكانية تاريخية إلى إمكانية واقعية بعد انتفاضة العام ١٩٨٧ وفقا لرؤية جورج حبش، وبما أن تشاؤم العقل لا يلغي تفاؤل الإرادة حسب غرامشي، فإن حق العودة ممكن وواقعي وقابل للتحقيق، وهو حق وطني وإنساني وغير خاضع للاستفتاء.

إن رياح التغيير والثورات الشعبية التي تهب على عالمنا العربي المحيط تبطل إدعاءات مروجي الأفكار الانهزامية وعدم واقعية التمسك بحق العودة. هؤلاء يرون أن قدرنا أن لا ننتصر، فمن كان يتوقع أن الجماهير الشعبية لديها القدرة على إسقاط الأنظمة والإطاحة برموز الدكتاتورية والطغيان في هذا الزمن القياسي، فالشعوب طوحت بحاجز الخوف وأمسكت بزمام المبادرة لاستعادة سيادتها باعتبارها مصدر السلطة ومرجعها الأصيل، وهي قاطرة التغيير الحقيقية التي تصنع التاريخ ولا تفرط بحقوقها. فإرادة الشعوب تنتصر وإرادة الأنظمة تتهاوى وتسقط، والشعب الفلسطيني وبحكم خبرته النضالية وتاريخه الكفاحي هو جزء من هذه الأمة المنتفضة التي تسعى للتحرر الوطني والديمقراطية والوحدة، بما فيها من عدالة وحرية وكرامة قومية، ويرى في هذه الأنظمة وإسرائيل العقبة الرئيسية أمام هذا التطلع.

وبرغم ما أحدثته اتفاقية أوسلو من تشوهات في النضال الفلسطيني الطويل وتراجع على الصعيدين القيمي والأخلاقي، كونها اتفاقية لا تستند إلى قرارات الأمم المتحدة لا سيما القرار ١٩٤ الأمر الذي يبقي الطريق مسدودا أمام هذا الحق، لا زال الفلسطينيون يتمسكون بهذا الحق ويعتبرون هذا الثابت الوطني جسر الربط بين الحل المرحلي "دولة في ال ٦٧" والحل الاستراتيجي "تحرير فلسطين".

وفي ضوء إمكانية نضوج الظرف العربي ونهضة الحاضن القومي بفعل الثورات الشبابية، والتي حتما ستشكل مقدمات لانتصارات سياسية قادمة، يكون من الواجب إعادة النظر في المسيرة التفاوضية والتراجع عن اتفاقية أوسلو ومواجهة البيروقراطية السياسية المتحالفة مع الكمبرادور. لقد صاحب المسيرة التفاوضية بعد اوسلو، تفشي الفساد والامتيازات وتغليب المصالح الطبقية على المصلحة الوطنية، والارتهان والارتباط بالعولمة الأمريكية مما اقتضى استحقاقات سياسية وثقافية. وكان على أصحاب هذه الرؤية دفع هذه الاستحقاقات، حيث اقتصرت خياراتهم على دولة في حدود ١٩٦٧، في حين ينظر أصحاب هذه الرؤية إلى حق العودة للاجئين كورقة مقايضة مقابل بقائهم في سلطة محدودة السيادة، ليبقى هدفهم السلطة وليس الوطن والمواطن. ومن المفيد التذكير أن الانقسام والفئوية الضيقة وتغليب العقيدة على الوطن وعقلية الإقصاء والتهميش وادعاء امتلاك الحقيقة، والارتهان لمواقف قوى خارجية وغياب الإجماع حول برنامج وطني جامع، كل هذا النهج اضر بمسيرتنا وأدخلنا في مأزق وأعاق كفاحنا الوطني، وأوصلنا إلى اقتتال وانقسام السلطة والوطن والشعب. ومن مظاهر الخلل هو غياب صوت الشعب أو الإرادة الشعبية، حيث نصبت بعض النخب نفسها مكان الشعب، إلى أن وصلنا إلى تهميش الجماهير الشعبية وتجاوز حقها في التعبير عن رأيها وتقرير مصيرها الأمر الذي أدى لشرذمة في البنية السياسية والنسيج المجتمعي والعائلي أيضا، وعمق من حالة الإحباط والاغتراب وفقدان الثقة.

إن المطلوب الآن وبمناسبة الذكرى السنوية للنكبة هو إعادة الأمور إلى نصابها معلنين تمسكنا بحق شعبنا بالعودة، فلا سلام بدونه باعتباره حق وطني ثابت من ثوابتنا، وهو شعارنا الجامع الذي يجب أن يكون الأرضية الصلبة لبرنامج إجماع وطني يلتف حوله الجميع، وان نرفض كل أشكال المراوغة والالتفاف على هذا الحق ومواجهة وفضح عبثية مقولة الحل العادل المتفق عليه من قبل الأطراف المختلفة، لان في ذلك انتقاص لحق العودة حيث أن التفاوض لا يجوز أن يكون على مبدأ الحقوق بل فقط على موضوع تطبيقها واليات ذلك. ان التستر وراء جملة "حل متفق عليه" يعني فعليا إما إدامة الصراع حيث يستحيل الاتفاق مع "إسرائيل" ذات المشروع الاستيطاني التفريغي، أو إجبار الطرف الأضعف (الفلسطيني) في المعادلة للتنازل، وبالتالي القبول بمشاريع التوطين والتعويض المرفوضة جملة وتفصيلا. إن الأيام القادمة قد تحمل الكثير من المتغيرات في محيطنا العربي وفي العالم على العموم، وحالة الضعف التي نمر بها لن تكون أبدية، فنحن مدعوون لتجديد الأمل والتمسك بحلمنا بالعودة وإطلاق المجال لأوسع المبادرات الشعبية التي تمثل الحاضن الجماهيري القادر على التمسك بحق العودة وحمايته من التفريط والضياع.

* نضال أبو عكر: أسير محرر من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

علينا الاعتراف بالنكبة الفلسطينية

بقلم: أوسنات بار-أور*

على مدار سنوات، أنكرت دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي الثمن الذي اضطر الشعب الفلسطيني إلى دفعه مع إقامة الدولة. ولا يجدر بنا أن نستمر بتربية أبنائنا على مثل هذا التوجه- لكي نحلّ مشاكلنا- كأبناء الشعب اليهودي، بعد سنوات من الشتات وحياة اللجوء وفقدان السيادة، وبعد الدمار الذي لحق بنا بعد الحرب العالمية الثانية والمحرقة، حيث أبيد جزء كبير من أبناء الشعب اليهودي، وقسم آخر أصبحوا لاجئين يبحثون عن ملجأ. لا يجوز لنا من أجل أن نحل مشكلة اللجوء هذه أن نطرد أناس آخرين، من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الشتات، لكي يعيشوا حياة اللجوء.

كيهود، يتوجب علينا العودة إلى مصادرنا، وإلى مقولات حكمائنا رحمهم الله: "لا تعمل لصاحبك ما تبغضه لنفسك"، وأن نفهم بأن إرسال أهل هذه الأرض من الفلسطينيين إلى الشتات، نفس الشتات الذي عرفناه جيدا على لحمنا، هو ظلم لا يغتفر.

خطوة ضرورية وعادلة لإصلاح هذا الظلم، هو الاعتراف بالنكبة وبحق العودة للفلسطينيين إلى بيوتهم ووطنهم.

ولا يمكننا النظر في المرآة، وفي آبائنا وأبنائنا لفترة طويلة من الوقت. إن هذا الخلل في إنسانيتنا، وفي سماتنا الأخلاقية كيهود، وكبني بشر، لن يفارقنا. الوقاحة والوحشية التي بلورناها لأنفسنا تجاهكم أيها الفلسطينيون، تحضر أيضا بعلاقة الدولة والمجتمع الإسرائيلي تجاه الفقراء، المعاقين، العجائز، النساء المضروبات، الأطفال، بل وحتى ضحايا المحرقة أنفسهم. إنها وصمة عار توصم علاقتنا بأنفسنا، وعلاقتنا بسائر العالم.

ومن أجل أن نحدد النظرة تجاه أنفسنا، وتجاه أولادنا، وتجاه سائر العالم، وتجاه جيراننا من كل نحو، يجب علينا أن نغيّر اتجاهنا. يجب أن نتعلم عن

وأنا أيضاً أتذكر النكبة في ١٥ أيار"، قميص وُزّع على الإسرائيليين المساندين لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في ذكرى النكبة ال ٦٠

النكبة والتاريخ الفلسطيني، والاعتراف بمسؤوليتنا عن النكبة الفلسطينية، وأن نتعلم عن وضع اللاجئين، في الماضي والحاضر، وأن نقترح عليهم التعويض، ونمكّن عودتهم واستيعابهم، وأن نطلب منهم ومنكم، بأن تقبلونا نحن اليهود هنا معكم.

يخاف الكثير من الإسرائيليين اليوم، من عودة اللاجئين، وأن نفقد امتيازنا كأغلبية، حيث يمكن أن نكون عرضة للعنف ولوضعية دونية كأقلية. ومن الصعب علينا أن نتصور مجتمعا مدنيا ديمقراطيا لا تحكمه القوة، وبأن علينا أن نعيش أبدا مع خيار: أن نكون حاكمين أو محكومين، حسب مفهوم: "إما نحن وإما هم- أي أنتم".

يتوجب البدء ببناء مجتمع ديمقراطي متساو ومدني، هنا والآن، يمكننا أن نتعلم ونعلم أبناءنا بأنه بالإمكان العيش سويا، في علاقة متساوية مبنية على الجيرة الحسنة والشراكة، وأن نتعلم كيف نحل مشاكلنا بطرق غير عنيفة، ويمكننا أن نؤسس بنى ديمقراطية، تتمتع فيها الأغلبية والأقلية بالحرية الشخصية والجماعية، ولا تكون على حساب الآخرين.

إمكانية الحياة المشتركة هذه، باحترام واعتراف متبادل، يجب أن تبدأ الآن؛ فلنعمل سويا من أجل أن نستطيع تأسيس بنى ديمقراطية تحمينا جميعا، يهودا وفلسطينيين وأبناء الشعوب الأخرى الذين يعيشون بجوارنا من الظلم والقمع والتمييز والعنف من أي نوع كان.

أنا أتحدث عن تغيير اجتماعي لكل واحد منا بطريقته، وعلينا أن نقاوم القوى التي تدفع باتجاه الانعزال، والاستقواء، والعداء، وبأن نبني شراكة مدنية، من نوع جديد، تستطيع تغيير نظام القوى القائم بين اليهود والفلسطينيين، وبين الرجال والنساء.

هذه الإمكانية لحياة مدنية قائمة على الشراكة يجب أن تبدأ الآن.

* أوسنات بار-أور: فنانة وناشطة في جمعية البير، جمعية تنمية الثقافة في وادي عارة وجمعية برهسيا-للفنون والتصميم للتغيير الاجتماعي.

ازدواجية الموقف الإسرائيلي إزاء النكبة ما بين الإنكار والفضول

بقلم: ايتان برونشطاين*

جاءت الردود غاضبة على مقالتي في صحيفة "يدعوت هكيبوتس" حول الكيبوتسات والمستوطنات، ويعتقد البعض أنها كانت عنيفة جداً ومعادية للسامية، وحسب الطابور الخامس فإن المحرقة كانت جزءا من وظائف ونشاطات زوخروت. وقد جعلتني هذه الردود استحضر كلمات المتطرف القومي "شموئيل بلاتو شارون" في مقابلة له معي في برنامجه الإذاعي. وإضافة إلى ردود الفعل الغاضبة هذه، تلقيت بريداً الكترونياً من قبل رجل ولد في "كيبوتس نيرعام"؛ حيث قرأ ما كتبته عن أعضاء كيبوتسه عام ١٩٤٨ وهم يحاولون إقناع بن غريون بعدم طرد جيرانهم الفلسطينيين من قريتا نجد ودمرة. وقد سألني عن مصادر معلوماتي وقد أخبرني بأنه يود انتهاز الفرصة ليشكرنا على مجهودات وعمل "زوخروت" ومن الأفضل عدم كشف اسمه.

في العام ٢٠٠٥ حدث أمر مماثل، حيث شاركت زوخرت في مسيرة العودة لقريتي هوشة وكساير اللتان دمرتا خلال النكبة. هذا وأجرت صحيفة "هكيبوتس" مقابلات مع بعض أعضاء الكيبوتس الذين كانوا من بين آلاف المشاركين في المسيرة، وكما أذكر فقد ورد إلى الجريدة ردود غاضبة من قبل أعضاء "كيبوتس يوحنان رمات" و"كيبوتس يوتشا" مع ذكر تفاصيل عن أحداث عنف من قبل مثيري شغب عرب ضد الكيبوتس خلال الحرب. وقد ادعوا أن كيبوتساتهم كانت ضحايا بريئة وأنهم سعداء بالقضاء على هذه القرى.

في الوقت ذاته وتحت المجهر، تلقينا طلبا مثيرا للاهتمام للحصول على المساعدة من قبل عضو "رمات يوحنان"، حيث قال أن لديه فضول لمعرفة تاريخ المعارك التي دارت بالقرب من كيبوتسه، وكذلك معرفة تاريخ القرى المجاورة. وبعد فترة طويلة استطعنا سماع القصص من قبل اللاجئين القرويين، وذكر ايتان في مقالته: "انه لمن الضروري سماع قصصهم والتعاطف الشديد معهم واحترام موقفهم بغض النظر عن ماهيته". وقد تحدثت معه وسعيت إلى عقد اجتماع بين أعضاء من الكيبوتس وعدد من اللاجئين من القرى المجاورة. ومن المثير للاهتمام أنه كان يبحث عن نازحين فلسطينيين يقطنون في صفا عارم، التي تقع على بعد بضعة كيلومترات فقط، وعلى ما يبدو فإن البعد الجغرافي بين الكيبوتس والنازحين الفلسطينيين هو أصغر بكثير من البعد المعرفي بينهم.

وقد استغرق الاجتماع الذي عقدناه ثلاث ساعات وكان في غاية الروعة، حيث كان هناك عشرة أشخاص من كل جانب بالإضافة إلى قلة ممن يتذكرون أحداث ١٩٤٨ حيث كانوا صغارا في ذلك الوقت.

وقد روى كافة الرجال من أعضاء الكيبوتس أنه تم إطلاق النار عليهم من قبل القرى وأدعوا بأن القرويين وفرّوا ملاذاً لجيش التحرير العربي في القرى ليتمكن من مهاجمة الكيبوتسات.

أما الفلسطينيون الذين نزحوا فقد وصفوا صورة مغايرة جداً، وبحسب أقوالهم فقد عانوا من إصابات مختلفة من قبل أعضاء الكيبوتس، ومنذ طردهم تم منعهم من زيارة ما تبقى من قراهم الواقعة ضمن المناطق الزراعية الخاصة بالكيبوتس.

هذا وقد جرى الحوار بروح طيبة مع الرغبة إلى الاستماع للطرف الأخر، وفي النهاية طلب اللاجئون من أعضاء الكيبوتس اتخاذ الخطوات باتجاه السماح لهم بزيارة ما تبقى من قراهم.

ولم يعد أعضاء رمات يوحنان بأي شيء. وبعد الحوار توجهت إلى أعضاء من الكيبوتس واقترحت عليهم التعمق في معنى النزوح عام ١٩٤٨، إلا أن الطرفين رفضا الاقتراح.

أعتقد بأن معظم الإسرائيليين من أعضاء الكيبوتسات يجدون صعوبة في الحوار الجدي والمفتوح مع اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من سكنهم ولا يستطعون تجريب معنى أحداث١٩٤٨ بعمق. إلا أنه وفي حقيقة الأمر، باستطاعة أعضاء الكيبوتس المسالمين والهادئين، الذين التقوا بالمهجرين الفلسطينيين للحديث عن الفترة السابقة، التغير في المستقبل.

ويظهر الموقف الإسرائيلي إزاء النكبة والمعرفة بها من خلال مستويين متوازيين: المتوى المعلن، ويبدو بالعادة من خلال هيمنة الإنكار والشعور بالتهديد كضحايا أبديين، وعلى المستوى الخفي الآخر فان هناك تردد في إرادة لمس الجراح التي خلفها التاريخ في هويتنا؛ هوية المحتل.

* ايتان برونشطاين: احد مؤسسي جمعية ذاكرات.

غزّة كحالة موت

بقلم: إيريس ميمون*

ينفجر القلب! ينفجر القلب من هول القتل والدماء الحارة التي تسيل من عروق الأطفال الناعمين وأعضائهم اللطيفة وقلوبهم النابضة. ينفجر القلب من دموع وصرخات الأمهات والآباء بعد أن انطفأ نور أعينهم من الألم الهائل، ألمٌ يصعب تصوّره، ينفجر نحو العالم من وسط ملايين الصرخات. والدماء لا تشربها الأرض، ترفض الأخيرة ذلك... في كل المرات التي تُبث الدماء رذاذا على شاشات التلفزيون. ينفجر القلب، والأدرنلين يتدفق في العروق وكذلك الخوف، فلا مَناصَ عندها، فتُطلق قُنبلة أخرى.

أغلق قلبي. أغلقه عن مشاهدة المناظر، وانتقل سريعا لكي لا أرى سَهْوا الناس الذين يحملون الجثث الصغيرة، وخاصة تلك الجثث الملطخة بالدم، وتتدلّى أعضاؤها، بينما الناس يركضون، والخيال يرفض الهذيان لأنني أغلق قلبي وأنتقل بسرعة إلى قناة أخرى لكي أسمع عن اقتراب وقف إطلاق النار، أو ما يمكن أن نسميه "وقف نزيف الدم". صمتٌ لهزّة تصمُ الآذان، دون أيّة رنّة؛ أغلق قلبي، لكي لا ينفجر قلبي.

إنه نظام، أو عملية، تفيد بأنني لست أنا وإنما شخص آخر، لسنا نحن الذين اقترفنا ذلك، وإنما هي مسؤولية شخص آخر. وطبعا، لم يكن هنالك من مناص، أو بالأحرى كان متعمدا أن يتم دفعنا لأن نقف بلا مناص. وربما كان ذلك خيارنا، أو ربما لا يمكن التوقف للحظة واحدة لكي نقول جملتين: "كم هو رهيب، نعم، أنها جهنم ونحن فيها وإياكم"، نحن لا نتوقف لأننا لسنا نحن، وان توقفنا للحظة نرى.

إنها ليست نكبة أخرى، أو محرقة، إنها مجموعة محارق! محارق بربرية، وأنا لا اعرف كلمة بربرية هذه، لأن المحرقة كما يراد لنا، هي واحدة فقط الخاصة بنا، المحرقة لنا فقط، وليس من حق أحد أن يأخذها منا، ولا يمسّها! لأن المحرقة للشعب، والمحارق للأشخاص الفرادى الذين قد يتمكنون، أو لا يتمكنون من اجتيازها، والأعمال الوحشية هي نتيجة الحرب وليس المحرقة، وقد نواسي أنفسنا بأن ذلك هو حكم رباني مثل المحرقة الخاصة بنا تماما، كما لو أننا وحدنا من يعاني. فهل ما حدث، كان لا مناص منه؟

"فقط القوة؛ العرب يفهمون فقط لغة القوة"، قال لي. ولكنه لم يقل ما يفهمون. فقلت له: "كل هذه الدماء، ولم نتوصل إلى سلام مع جيل نكبة ٤٨. ماذا سيحدث، إذن، عندما يكبر هذا الجيل؟ كيف سنتصالح معهم؟ كم عدد الشهداء الذين ولدوا في هذه الحرب؟"

يشبه هذا رمز "بين وياغ"، هذا الرمز الجميل الذي يحوي دائرة فيها موجة سوداء وموجة بيضاء تكمل الواحدة الأخرى. وداخل الموجة السوداء هنالك نقطة بيضاء وداخل الموجة البيضاء هنالك نقطة سوداء. وفي قمة موجة "بين" تنطلق بداية موجة "ياغ"، وفي قمة موجة "ياغ" تنطلق بداية موجة "بين". كما أن نهاية الليل تحمل ضوء النهار. وربما هذا ليس ضوءا واحدا وإنما الكثير من الأضواء. إشعاعات القنابل، كثيرة الأضواء تضيء سماء غزة. حفلة ديسكو مع رقصات لم نرها بعد.

ويعلو صوت:

"لسنا نحن؛ حماس هي المذنبة..." . الكل يعرف. وأنا أسأل: متى سنتعلم الدرس؟

* إيريس ميمون: معلمة لغة عربية في مدرسة بئر السبع، حاصلة على ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية.

حول الذاكرة المَمْحوَّة

بقلم: يوتم بن هيلِل*

في فيلمه "إشراقة أبدية للعقل الطاهر"، يهتمّ المُخرج ميشيل غوندري بأسئلة حول الذاكرة والنسيان. تدور أحداث الفيلم، حول معهد خاص مختصّ بتقديم خدمات محو جزء من الذاكرة أو جزء محدد منها يتعلق بإنسان ما، لكل من يطلب ذلك. ورغم أنه طلب في البداية محو الجزء الخاص بحبيبته من ذاكرته التاريخية، فإن جويل باريش، الذي يجسّد شخصيته المُمثل جيم كاري، يحاول أن يصارع بكل قواه عملية محو الذاكرة هذه، وكأنه يريد الإبقاء في رأسه على بقايا للعلاقة التي جمعته مع صديقته السابقة، كليمنتين كروزينسكي (المُمثلة كيت وينسلط)، قبل أن تتحطم هذه العلاقة.

في الذاكرة الإسرائيلية الجماعية، فإن ذاكرة النكبة، كارثة الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، هي اليوم ذاكرة مَمْحوّة تقريبا. ولِمَن وُلد، ككاتب هذه السطور، بعد عدّة عقود على النكبة، تصبح مهمة التنقيب عمّا تمّ إخفائه وقمعه من قبل مؤسسات دولة إسرائيل ليست بالمهمة اليسيرة دائما. يتمثل محو الذاكرة، مثلا، بغياب النكبة من الخطاب العام في إسرائيل، ومن مناهج التعليم في المدارس، وفي "تهويد" أسماء الأحياء والشوارع، وأيضا في إخفاء الشهادات المتبقية على الأرض. فبقايا القرى الفلسطينية مخبّئة اليوم جيّدا خلف أشجار الصبار، وأحراش "الكِيرن كيّيمت". وبعضها مرّ بعملية تحوّل، إذ تحولت بيوت سكنية إلى مخازن، وأقيمت فوق المقابر مدن ملاهي للأطفال، وتحول المسجد إلى كشك.

لقد عشتُ طفولتي في كيبوتس نير– عام، المُقام بين سديروت وبيت حانون. كان الكيبوتس، الذي أُقيم في سنة ١٩٤٣، مُحاطا بالقرى الفلسطينية، التي اعتاش سكانها على زراعة الحقول والبساتين ورعي الأغنام. ليس بعيدا من نير عام، تقع قرية هوج، والتي اعْتُبرت قرية "وَدودة" للسكان اليهود في المنطقة. حتى أن سكان قرية هوج قد قاموا في سنة ١٩٤٦، بتخبئة أفراد من "الهاغاناه" المُلاحَقين من قبل البريطانيين. ولكن هذه الحقيقة لم تُسعفهم حين طُردوا من قريتهم في أواخر أيار ١٩٤٨. جزءٌ من بيوت القرية سلب وفُجّر. ووصل اللاجئون من قرية هوج إلى قرية دِمْرة، ولكنها تعرضت هي الأخرى للقصف الجوي من الطائرات الإسرائيلية. ومن بقيَ من الناس من بين الأحياء، ومن ضمنهم لاجئو هوج، فقد هربوا إلى قطاع غزة. مصير مشابه حلّ بسكان قرية نَجْد المجاورة، والتي رحل سكانها إلى قطاع غزة في أيار ١٩٤٨ أيضا، ومثلها قرى فلسطينية أخرى في المنطقة. على أراضي نَجْد ودِمْرة، أُقيم كيبوتس أورْ–هَنير وكيبوتس إيريز.

صورة للفنان هيثم سرور، الخليل، جائزة العودة، مركز بديل ٢٠١١.

مثل هذه الروايات، لم تُرو لنا مطلقا، نحن أطفال المنطقة. فمثلها لم يكن مُناسبا لروايات البطولة حول العمليات الكبرى "لتحرير" النقب في حرب ١٩٤٨. وأنا أشكُّ بعدد الذين يعرفون منا بأننا نسكن على أرض كانت مليئة بحياة أشخاص آخرين لوقت قريب، ولا يوجد لهم أي ذكر اليوم.

مئات الآلاف من اللاجئين "إختفوا" إلى المناطق الواقعة، بغالبيتها، خارج الوعي الإسرائيلي–اليهودي: البلدات الفلسطينية داخل الخط الأخضر، ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وباقي أرجاء الشتات الفلسطيني. ولكن، الأرض لا تزال هنا، والقرى وسكانها الذين سكنوها في الماضي ترافق حياة كل من يسكن هنا في مراحل مختلفة من حياته، حتى بدون أن يدرك ذلك. فهُنا قرية الشيخ مؤنس، وعلى أنقاضها قامت الجامعة التي تعلمتُ فيها (جامعة تل ابيب) وهُنا تقع أيضا قرية بْرير وبجوارها احتفلت بفرحي، وهنا بقايا قرية صُمّيل– بجانب مفترق الطرق أرْلوزوروف وإبن غْبيرول؛ حيث سكنتُ بعد زواجي. وهُنا البيوت الباقية من حيّ القطمون في القدس حيث أقيم مع عائلتي اليوم.

إن محاولة جويل باريش للتصارع مع محو ذاكرته قد فشل. ورغم ذلك، فقد نجح في إيجاد مخرج، من خلاله قد يستطيع استعادة جزء من الماضي. ويبدو بأن شيئا ما يكمن في داخله يجعله مُصمّما على عدم الانفصال عن هذا الماضي ذي الإشكاليات الكثيرة من وجهة نظره. حتى، عندما تُمحى الذاكرة بطريقة شاملة وأساسية، لا يزال من المهم التصارع مع النسيان. فالناس، الأماكن، والأحداث في سنة ١٩٤٨ يستحقون بأن يحصل ذلك على الأقل.

* يوتم بن هيلِل: ناشط في جمعية ذاكرات.

بمناسبة الأول من أيار، عقد المؤتمر النقابي الفلسطيني الأول لمقاطعة إسرائيل

ائتلاف النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلسطينية من أجل مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها

عُقد بمدينة رام الله في ٢٠١١/٤/٣٠ المؤتمر النقابي الفلسطيني الأول لمقاطعة إسرائيل بمشاركة واسعة من كافة الأوساط النقابية العمالية والمهنية الفلسطينية، وبمشاركة كبيرة للقوى الوطنية والإسلامية، حيث أعلن عن تأسيس **الائتلاف النقابي الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل**، كأكبر تحالف نقابي فلسطيني يمثل الحركة النقابية العمالية والمهنية. بالإضافة لممثلي جميع الأطر والاتحادات النقابية، شارك في هذا المؤتمر الهام كل من د. حسام زملط نائباً عن د. نبيل شعث (رئيس مفوضية العلاقات الدولية في حركة فتح)، الشيخ فضل حمدان (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس)، والسيد قيس عبد الكريم، الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وممثلون عن فصائل العمل الوطني الأخرى.

كما ألقى السيد جو فيليسيو، رئيس العلاقات الدولية في اتحاد نقابات عمال البرازيل (CUT)، والذي يمثل أكثر من عشرين مليون عاملاً، كلمة رئيسية عبر فيها عن التضامن النقابي الدولي مع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة وحركة المقاطعة الدولية لإسرائيل، والتي يدعمها اتحاده والعديد من الاتحادات النقابية الدولية الهامة.

رسخ المؤتمر الإجماع الوطني الفلسطيني على حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف حسب القانون الدولي، وأهمها حق تقرير المصير والعودة والتحرر من الاستعمار. كما أعاد التأكيد على وحدة الحركة النقابية الفلسطينية، كمكون رئيسي من الشعب الفلسطيني في نضالنا التحرري، على مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، كشكل رئيسي من أشكال المقاومة المدنية السلمية للاحتلال الإسرائيلي وأشكال اضطهاده لشعبنا. وطالب المؤتمر النقابات العربية والعالمية بدعم حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل ولجميع مؤسساتها المتواطئة في الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية الأخرى للقانون الدولي، وعلى رأسها نقابتها العنصرية "الهستدروت".

إن انبثاق الائتلاف النقابي الفلسطيني عن هذا المؤتمر لهو حدث تاريخي، إذ يضم الائتلاف الغالبية العظمى من مكونات الحركة النقابية الفلسطينية وجميع الكتل المكونة للاتحادات العمالية والنقابية. كما إنه يستند بوضوح إلى نداء المقاطعة الصادر عن المجتمع المدني الفلسطيني عام ٢٠٠٥ ومعايير المقاطعة التي تبنتها اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والذي يعد الائتلاف من أهم مكوناتها. ودعت الكتل والنقابات العمالية والمهنية المشاركة في المؤتمر كافة مكونات الحركة النقابية الفلسطينية للإنضمام للائتلاف الهادف لمقاطعة إسرائيل حتى تفي إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

حيى المؤتمر في بيانه الختامي كافة النقابات والاتحادات العمالية والنقابية العالمية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني وخاصة تلك التي تبنت حملة مقاطعة إسرائيل (BDS)، ودعا النقابات العمالية والمهنية في شتى ارجاء العالم للانضمام للحملة العالمية للمقاطعة. كما وطالب نقابات عمال الموانئ بالرفض التدريجي للتعامل مع السفن الإسرائيلية، أسوة بالدور البطولي لعمال الموانئ في معظم بلدان العالم الذي ساهم في تعليق التجارة البحرية مع جنوب أفريقيا احتجاجاً على نظام الفصل العنصري.

استقبل المؤتمر رسائل تأييد وتضامن من السيد أبو ماهر غنيم، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، والسيد أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية القابع في سجون الإحتلال، بالإضافة إلى رسائل من الجبهة الديمقراطية، ومن السيد ركاد سالم أمين عام جبهة التحرير العربية، والسيد جميل شحادة، الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية. كما يفخر المؤتمر بالعدد الهائل لرسائل التضامن الواردة من عدد كبير من الإتحادات والنقابات العالمية، بما فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واتحاد النقابات العمالية في جنوب أفريقيا (COSATU)، واتحاد النقابات العمالية الإيرلندي، بالإضافة إلى عدد من النقابات في كندا واسكتلندا وإيطاليا وفرنسا واسبانيا وتركيا وأستراليا والولايات المتحدة وغيرها.

طالب المؤتمر بأن تستمر حملة المقاطعة حتى تفي إسرائيل بالتزاماتها تجاه القانون الدولي بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني – غير القابل للتصرف – في تقرير المصير، وحتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي عن طريق:

- إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (بما فيها القدس الشرقية) وتفكيك الجدار والمستعمرات
- الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين وإنهاء نظام التمييز العنصري ضدهم
- احترام وحماية ودعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

* أعضاء الإئتلاف النقابي لمقاطعة إسرائيل: الاتحاد العام لعمال فلسطين، إتحاد النقابات المستقلة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، النقابات المهنية (نقابة المهندسين، نقابة الأطباء، نقابة الصيادلة، نقابة المهندسين الزراعيين الفلسطينيين، نقابة المحامين الفلسطينيين، نقابة أطباء الأسنان، نقابة الأطباء البيطريين)، الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين، الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين، إتحاد المزارعين الفلسطيني، إتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية، نقابة الوظيفة العمومية، المكتب الحركي العمالي، جبهة العمل النقابي، كتلة الوحدة العمالية، الكتلة العمالية التقدمية، منظمة التضامن العمالية، كتلة نضال العمال، كتلة كفاح العمال، كتلة التحرير العمالية، كتلة المبادرة العمالية، اتحاد لجان كفاح العمال الفلسطيني.

في القدس بيت مسلوب وشعار على مدخله: "حدودنا ستكون أشجار الزيتون"... فهل أبقيتم زيتونا؟

بقلم: رانية الياس *

كم في هذا الشعار من تناقض؟ ليس هذا مجازا. بل هو أسلوب لا يستخدم إلا من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن كيف تصلح أشجار الزيتون نفسها لميلاد الجلادين ولولادة السلام ؟

على شارع سعد وسعيد، ويسمى الآن شارع رقم واحد، أو على بوابة مندلبوم – على خط التماس كما كان يسمى بالماضي– يقع بيت "أنضوني برامكي"، الذي تم تعميره عام ١٩٣٢– ١٩٣٤. ترجع ملكيته حسب الأوراق الرسمية منذ الانتداب البريطاني و"الكوشان" الأردني عام ١٩٥٨ والكوشان الإسرائيلي عام ١٩٧٢ إلى السيدة "إفلين برامكي". أربع عائلات فلسطينية كانت تقطن البيت حتى عام ١٩٤٨ حين استولى عليه الجيش الإسرائيلي، وأصبح مقرا عسكريا على الحدود عند بوابة مندلبوم. وسمي هذا البيت فيما بعد ب "نقطة ترجمان"، حيث كانت نقطة الجيش الأردني تقع مقابله تماما.

رغم المحاولات العديدة لاسترجاع البيت بعد عام ١٩٦٧ من قبل "أنضوني برامكي" وابنيه: "د. جابي والمهندس جورج"؛ إلا أن المحاولات باءت بالفشل. وقد حاول الاحتلال الإسرائيلي من خلال بلديته شراء البيت من آل برامكي؛ إلا أنهم رفضوا التفريط بأي شبر منه، وما زالوا يحتفظون بجميع الأوراق الثبوتية لملكيته، حالهم حال الآلاف من الفلسطينيين اللاجئين.

في منتصف الثمانينيات أصبح البيت يستخدم كمتحف لصور الجنود والحرب، ومن ثم وبدعم من عائلة "هولتنزبرينغ" الألمانية عام ١٩٩٩ تم الإعلان عن انطلاق متحف: "على خط التماس". وحسب الصفحة الالكترونية الخاصة بالمتحف، فأنه يدعو "إلى التعايش والحوار من خلال الفن والثقافة والاحترام المتبادل". ولكن أين التعايش والحوار إذا كان المتحف مقاما في بيت مسروق وحقوق أصحابه مسلوبة؟!

فهؤلاء الذين جاؤوا من بعيد، من خطأ فادح، يدخلون بيوتنا عنوة ويزعمون ان البيوت لهم. كيف يجرؤون على استخدام الثقافة لتسويق مفاهيم إنسانية أول من كسرها وشوهها "هم"؟ يرفعون شعارات وينظمون المعارض تحت عناوين التعايش والسلام وهم يضعون الخنجر مكان ورودنا! وينتهكون جميع المواثيق الدولية وحقوق الإنسان ولا يحرك لهم ساكنا.

منزل البرامكي (تصوير: رانية إلياس)

ان المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنّته الجمعية العامة للأمم المتحدة تنص على ان:

١. لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفى الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفى الفوائد التي تنجم عنه.
٢. لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه.

في مدينة القدس تجسد صمود المؤسسات المقدسية الثقافية من خلال استمرار تنظيم الفعاليات وخلق الحراك الثقافي من اجل المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية فيها.

يذكرني هذا بما كتبه الشاعر الراحل محمود درويش:

"لم أر جنرالا لأسأله: في أي عام قتلتني؟ لكني رأيت جنودا يكرعون البيرة على الأرصفة وينتظرون انتهاء الحرب القادمة، ليذهبوا إلى الجامعة لدراسة الشعر العربي الذي كتبه موتى لم يموتوا. وأنا واحد منهم!"

وهذا ما يحدث في بلادنا... فباسم المفتاح الذي حملته أمك لأكثر من ستين عاما؛ انهض وانظر إلى ما حولك وما يحدث في القدس المحتلة، متحف للتسامح على مقبرة مأمن الله! ومتحف على خط التماس في بيت آل برامكي! ووحدات استيطانية في بيت مفتي القدس الحاج أمين الحسيني– وعقار (فندق شيبرد) والشيخ جراح ووادي حلوة وحي البستان وغيره من الأحياء العربية... علينا ان ننظر بفروسية الخاسر – ولا تخجلنا خسارتنا– ولا يجبرنا ضعفنا الآني على الانكفاء، علينا ان نخوض أيامنا القادمة بإستراتيجية واضحة نعمل من خلالها على استخدام سلاح الثقافة والتصدي لإسرائيل بالإعلام والقانون الدولي والحراك الشعبي؛ وذلك من خلال نشر الجرائم للرأي العام، مستفيدين من تجارب الشعوب الأخرى.

علينا العمل جاهدين على تطبيق المقاطعة الثقافية وعدم تسويق المشاريع التطبيعية منطلقين من مبدأ الدفاع عن النفس، وليس على أساس عنصري أو ديني أو عرقي، هادفين بذلك إلى عزل إسرائيل وممارسة الضغوط عليها وحث المجتمع الدولي لفرض العقوبات عليها حتى تمتثل للقانون ومبادئ العدالة.

ولكن، هذا أيضا يتم انتهاكه بشكل يومي في القدس المحتلة، فمنذ اتفاقية "انابوليس" تم منع أكثر من ٣٠ حدثا ثقافيا في القدس، واشتدت الحملة بالتحديد بعد آذار ٢٠٠٨ في حفل إطلاق شعار القدس عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٩ حيث منع تنظيمه. ومن ثم منعت معظم الفعاليات داخل المدينة عام ٢٠٠٩ التي نظمت تحت إطار فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية. هذا بالإضافة إلى استمرارية إغلاق العديد من المؤسسات المقدسية ووضع المعيقات والتضييقات على عملها بطرق مختلفة "مادية وضرائبية وقانونية الخ..."؛ مما أدى إلى هجرة العديد من المؤسسات المقدسية إلى مناطق أخرى وبالذات إلى رام الله. رغم هذا، لا بد من التأكيد ان هناك قصص نجاح كثيرة وكبيرة

فيا شجر الزيتون المعلق على مدخل بيت سرق من صاحبه الفلسطيني، قل لمن علقك: لا شجرة تسطو على ثمرة شجرة أخرى، ولم تقتل شجرة شجرة... فاتركوا أشجارنا وبيوتنا وارحلوا!

* رانيا الياس: مديرة مؤسسة يبوس – القدس المحتلة.

دور التربية في تنمية ثقافة العودة

بقلم: فريال خروب*

إن تحقيق تنمية بشرية حقيقية في فلسطين يتطلب العمل بشكل حاسم على رفع مستوى التربية بكل قنواتها وحلقاتها (البيت، المدرسة،الجامعة، المؤسسة، الإعلام). كما أن الكلام عن حق العودة يجب ألا يكون مجرد حديث عابر، بل تجسديه كمطلب حقيقي وشرعي، عقلاني وواقعي، وحديث حاضر دائماً، لان شعبنا يرفض التوطين والتبديل وتزوير تاريخه.

ولأن مفهوم الوعي بثقافة العودة هو احد أشكال الوعي التربوي، بمعنى أن هناك أهمية للدور التربوي في تعزيز الوعي بثقافة حق العودة لدى الفلسطينيين؛ سواء على ارض الوطن أو في المنفى ودول الشتات، فمن الواجب أن يكون هناك فهم وإدراك عند الأجيال الجديدة للواقع الفلسطيني ولثقافة حق العودة، ولمجمل التغيرات التي ساهمت في نشوء قضيتهم، وبالتالي إصرارهم على هذا الحق وتطوير قدرتهم على تصوره واستيعابه بشكل كلي. وهذا بطبيعة الحال شرط إحداث تغيرات جذرية من جهة، وشرط تحفيزهم على المشاركة في بلورة اتجاهات وطنية وسياسية تعزز حقيقة الولاء والانتماء لفلسطين التاريخية. إن مهمة التربية بالأصل هي توفير البيئة الصالحة، والخبرة التي تساعد على رفع وعي الأفراد بما يدور حولهم، وخلق جيل قادر على الصمود في وجه التحديات والمساهمة في إنجاح عملية العودة.

إن واقع التربية في فلسطين، وبالذات التربية السياسية واقع يعلوه القصور، خاصة فيما يختص بحق العودة، لذلك يجب أن يقوم المهتمون بالتخطيط التربوي والسياسي في فلسطين بأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار وتفعيل دور كل المؤسسات المعنية.

لو أخذنا المدرسة والمناهج المدرسية كأحد عناصر التربية واهم مؤسسة تعمل على تجسيد الهوية الفلسطينية، فيجب أن يكون هناك اعتماد فلسفة تربوية للمنهاج الفلسطيني كمرتكز تربوي لتغرس وتكرس الإيمان بحق العودة. ضمن هذا السياق، أرى أن دور المناهج الحالية غير كاف بشأن ترسيخ ثقافة العودة، ولا يتناسب مع أهمية هذا الحق، ويجب إعادة النظر في كتب المنهاج وإثرائها بمعلومات أكثر لتعمق حق الفلسطينيين بأرضهم، لان تدني مستويات الوعي او تراجع القيم والمثل الوطنية العليا هو نتيجة لعدد من الأسباب، منها اهمال معالجة الحقوق بعمق ضمن المناهج التربوية– الدراسية، وعليه لا لوم على الجيل الجديد اذا ما لمسنا ضعف معرفته بقضيته وحقوقه أو تراجع ذلك. فدور المناهج المدرسية ليس التعليم فقط إنما إكساب الخبرات والمعلومات بما يدور في عصر هذا الجيل من قضايا، واهمها حق العودة وحتى لا يكون هناك نوع من التجني نقول أن بعض الكتب التعليمية تناولت بعض موادها حق العودة، لكن هذا التناول كان مرورا عابرا، وغير كاف لإعطاء هذا الحق أهميته.

لكن لو تناولنا دور بعض المؤسسات غير الحكومية، فإنها باعتقادي تلعب دورا اكبر من غيرها في تنمية الوعي اتجاه ثقافة العودة.

أما البيت، ودور الأهل في تنمية هذه الثقافة فيجب أن تكون الجلسات العائلية– خاصة مع الأجداد –ذلك الجيل الذي عاش أحداث النكبة كنوع من التاريخ الشفوي ووثيقة تاريخية تدعم ثقافة العودة وتعزز الانتماء إلى الوطن الذي له فوق ترابه كل الذكريات، ويجب أن يحتوي كل بيت فلسطيني على مكتبة تحوي على كتب مرتبطة بحق العودة حتى يتعلم أولادنا عن الوطن والقرية والأرض والتاريخ والهوية بالعلم والمعرفة وليس بالعواطف فقط .

وعن الجامعات فيجب أن يكون هناك مساق إجباري يعطى بطريقة متطورة وأسلوب يعتمد النقاش والحوار والتحليل والدراسة والبحث.

أما عن الإعلام الرسمي فله دور لكن موسمي– للأسف – بكل البرامج المتعلقة بثقافة العودة، ويجب إفراد مساحة اكبر سواء للإعلام الرسمي أو الخاص؛ لان العودة هي إحدى ثوابت شعبنا واهم أركان قضية.

حتى خطب المساجد والكنائس، يجب أن تتضمن تاريخ فلسطين وثقافة حق العودة، لأنه يجب أن يكون للمساجد دور تربوي وتوعوي لمجمل القضايا سواء الاجتماعية منها أو السياسية.

وختاما، فالوعي وحده لا يكفي والحديث عن ثقافة العودة لا يكفي الآن، اذ ان كل ذلك لا يجدي ان لم تتوافر أداة التحرك نحو التحرر وتصبح لدينا قوة فعلية وليس معلومات للتخزين فقط. ويجب أن يتخطى هذا الجيل مرحلة الصمت أو المعرفة إلى العمل والتفكير الجدي بالسؤال: كيف نعود؟ وماذا بعد العودة؟

* فريال خروب: ميسرة برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين، مركز يافا الثقافي، مخيم بلاطة.

حكاية قرية خُبّيزة

أجرى اللقاء: رنين جريس* وعمر اغبارية**

المصدر: palestineremembered.com

فيصل مسعود سليط يقف على انقاض مقبرة القرية (تصوير: جمعية زوخروت)

هي واحدة من ٣٢ قرية تابعه لأراضي الروحة شمال فلسطين، والتي هجّرت ودمّرت عام ١٩٤٨. اسمها مشتق من اسم نبات بري اشتهر كثيرا في قرى فلسطين وفي المطبخ القروي. عن قريته خُبّيزة وحكايتها حدثنا فيصل مسعود سليط (مواليد ١٩٤٠) الذي هجّر قسراً هو وعائلته ويسكن اليوم في مدينة أم الفحم.

"انا من مواليد قرية خُبّيزة سنه ١٩٤٠. يعني لما تهجرنا منها كان عمري ٧ سنوات. عشنا بخبيزة أنا وأبوي وأمي وثلاث أخوه وثلاث أخوات. بلدنا كانت بمنطقة اسمها بلاد الروحه وفيها كان كتير قرى، قسم منها تهجّر وقسم بقي. ببلدنا سكنت عدّة عائلات منهم أبناء سليط واللي همّ عباس وخليل وصالح ومصطفى ومنصور. سكنوا فيها كمان أبناء البكاوي، ابراهيم، خليل وعلي البكاوي، سكنوا فيها كمان ناس من يعبد، منهم فارس النجار وسكن فيها عائلة خليل الحبيطي من ام الفحم وحسين البطيخ من باقة الشرقية. عمّي، عبد القادر الحاج حسن كان هو آخر مختار للبلد قبل ما تهجرنا".

"مساحه بيوت القرية كانت حوالي ١١ ل ١٢ دونم. أما مساحة أراضيها فكانت ما يقارب ال ٥ ألاف دونم. عدد البيوت فيها كان بين ٤٠-٤٥ بيت. معظمها مبني من حجر وطين. أما عدد سكان القرية فكان حوالي ٣٠٠-٣٥٠ نفر. كان فيها من العيون، بير محمد هذا كنا نستعمله للطرش، المي تبعته كانت تنزل على النزّازات (اسم منطقة قريبه من أم الشوف) وعلى العين الغربية، هاي العين كانوا يزرعوا عليها بساتين. كان عنا كمان بير ابو حجوات قريب من الكيبوتس، هذا كان للشرب. كان بالبلد كتير ينابيع، يعني عنا عين العسل، والوادي الشمالي وعين العرايس وعنا عين الفحرور. كان في ما يقارب ١٠ او ١١ عين. منطقة الروحه كانت غنيّه بالمي".

"البلد كانت مليانه شجر زيتون وكان عنا شجر رمان وتين ولوز. مساحه كبيرة من أراضي بلدنا كانت مخصصه للحبوب مثل الحمص، الشعير، القمح والذرة. النسوان كانت تروح تغمّر القمح لما يحصدوه، ويحلبوا البقر ويعملوا أجبان ويعملوا كل شغل الدار والرجال عليهم الحراث والدراس والحصيده وكل شي تاني. يعني أهل البلد كانت عايشه من الزراعة والمواشي وما كان في بيع وشراء، الناس كانت لبعضها اللي معتاز يوخد من جاره. أبوي وأعمامي كان عندهم حوالي ١٠٠ راس غنم و ٧ أو ٨ روس خيل. كان عنا حوالي ٢٠ – ٣٠ راس بقر وكانوا يملكوا أربع بيوت وغرفة بنيناها جديد من باطون. يعني وضعنا، وضع مسعود ابراهيم وإخوته كان فوق الريح. هاي المواشي ضلت عنا لحد ما تهجرنا وقعدنا بكفيرت (قرية فلسطينية تقع غربي جنين بالقرب من يعبد، ما زالت قائمه حتى يومنا هذا). لما طلعنا لهناك ما كان في محل للبقر والغنم، ساعتها أخذ أبوي وأخوته الطرش وباعوه بطول كرم".

"قبل النكبة أشترى أبوي وأعمامي تراكتور جنزير لحراثة الأرض وماطور ميّ. بهاي الفترة كانت الناس عم تتقدم. وكان يعطيه للناس بالإيجار وبغير الإيجار. كان جنبنا كيبوتس لليهود اسمه جلعاد، هذا الكيبوتس موجود من سنه ال-٤٥ وبسنوات ال ٧٠ تغيّر اسمه لإبن يتسحاك. كانت علاقتنا معهم كتير قريبه ونحكي معهم بس عربي. وكانوا كثير مرات يطلبوا التراكتور والماطور من أبوي وبعد ما ينهوا عملهم يرجعوه. لما طلعنا من البلد قالوا لنا أعطونا الماطور وبس ترجعوا بتوخدوه. أعطيناهم الماطور وقلنا لهم التراكتور موجود بكفر قرع بتقدروا تجيبوه وتخلّوه عندكم. كانت علاقتنا معهم كتير قوية ولما طلعنا قالو لنا خليكم، إحنا منحميكم. بس احنا طلعنا من خوفنا على النساء والبنات والعرض وخصوصاً بعد اللي صار بدير ياسين".

"بالبلد ما كان مدرسة، بس بال ٤٧ فتحوا مدرسة مشتركه بقرية أم الشوف واللي تعلم فيها أولاد من قريتنا ومن أم الشوف. بذكر جابوا معلم يمكن من اجزم أو عين غزال. بس بعد كام شهر صارت الحرب وسكرت المدرسة. بالمدرسة تعلمنا حوالي عشرين ولد. يعني مثلا أنا وأولاد عمي وأولاد خالي تعلمنا فيها. كنا بس أولاد لأنه البنات كان عيب تتعلم. كنا نكتب على تنكة الكاز، نقسمها أربع شقف ونعمل منها لوح ونكتب عليها القران. قبل ما فتحوا هاي المدرسة كان الأولاد يتعلموا عند المشايخ في البلد".

"القرى اللي كانت حوالينا هم: من جهة القبل، قرى قنّير وعارة وعرعرة وكفر قرع، ومن الغرب، أم الشوف، صبّارين والسنديانه، من الشمال دالية الروحه، الريحانية، أم الزينات ودالية الكرمل وخربة الكلبة (يعود الاسم على الأرجح الى قبيلة بني كلب البدوية التي سكنت المنطقة). من الشرق كان البطيمات ومعاويه والكفرين. معظم القرى تهجّرت. بمنطقة الروحه تهجّرت ٣٢ قرية و ٢٠ قرية بقيت. يعني مثلاً أهل قرية خُبّيزة، قسم منهم بالضفة الغربية، بيعبد وبقفين وبالنزلة الشرقية، قسم بطولكرم ورام الله وقسم بمخيم جنين ومخيم الفارعة، قسم تهجّر على سوريا وعلى اربد وعمان والكرَيّمة والأغوار والرصَيفة والزرقاء. وقسم بالمانيا الغربية. يعني أهل خُبّيزة مشردين بكل البلاد. اليوم العلاقة بينهم قليله وأقوى اشي العلاقة مع الضفة لأنهم قراب علينا".

إحتلال القرية

"كانت القرية، على الأرجح، ضحية غارة مبكرة شنتها الهجاناه في الأسابيع القليلة الأولى من الحرب. غير أن القرية بقيت عدة اشهر من دون أن تُحتل. ففي اثر المعركة التي دارت بشأن كيبوتس مشمار هعيمك باشرت الهجاناه في أواسط نيسان بقصف القرى المجاورة وفي الأسابيع اللاحقة استغلت عصابة الأرغون هذه المكاسب وهاجمت القرى الأخرى في المنطقة ومن ضمنها قرية خُبّيزة التي سقطت بين ١٢ و ١٤ مايو".

"قبل ما سقطت البلد طلعوا مندوبين من قرى الروحة حتى يجيبوا سلاح من سوريا"، حدثنا فيصل سليط. من خُبّيزة طلع أبوي مسعود إبراهيم، من الكفرين طلع شاكر الأسعد الغول، ومن أم الشوف كامل الحاج محمود صباح، وطلعوا من السنديانه وصبارين، وعاره وعرعره وكفرقرع وأم الزينات وطيرة حيفا وغيرهم. من كل بلد طلع واحد وقعدوا حوالي ٣ اشهر راحوا فهيم على سوريا ولبنان والعراق ومصر. كان في واحد اسمه محمود الماضي من الهيئة العربية العليا من اجزم، كان ساكن بسوريا وعن طريقه جابوا سلاح من سوريا. السلاح اللي جابوه كان نوعه طلياني، وكان عبارة عن بارود وفشك. هذا محمود عزم الرجال عنده وعملهم عشاء وقالهم "وداعا يا فلسطين". قالوا له ليش هيك بتحكي؟، قالهم لأنه في مؤامرة كبيرة واحسنلكم تقعدوا وتتفقوا مع اليهود وما تطلعوا من البلد. بعد ما رجعوا الرجال عملوا اجتماع بطيرة حيفا بس ما اتفقوا وقالوا كل بلد تقرر مصيرها لحالها. ببلدنا اجتمع أهل خُبّيزة بس ما اتفقوا، وساعتها أبوي وأعمامي أخذونا إحنا الأولاد والبنات والنسوان وأخذونا على قرية ظهر المالح، قرية تابعه ليعبد، قعدنا هناك حوالي شهر وكان كل ليله واحد يجي ينام عنا. بالبلد بقي الشباب والختيارية ونسوان كبار والمواشي".

"ببلدنا كان إطلاق نار بس مره وحده ولمده قليله، وما حدا تصاوب. يومها أجوا اليهود وصاروا يطخوا علينا وحوالي عشرين شاب من عنا صاروا يطخوا عليهم من السلاح اللي جابوه من سوريا، جبنا حوالي ٧٠ باروده. بس طبعاً الشباب ولا مدربين ولا اشي. يومها أنا كنت بعدني بالدار وكنت قاعد بالاوضه الجديدة اللي عمرناها وكنت أسمع الطخ. بعد ما طلعوا من عنا، صرنا نسمع صوت الرصاص كمان من قرى أم الشوف وصبارين والسنديانه. يعني كانوا يدخلوا على كل قرية يطخوا عليها ويطلعوا. إحنا ضلينا صامدين بالبلد لحتى صارت واقعه كفر قرع (تم احتلال كفرقرع في أيار عام ١٩٤٨ على يد قوات الهاجانا، واعتبرت قوات الاحتلال معركة كفر قرع من المعارك الكبيرة والفاصلة في المنطقة). بعد سقوط كفر قرع، تركنا ظهر المالح لأنه ما كان في مي هناك للطرش، ورحنا على قرية كفيرت. هناك أبوي كان يعرف شخص اسمه ناجي المصطفى اللي أعطانا غرف نسكن فيهم. لما أهل بلدنا طلعوا ما راحوا كلهم باتجاه واحد. يعني مثلا عمي عبد القادر طلع من البلد على أم الفحم لأنه مرته من أم الفحم، عمي عيسى مرته من الصوالحه من جبارين فطلع لهناك. خالي طلع على باقة لأنه بنته كانت متزوجة بباقة. الناس تقسمت وتوزعت بالبلاد".

"بعد بأشهر أجا ابوي على أم الفحم عند جماعة أصحابه، وسمع انه بدهم يسلموا منطقة المثلث. اصحابه حكوله: شو رأيك تيجي على أم الفحم وممكن بعد بفترة ترجع على خُبّيزة؟. رجع أبوي عند أعمامي على كفيرت وقالهم الفكرة. عمي خليل كان عصبي شوي، قال له يا: مسعود، كل الوقت إحنا ما خالفناك، أما انه نرجع على ام الفحم وأشوف جبال الروحه قدامي، هذا مستحيل. رجعنا لحالنا أنا أمي وأبوي على أم الفحم وثاني يوم احتلت اليهود أم الفحم. كان هذا بأيار ال ٤٩. وصار الحكم العسكري وقالوا لنا انتو لاجئين وما الكو مكان هون بأم الفحم. يومها إحنا كنا ساكنين بحارة اغبارية وسجلنا بهويتنا انه تابعين لعائلة اغبارية، دار عمي عبد القادر كانوا بحارة المحاميد وسجلوا اسمهم محاميد، عيسى الحاج حسن كان بجبارين وسجل بجبارين. واللي كان بالمحاجنة سجل محاجنه واللي كان بمعاوية سجل بمعاوية. ولأجل هيك ضلينا وما رحّلونا من أم الفحم".

"بفترة الحكم العسكري صرنا نطالب بلم الشمل مع أخوتي اللي بجنين بس الدولة رفضت. يعني انا عيلتي كل واحد ساكن ببلد. واحد بالأردن، وواحد توفى بجنين، وأثنين منهم بالغور وعندي أخت ما تزوجت وعاشت معي بام الفحم. يعني من كل اخوتي انا الوحيد اللي بقيت بأم الفحم. أنا عشت وحيد (باكيا). يعني انا مش بس تهجّرت، أنا كمان عشت كل حياتي وحيد. كنت لما اسمع واحد يقول خالي أو عمي أو اخوي كنت ابكي. ما خلينا اسم غير اخدنا، سمّونا لاجئين، ونازحين ومشردين ولليوم منسمعها من الجاهلين. أنا عشت بام الفحم بين أهلي. الكل بحترمني. ومع ذلك بسمع كلمه لاجيء. بحرب ال ٦٧ كانت اول مره تواصلت مع أهلي، فرحنا انه النكسة صارت عشان نلتقي فيهم".

القرية اليوم

لا مستعمرات إسرائيلية على أراضي القرية وكل ما تبقى منها هو حطام الحجارة المبعثرة في كل مكان وعليها نبتت الأشواك والأعشاب ونبات الصبّار. أما الأراضي المحيطة بموقع القرية فيُزرع جزء منها، بينما يُستعمل الباقي مرعى لمواشي كيبوتس ابن يتسحاق المجاور. "الشيء الوحيد اللي بقي من القرية هي المقبرة"، حدثنا فيصل سليط: "والمقبرة اليوم تقريبا مهمله، بس أنا بقدر أتعرف على قبر سيدي الحاج عباس اللي هو أبو أمي، لأنه على زمن خُبّيزة طلعت على قبره شجرة الغار ومن يومها وإحنا منعرف قبره من شجرة الغار".

"أنا زرت خُبّيزة بعد سنين من التهجير. ما بعرف ليش، يمكن إهمال او جهل. اما انا كل مرّة باجي بروّح فاقد عيوني من البكاء. بتذكر أهلي وأخوتي. اليوم انا بجيب أولادي وأحفادي. بس احنا الكبار منحن أكثر. اللي ربي بهاي الأرض بعشقها. من يومين اتصلت بابن عمي بجنين عمره ٨٥ سنه. سألته سؤال أو سؤالين ع البلد، وصار يبكي، ويقول لي من شان الله خدني ع البلد. جبته لهون مره أو مرتين وكل مره بصير يبكي. ابن عمي كان هو أبو المنطقة. كان يلف كل منطقة الروحه وحافظها كلها".

---

*رنين جريس: باحثة فلسطينية، مركزة مشروع التاريخ الشفوي في جمعة ذاكرات، حيفا.

**عمر اغبارية: منسق الجولات الميدانية للقرى المهجرة والمدمرة، جمعية ذاكرات، المشيرفة

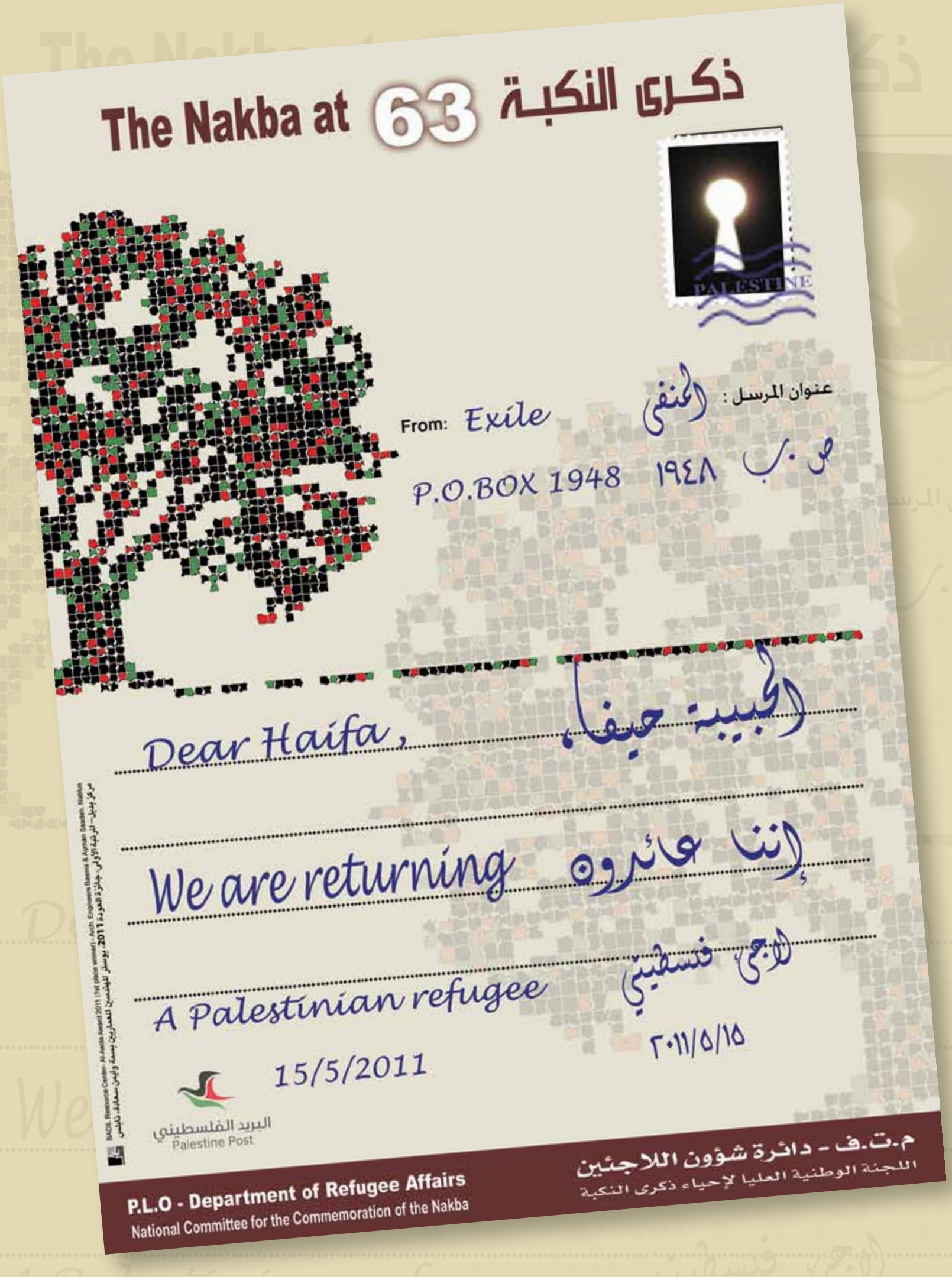

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضال العزة
باسم صبيح

الهيئة الاستشارية
أنطوان شلحت (عكا)
عيسى قراقع (بيت لحم)
رجا ديب (دمشق)
سلمان ناطور (حيفا)
نهاد بقاعي (الجليل)
رنين جريس (حيفا)
سالم أبو هواش (الخليل)
أمير مخول (حيفا)
جابر سليمان (صيدا)
تيسير نصر الله (نابلس)
هشام نفاع (حيفا)
وليد عطا الله (باريس)
أنور حمام (رام الله)
نايف جراد (طولكرم)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

تصميم
عبد الفتاح لدادوة

مونتاج
عطا الله سالم